



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :/2021

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ضوء النماذج الكمية العالمية -دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال-

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " مالية المؤسسة "

تحت إشراف:

بوالعجين فايزة

إعداد الطلبة:

- بويبة هدى
- بوحبيبة أسماء

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	لبيض ليندة.
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بوفنش وسيلة.
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بوالعجين فايزة.

السنة الجامعية 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

11 سورة المجادلة الآية

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات و الشكر لله تعالى و الصلاة و السلام على سيدنا محمد وآل بيته الطيبين الشكر للعلي القدير الذي أعاننا على انجاز هذا العمل المتواضع فلا يسعنا في هادا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأساتذة بوالعجين فائزة على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى جميع التوجيهات والنصائح المقدمة من طرفها طيلة فترة البحث وكما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل وتحملهم عناء قراءته وتقييمه إلى جميع أساتذة وعمال وطلبة كلية العلوم الاقتصادية بميلة إلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة ونسأل الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان

حسناتهم

إهداء

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أما بعد: أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هادا الكون، إلى التي تعبت من أجل تربيتي وتعليمي، إليك أيتها الروح التي تعانق روحي دائما ومنبع الحزن و الحنان أمي الحبيبة

مثلي الأعلى الذي بث في سواعدي العزم والإرادة وزرع في قلبي روح التحدي والاجتهاد وسقاني بالرعاية والاهتمام إلى أعظم رجل غالي... أبي الغالي أسأل الله أن يحفظهما ويديم لهما الصحة والعافية إلى القلوب الطاهرة و النفوس البريئة وسندي وقوتي بعد الله اخوتي : أسامة، هاشم، أخواتي : شيماء، عبير إلى الأعلى في حياتي و من وقف دوما

إلى جانبي و تحمل معي وكان دوما يشجعني على أن أكون الأفضل زوجي العزيز محمد

إلى من زرعوا الأمل في قلبي وقاسموني أفراحي وأحزاني إلى كل من أحب لي الخير والنجاح يوما ما، وأحب لي الخير والنجاح على الدوام

شكرا لكم جميعا لأنكم أجمل ما في حياتي.

"أسماء"

إهداء

إلى من قال فيهم المولى عز وجل

(و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر
إحداهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما و قل لهما قولا كريما)
الإسراء:23

فخرا و شرفا بهما فوق الواجب وان اهدي ثمره هذا العمل المتواضع إلى بهجة
القلب وهبة الرب وكمال الود إلى التي تعبت لارتاح وسهرت لأنام وحملت
لأنال إلى الشمس التي تضيء صباحي والقمر الذي ينير ليالي "أمي العزيزة"
إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب إلى من كلت أنامله ليقدّم لي
لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم إلى القلب
الكبير "أبي العزيز"

إلى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله إلى من آثروني على أنفسهم "إخوتي"
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي "أخواتي"
إلى من هدوا لي أجمل ما في الحياة وإلى كافة الأهل والأقارب والأصدقاء

"هدى"

المُلخَص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز طرق قياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، حيث تناولنا في الجانب النظري مفهوم الاداء المالي تقييمه ،اهميته، مفهوم الفشل المالي، اشهر النماذج الاحصائية الكمية للتنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة في نموذج Altman Kida, Springate, Sherrod حيث استخدمنا هذه النماذج لاختبار قدرتها على التنبؤ بالمخاطر المالية قبل واقعة التصفية.

يتم تطبيق تلك النماذج على مؤسسة اقتصادية وهي مجمع صيدال للصناعة الصيدلانية المدرجة في البورصة الوطنية خلال الفترة 2017 إلى غاية 2019.

وقد تم التوصل إلى أنه لا يمكن الاعتماد على نتائج جميع النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، لأنه يوجد تناقض بنتائج بعض النماذج ومع ما توصلت إليه نتائج النسب التقليدية.

الكلمات المفتاحية:

الأداء المالي، الفشل المالي، نموذج Altman ،نموذج kida ،نموذج springat، نموذج sherrod.

Abstract:

This study aims to highlight the methods of measuring financial performance in economic institutions, where we dealt in the theoretical aspect with the concept of financial performance evaluation, its importance, the concept of financial failure, the most famous quantitative statistical models for predicting financial failure represented in the Altman Kida, Springate, Sherrod model, where we used these models to test Its ability to predict financial risks before the liquidation event. These models are applied to an economic institution, which is the Saidal Complex for the Pharmaceutical Industry, listed on the National Stock Exchange during the period 2017 to 2019.

It has been concluded that it is not possible to rely on the results of all quantitative models to predict financial failure, because there is a contradiction with the results of some models and with what the results of traditional ratios have found.

key words:

Financial Performance, Financial Failure, Altman Model, Kida Model, Springat Model, Sherrod Model

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	بسملة
	شكر و عرفان
	الإهداء
I	الملخص
III	فهرس المحتويات
VI	فهرس الأشكال
VIII	فهرس الجداول
X	فهرس الملاحق
أ-هـ	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي
3	المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي
3	المطلب الأول: تعريف الأداء وأنواعه
8	المطلب الثاني: التطور التاريخي ومفهوم الأداء المالي
10	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
13	المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي
13	المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي
14	المطلب الثاني: أهمية و أهداف تقييم الأداء المالي
15	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي
16	المبحث الثالث: المؤشرات الكلاسيكية و الحديثة لتقييم الأداء المالي
17	المطلب الأول: مؤشرات الأداء المالي التقليدية
18	المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي الحديثة
21	الفصل الثاني: النماذج الكمية المستخدمة لتقييم المخاطر المالية و التنبؤ بالفشل المالي
23	المبحث الأول : المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية
23	المطلب الأول: المخاطر وأنواعها
26	المطلب الثاني: المخاطر التي تواجهها المؤسسة
31	المطلب الثالث: أنواع الفشل
33	المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي

33	المطلب الأول: تعريف الفشل المالي
37	المطلب الثاني: مراحل و أسباب الفشل المالي
41	المطلب الثالث: أهمية التنبؤ بالفشل المالي
42	المبحث الثالث: مفاهيم حول النماذج الكمية
42	المطلب الأول: ماهية النماذج الكمية
44	المطلب الثاني: النماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي
52	المطلب الثالث: النماذج العالمية لتقييم الأداء المالي
60	الفصل الثالث : استخدام النماذج الكمية العالمية لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال
62	المبحث الأول : عرض عام لمجمع صيدال
62	المطلب الأول: قطاع الصناعة الدوائية في الجزائر
70	المطلب الثاني: تقديم مجمع صيدال
84	المطلب الثالث : أهداف الشراكة في مجمع صيدال
85	المبحث الثاني : تقييم الأداء المال لمجمع صيدال بواسطة النسب المالية
85	المطلب الأول : تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية
86	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة
87	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب التمويل
88	المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسة حسب النماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي
88	المطلب الأول : تقييم أداء المؤسسة حسب نموذج ALTMAN
89	المطلب الثاني: تقييم أداء المؤسسة حسب نموذج KIDA
91	المطلب الثالث: تقييم أداء المؤسسة حسب نموذج SPRINGATE
92	المطلب الرابع: تقييم أداء المؤسسة حسب نموذج SHERROD
94	المبحث الرابع: استخدام النماذج الكمية العالمية لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال
94	المطلب الأول: النموذج الكندي
96	المطلب الثاني: النموذج الهولندي
99	الخاتمة
103	قائمة المراجع
112	الملاحق

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العوامل المؤثرة على الأداء المالي	12
02	مراحل الفشل المالي	38
03	هيكل تنظيمي لمجمع صيدال	77

فهرس الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة.	26
02	أسباب فشل المؤشرات الاقتصادية كما يراها dunand brand	40
03	درجة المخاطرة حسب نموذج (SHERRORD)	51
04	يبيّن تقييم خصائص النماذج العالمية	56
05	نسب الربحية 2019-2017	86
06	نسب السيولة 2019-2017	86
07	نسب التمويل 2019-2017	87
08	تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال وفق نموذج ألثمان 2019-2017	89
09	تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال وفق نموذج كيدا 2019-2017	90
10	تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال وفق نموذج Springate 2019-2017.	91
11	تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال وفق نموذج sherrord 2019-2017.	92
12	الفرق بين النماذج المدروسة والمطبقة على مجمع صيدال 2019-2017	93
13	تقييم الأداء المالي لمؤسسة صيدال وفق النموذج الكندي 2019 - 2017	95
14	تقييم الأداء المالي لمؤسسة صيدال وفق النموذج الهولندي 2019 - 2017	97

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية مجمع صيدال 2017	115-114
02	ميزانية مجمع صيدال 2018	117-116
03	ميزانية مجمع صيدال 2019	119-118
04	جدول حساب النتائج لمجمع صيدال 2017	120
05	جدول حساب النتائج لمجمع صيدال 2018	121
06	جدول حساب النتائج لمجمع صيدال 2019	122

مقدمة

مقدمة

يعد تقييم الأداء المالي عملية ضرورية لعدة أطراف تقاس من خلالها كفاءة إدارة المؤسسة الاقتصادية ومدى قدرة استخدامها لمواردها و تحقيق أهدافها كما تعد هذه العملية أساس لإعادة النظر بالأهداف والمؤشرات والمعايير التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية، فالاهتمام به يساهم في توجيه المؤسسات نحو المسار الأفضل و الصحيح، كما يساهم أيضا في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

وعليه فإن اتخاذ أي قرار مالي في المؤسسة يعتمد على مدى نجاعة الأداء المالي و مدى قدرتها على تجنب الاختلالات المالية لأن عدم تقييم الحالة المالية بدقة من طرف المؤسسات يمكن أن يؤدي بها إلى الإفلاس مستقبلا، فالعديد من المؤسسات التي أفلست أو تلك المهددة بالزوال لم تولي اهتماما بالأساليب والمؤشرات المالية المعبرة عن الأداء المالي للمؤسسات.

تزايد الاهتمام بدراسة وتحليل الأداء المالي لتتفادى الفشل المالي و معالجته قبل واقع التصفية حيث أصبحت تقوم بحساب المؤشرات المالية المعبرة عن الأداء المالي كمؤشرات السيولة، مؤشرات المديونية، مؤشرات النشاط، مؤشرات الربحية وغيرها من المؤشرات الأخرى كسبيل لكشف نقاط القوة والضعف في الهيكل المالي للمؤسسات و ذلك بصفة دورية، إلا أنه ومع مرور الوقت أصبحت هذه المؤشرات لا تقيس بشكل فعال الأداء المالي للمؤسسات أي لم تعد بإمكانها التنبؤ بالحالة المالية لها مستقبلا الأمر الذي أصبح يشكل هاجسا لدى المسيرين خاصة وان هؤلاء يهدفون إلى ضمان استمرارية مؤسساتهم في الأسواق على الأمد البعيد، و لضمان هذا الهدف يجب إعادة النظر في المؤشرات الكلاسيكية للأداء المالي والالتفات إلى أساليب أخرى، هذه الأخيرة تعرف بالنماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي، حيث يفضل البعض استخدامها في المؤسسات الاقتصادية نظرا لقدرتها العالية على التنبؤ بالفشل المالي، مع العلم هذه النماذج مبنية على استخدامات رياضية دقيقة (كأسلوب الخطي التمييز بمعاملات الانحدار، الأوزان الترجيحية... الخ) و غيرها من الأساليب الرياضية الأخرى، لكن كل هذه النماذج قد لا تعطينا قدرة تنبؤية عالية، كون أن البيئة العالمية مختلفة عن البيئة المحلية.

لذلك وجب اختيار النماذج التي تتلاءم مع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتحديد أفضلها، مع المداومة على تطبيقها مستقبلا، ولهذا الغرض تم اختيار مؤسسة اقتصادية جزائرية وهي مؤسسة صناعية مدرجة في البورصة الوطنية وتعرف بمجمع صيدال أكبر مجمع صناعي لصناعة الأدوية وما شابهها في الجزائر حيث يتم تطبيق مجموعة من النماذج لغرض تحديد النموذج الملائم للمؤسسة وتحديد نجاحها أو فشلها مستقبلا هذا من جهة وتقييم فعالية أدائها المالي من جهة أخرى.

1- الإشكالية:

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة النماذج الكمية العالمية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال؟

2- الأسئلة الفرعية:

- وتتفرع الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن حصرها فيما يلي:
- ما هي النماذج الكمية الأكثر استخداما من قبل الباحثين في التنبؤ بالفشل المالي؟
- هل يمكن لمؤشرات Altman, kida, springGate, sherrord تقييم الوضع المالي والتنبؤ بمخاطر الفشل المالي لمجمع صيدال خلال السنوات 2018، 2017، 2019؟
- هل تتطابق نتائج النسب المالية مع نتائج نماذج التنبؤ عند تقييم الأداء المالي للمجمع خلال فترة الدراسة.

3-الفرضيات:

- النماذج الأكثر استخداما من قبل الباحثين للتنبؤ بالفشل المالي هي: Altman, kida, springGate, sherrord.
- للنماذج العالمية قدرة عالية في التنبؤ بالوضع المالي لمجمع صيدال طول فترة الدراسة.
- تتطابق النتائج المتحصل عليها عند تقييم الأداء المالي للمجمع بالنسب التقليدية مع نتائج النماذج الكمية العالمية.

4- أهمية وأهداف الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في أهمية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وطرق قياسه لتفادي الوقوع في الفشل المالي. كما تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف أهمها مايلي:
- التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية و العوامل المتحكمة فيه.
- محاولة معرفة عملية التقييم، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- التعرف على المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة.
- إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في إمداد المسيرين في المؤسسة بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بها.

- قياس فعالية النماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي لمجمع صيدال للفترة. 2017_2019.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- تم اختيار موضوع الدراسة لعدة أسباب يمكن إيجازها فيما يلي:
- أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية باعتباره أساسا لتصحيح الأخطاء والتطور المستمر.
- الرغبة في اكتشاف معلومات ذات أهمية يمكن أن تستفيد منها المؤسسة.
- تم اختيار الموضوع بحكم التخصص (مالية المؤسسة).
- معرفة مدى أهمية النماذج الكمية العالمية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- فتح آفاق مستقبلية لمن أراد المواصلة في البحث.

- تركيز معظم المسؤولين والمسيرين في المؤسسات على اعتماد قرارات ارتجالية دون اللجوء إلى أسس علمية، لذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة للفت انتباه متخذي القرار على ضرورة الالتزام بمنهج علمي يتم من خلاله استعمال النماذج الكمية للوصول إلى قرارات ديناميكية عملية و منطقية مناسبة .

-افتقار أغلبية المؤسسات العمومية والخاصة إلى استخدام النماذج الكمية رغم توفر المعلومات والبيانات بشكل كبير ولكن دون استعمالها في اتخاذ القرارات.

6- منهج الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فسوف نحاول الاعتماد على المنهج الخاص بدراسة حالة بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها .

7- أدوات البحث:

اعتمدنا في دراستنا هذه على:

- الكتب المتخصصة في موضوع البحث

- مواقع الانترنت

- الأطروحات والرسائل الجامعية

- التقارير والمجلات

8- الدراسات السابقة

دراسات باللغة العربية:

1- شريف غياط، عبد المالك مهري (2015) "تحليل أبعاد وأسباب فشل الأداء للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ دراسة تطبيقية لبعض المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر" . هدفت هذه الدراسة إلى أبرز كيفية توظيف واستخدام أهم نماذج قياس وتحليل فشل المالي وبيان مدى أهمية الاعتماد عليها في تحليل أسباب وأبعاد وإخفاق أو فشل الأداء المالي للمشاريع الاستثمارية المتواجدة بالجزائر بغية تجنبه مستقبلا عن طريق التنبؤ به وهذا من خلال دراسة تطبيقية أجراها الباحثين إلى أن عملية التقييم بحد ذاتها مهمة ومطلوبة للمشروع على أن تكون وفق دراسات علمية دقيقة ومتطورة.

2- دراسة الكبيسي(2011) " دور التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي" هدفت هذه الدراسة إلى عرض الاتجاهات الحديثة (أساليب وأدوات التحليل المالي) في الكشف عن الانحرافات المالية للمؤسسات في وقت مبكر فضلا عن بيان اثر التحليل المالي الذي يسمح بتحديد فعالية وكفاءة أداء تلك المؤسسات.

3- محمد شوقي قاسمي، محمد لخميسي جديدي، الجموعي دكمة (2018) "التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية " . هدفت هذه الدراسة إلى وضع مفهوم الفشل المالي والمفاهيم المتشابهة به وكذلك التعرف على كيفية تطبيق أدوات التنبؤ بالفشل المالي التي تسمح لنا بالحكم عن وضعية المؤسسة فاشلة ام ناجحة ، واستخدام المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي وذلك فيما يخص دراسة القوائم المالية باستخدام كل من نموذج Altman, springate,kida وذلك بعد تحليل الميزانية الوظيفية وجدول حسابات النتائج باستخدام مؤشرات النماذج والتوصل إلى قيم متغيرات النماذج التابعة.

دراسات أجنبية:

1- دراسة (2014) marwanmohamed استخدم الباحث مروان محمد في هذه الدراسة نموذجين عالميين للتنبؤ بالفشل المالي لخمس شركات مساهمة مدرجة في البورصة الأردنية حيث استخدم كل من نموذج Altman و sherrod وكشفت الدراسة أن نموذج Altman هو مؤشر مالي موثوق به لجميع قطاعات شركات مساهمة العامة وأنه اتسم بدرجة عالية من الدقة كونه استطاع ان يكتشف بأن الإدارة هي السبب الرئيسي في ظهور عدم التوازن في السيولة وهدف الهيكل المالي وانخفاض ربحية هذه الشركات.

2- دراسة (1968) Edward Altman ضمت الدراسة نمودجا ماليا اكتشفه الباحث Altman في أربعينيات القرن الماضي حيث طبق هذا النموذج على مجموعة من الشركات الصناعية ويعتمد نموذج Altman على أساليب إحصائية ورياضية تتمثل في أسلوب التحليل التمييزي وذلك لغرض التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات محل الدراسة وضم هذا النموذج خمس مؤشرات مالية مستقلة وتوصل الباحث بأنه نمودجه يتميز بقدرة تنبؤية فعالة للفشل المالي وذلك بنسبة تقدر حوالي 95% قبل سنتين من الإفلاس.

9- حدود الدراسة:

هذه الدراسة ستكون في حدود المجمع الصناعي صيدال وتقوم على دراسة مدى استخدام النماذج الكمية العالمية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة

أ/الحدود المكانية : فقد انحصرت دراستنا بصفة عامة على مجمع صيدال على مستوى الإدارات العامة للوقوف على أنظمة استخدام النماذج الكمية في تقييم الأداء.

ب/الحدود الزمانية: فإننا نركز وبشكل كبير على الفترة ما بين 2017 إلى غاية 2019.

10- هيكل الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الموضوع وأهدافه يتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي والذي خصصنا مبحثه الأول لماهية الأداء المالي والعوامل المؤثرة على الأداء المالي، أما المبحث الثاني فتناولنا ماهية تقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه والأطراف المستفيدة منه، أما في المبحث الثالث فخصص للمؤشرات الكلاسيكية والحديثة لتقييم الأداء المالي.

أما الفصل الثاني من هذا البحث فقد تطرقنا إلى النماذج الكمية المستخدمة لتقييم المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي مقسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تناولنا المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية من خلال تعريف المخاطر وأنواعها وأهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة وأنواع الفشل الذي تتعرض له أما في المبحث الثاني تحدثنا عن التنبؤ بالفشل المالي من خلال تعريفه وشرح أنواعه وأسبابه وأهميته أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى مفاهيم حول النماذج الكمية من خلال تعريفها والتطرق إليها.

إما الفصل الثالث فقد تناولنا استخدام النماذج الكمية العالمية لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال من خلال أربعة مباحث ، المبحث الأول عرض عام لمجمع صيدال أما المبحث الثاني قمنا بتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال بواسطة النسب المالية، أما المبحث الثالث تناولنا تقييم أداء المؤسسة حسب النماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي وفي المبحث الأخير قمنا بتطبيق النماذج الكمية العالمية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وقد تم اختتام البحث بخاتمة عامة تم التطرق من خلالها إلى النتائج النظرية والتطبيقية التي تم التوصل إليها واختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة الخروج ببعض النتائج والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لتقييم

الأداء المالي

تمهيد

تتسم بيئة الأعمال اليوم بكونها محفوفة بالمخاطر المتنوعة بسبب التغيرات التي فرضتها العولمة الاقتصادية بغرض تجنب الوقوع في الخطر ينبغي على المؤسسات الاقتصادية أن تعطي المسألة قياس وتقييم الأداء المالي حيزاً كبيراً وان تستخدم أحدث مؤشرات وأساليب التحليل المالي للكشف المبكر عن الإخفاقات لذلك اتجه الباحثون نحو تطوير مقاييس ومؤشرات لقياس الأداء المالي ومن هذا المنطلق ظهر عدد من المقاييس المعروفة التي تهتم بالتقييم الداخلي للأداء المالي وربحية المؤسسات مثل معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وهي ما تعرف بالمؤشرات التقليدية ثم بعد ذلك تم تطوير مقاييس حديثة تهتم بتقييم السوق أداء وربحية المؤسسات منها القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MUA)

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: عموميات الأداء المالي

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: المؤشرات الكلاسيكية الحديثة لتقييم الأداء المالي

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي

الأداء هو البحث عن الكفاءة من خلال إنتاج أكبر ما يمكن والبحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم ، الأداء مرتبط بالجانب الداخلي للمؤسسة من خلال إنتاجية العمل. ويتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وأنواع الأداء أين يتم عرض مجموعة من التعاريف التي تسمح بتوضيح معناه، وكذلك العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

المطلب الأول: تعريف الأداء وأنواعه

الفرع الأول: تعريف الأداء

إن توسع استخدام مصطلح الأداء في الأدب التسييري وكثرة استعمالاته خاصة في البحوث التي تتناول المؤسسة، لم يؤدي إلى توحيد مختلف وجهات النظر حول مدلوله فهو يستخدم للتعبير عن ماذا بلوغ الأهداف أو عن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد كما يعبر عن إنجاز المهام ونشير إلى أن الأداء في اللغة يقابل اللفظة اللاتينية performance التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما والتي اشتقت منه اللفظ الانجليزية performance والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ فيها التنظيم أهدافه

من هذا التعريف يمكن القول أن الأداء هو مجموع الرضا في كل ما يتعلق بالنتائج المالية وغير المالية للمؤسسة الاقتصادية من الأطراف المكونة لها والمتضمنة لمستوى الثقة في قدرتها على إنتاج هذا الرضا بشكل دائم في المؤسسة التي تتميز بأداء جيد هي التي تقوم بتقييم أدائها باستمرار وتصحيح أخطائه¹.

كما يعرف على أنه درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة الأهداف المخططة بكفاءة وفاعلية ويعرفها "JEAN YVES على أنها مجموعة من المعايير الملائمة لتمثيل والقياس التي يحددها الباحثون والتي تمكن من إعطاء حكم تقييمي على الأنشطة والنتائج والمنتجات على آثار المؤسسة على البيئة الخارجية²".

التعريف الأول: يعتبر الأداء من المفاهيم التي نالت الاهتمام والتشخيص والتحليل في المؤلفات والمراجعات في البحوث والدراسات الإدارية بشكل عام، والمواضيع المتعلقة بالموارد البشرية بشكل خاص وذلك نظرا لأهمية هذا المفهوم على مستوى العامل والمؤسسة من جهة وتداخله مع العلوم والاتجاهات الفكرية المختلفة من جهة أخرى³.

التعريف الثاني: ويعتبر الأداء من أكثر المفاهيم توسعا واستعمالا في حقل الاقتصاد وإدارة المؤسسات حيث باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين خاصة في علم الاقتصاد وإذا ما ورد مصطلح الأداء على مستوى المؤسسة فإنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين

¹ - عبد المالك مزهودة: "الأداء بين الكفاءة والفعالية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001، ص 86.

² - مزغيش عبد الحليم: تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، 2012، ص 19.

³ - المرجع نفسه، ص، 20.

وجهات نظر المفكرين في هذا المجال واختلاف أهدافه فمنهم من ينطلق من المفهوم الكمي أي تفصيل الوسائل التقنية في التحليل في صياغة تعريف الأداء بينما ذهب البعض الآخر إلى اعتبار مفهوم الأداء بعد تنظيمية واجتماعية فضلا عن الجوانب الاقتصادية¹.

التعريف الثالث: عرفه دركر DURKER على أنه التوازن بين رضا المساهمين والعمال حيث نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يعد مقياس للحكم على ماذا تحقيق المؤسسة هدفها الرئيسي واستمرارها في نشاطها في ظل التنافسية وتمكنها من المحافظة على التوازن في مكافأة كل المساهمين والعاملين².

التعريف الرابع: يعرفه لورينو بأنه الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيام المستهلكة وهي تكاليف مختلف الأنشطة بعض الوحدات تعتبر مستهلكة للمواد و تساهم سلبا في الأداء كل عن طريق تكاليفها والأخرى تعتبر مركز ربح وهي الوقت نفسه مستهلكة للموارد ومصدر عوائد وتساهم بها من الأداء الكلي للمؤسسة³.

التعريف الخامس: أما تعريف الأداء من الناحية الإدارية فقد ورد في معجم المصطلحات الاجتماعية على أنه القيام بمهام الوظيفة من المسؤوليات والواجبات وفقا للمعدل المتوقع أو المرغوب أدائهم من العامل ويمكن معرفة هذا المعدل عن طريق تحليل أي دراسة كمية العمل والوقت الذي سيستغرقه وإنشاء علاقة عادلة بينهما وقد بين أنه تمكن من ترقية العامل فلا بد أن تجرى له اختبارات أداء ويعتمد في ذلك على تقارير الأداء العالقة به أي الحصول على بيانات من شأنها أن تساعد على تحليل وفهم تقييم أداء العمل بعملهم وسلوكهم في فترة زمنية معينة⁴.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج أن الأداء هو النتائج العملية التي تنتج من الفعاليات والانجازات أو ما يقوم به الأفراد من الأعمال داخل المنظمة المسؤوليات والواجبات والمهام التي يتكون منها عمل الفرد الذي يجب عليه القيام به على الوجه المطلوب في ضوء معدلات في استطاعة العامل الكفاء المدرب القيام به.

الفرع الثاني: أنواع الأداء

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة وتحديد أنواع الأداء بفرد اختيار معايير التقسيم، يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة، و كل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداء في المؤسسة.

أولاً: حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين هما: الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي

¹ - المرجع نفسه، ص، نفسها.

² - إبراهيم المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 103 - 104.

³ - إبراهيم المحاسنة ، مرجع سبق ذكره، ص 105.

⁴ - المرجع نفسه، ص 106.

1- الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم أداة الوحدة أي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استثماراتها بشكل فعال

- **الأداء المالي:** ويمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2- الأداء الخارجي:

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المتنافسين ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالنسبة الماضية نتيجة انخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات فكل هذه المتغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب¹.

ثانيا: حسب معيار الشمولية

حسبه هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي وأداء جزئي

1- الأداء الكلي:

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدره المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة

ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتجات بأقل التكاليف وأحسن جودة ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

2- الأداء الجزئي:

على خلاف الأداء الكلي فان الأداء الجزئي هو قدره النظام التحتي على تحقيق أهدافه في بأدنى التكاليف الممكنة .

¹-bornardmartory , contrôle de gestion social, libraairevuibert, paris,1999, p236

فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى ويتحقق مجموع أداء الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة وكما سبق الإشارة إليه أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل في ما بينها شبكة.¹

ثالثاً: حسب المعيار الوظيفي

يرتبط هذا المعيار وبشده بالتنظيم لان هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة.

إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف التالية: وظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الأفراد ووظيفة التسويق ووظيفة التموين، ويضيف بعض الآخر وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية.

1- أداء الوظيفة المالية

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة للتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد و تكاليف منخفضة.²

2- أداء وظيفة الإنتاج

يتحقق الأداء الإنتاج للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبه القطاع الذي تنتمي إليه إنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاومة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

3- أداء وظيفة الأفراد

قبل تحديد ماهية هذا الأداء، يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة وتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى، وتوجيهها نحو هدف المؤسسة فضمان استخدام موارد المؤسسة بفاعلية لا يتم إلا عن طريق الأفراد كذلك وجود المؤسسة واستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم فلكي تضمن المؤسسة بقائها يجب أن توظف أفراد أكفاء وذوي المهارات العالية وتسييرها تسييراً فعالاً وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لا نجاز عمله.

4- أداء وظيفة التموين

يتمثل أدائها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين والحصول على الموارد بجودة عالية وفي الآجال المحددة بشروط دفع مرضية والحصول على أجل تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

¹ -Abdellatif khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, dunod, 2ed, paris, 1976, p320

² - محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 15.

5- أداء وظيفة البحث والتطوير

يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد
- نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة
- التنوع وقدرة المؤسسة على إرسال منتوجات جديدة

6- أداء وظيفة التسويق

يتمثل في قدرة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها: حصة السوق، إرضاء العملاء، السمعة.

7- أداء وظيفة العلاقات العمومية

في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء التي تم التطرق لها سابقا في الأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، وأخيرا الدولة بالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يحصل على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة إما بالنسبة لموظفين الأداء هو توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين فالأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد والاستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد ما عليهم و منتوجات في الآجال المناسبة والجودة العالية.¹

رابعا: حساب معيار الطبيعة

حسب هذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجيا، أهداف سياسية.... الخ يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي.

1- الأداء الاجتماعي

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيود أو شروط فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية كما يقول احد الباحثين " الاجتماع مشروط بالاقتصاد " وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

¹ - السعيد عبد الرزاق بن حسين، "اقتصاد وتسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص14.

2- الأداء الاقتصادي

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية... إلخ) وتدنيه استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا... إلخ)

3- الأداء التكنولوجي

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تحدد أهداف تكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظراً لأهمية التكنولوجيا.

4- الأداء السياسي

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى و الأمثلة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات: لتمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة¹. بعد استعراض معظم معايير تصنيف الأداء نشير إلى أن مختلف أنواع الأداء غير متنافية المفهوم، فقد نجد الأداء الاقتصادي الذي صنف حسب معيار الطبيعة قد يضم الأداء المالي وكذلك نفس المعنى ينطق على الأنواع الأخرى.

المطلب الثاني: التطور التاريخي ومفهوم الأداء المالي

إن المتتبع التاريخي للأداء والاهتمام به وتطوير مؤشرات قديمة قدم الحضارة الإنسانية، حيث يعد الأداء المالي مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا المفهوم، إلا أن المجال لا زال واسعاً لمزيد من البحث والدراسة بغرض حصر هذا المفهوم الواسع.

الفرع الأول: نظرة تاريخية للأداء المالي

الجانب المالي يمثل تاريخياً محور اهتمام منظمات الأعمال، وسبب الاهتمام بالأرباح وتراكمها لأنها تعكس انطباعات إيجابية على نمو الأعمال وتوسعها، ولقد مثلت المحاسبة على مر العصور نظام للقياس وإيصال المعلومات لمستخدميها، ولقد جاءت الثورة الصناعية لتعطي توجهاً، مغايراً حيث الاهتمام بنظم محاسبية أكثر حداثة من السابقة التي لعبت فيها النسب المالية كمؤشرات وطرق تحليل وتوضيح أداء منظمات الأعمال ومقارنة بعضها مع البعض الآخر للحكم على فعاليتها وكفاءة إدارتها، وفي بداية القرن العشرين تم تحسين مؤشرات تعكس الجانب المالي بصورة شمولية، حيث يتم من خلالها تقييم الأداء للمنظمات، لقد انتقلت

¹ - السعيد عبد الرزاق بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

اهتمامات المستخدمين لمؤشرات الأداء المالي في إطار المحاسبة المالية التقليدية إلى نتائج الأداء ومخرجات النظام المحاسبي الإداري، حيث يعد هذا الأمر انطلاقة حديثة لتطوير معلومات كمية يمكن من خلالها الحكم على الأداء بصورة أدق.

وجاءت نظم التكاليف ومخرجات النظام المحاسبة الإدارية لتخدم أغراض عديدة، أهمها:

- المساهمة في تطوير قدرة المنظمة على وضع خطط بعيدة المدى واستراتيجيات فعالة؛
- مساعدة الإدارة في تخصيص الموارد على الأسواق والمنتجات؛
- تخطيط ورقابة التكاليف المرتبطة بأوجه النشاط المختلفة؛
- قياس الأداء والحكم عن طريق مؤشرات مقبولة، وكذلك فيما يخص الأفراد العاملين في المنظمة؛
- تلبية متطلبات إعداد تقارير مالية بمؤشرات متنوعة تلبي حاجات ورغبات مختلف الجهات الخارجية بالمنظمة.¹

إن تزويد الإدارة بمؤشرات مالية تخص التكلفة والعائد ساهمت في تعزيز جوانب تطوير الاستثمار، واتخاذ قرارات التعامل مع الموردين أو التفاوض مع العملاء، وتطوير المؤشرات الحالية التي تخدم مصالح المساهمين، لتغطي مساحات واسعة يرتبط بعضها بالقدرة التشغيلية للمنظمة، أو القدرة التفاوضية مع نقابات العمال والعاملين للحصول على أفضل الأيدي العاملة الماهرة، لتخفيض التكاليف وتحسين النوعية وتحقيق مزيد من المبيعات للحصول على أكبر قدر من الأرباح.

وبلاحظ تطور أنظمة المعلومات المالية التقليدية المركزة على حسابات للتكاليف والنتائج إلى نظم مصممة أساساً بطريقة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار انعكاس مختلف جوانب العمل التشغيلي والعمليات على معطيات مالية أكثر شمولية من ناحية المؤشرات والقياس، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى قصور وضعف المؤشرات المالية لوحدها في الحكم على صحة ودقة عمل المنظمة وتطورها، لذلك عرضت نظم أكثر تطوراً في إطار بيانات استثمارية تأخذ بعين الاعتبار انعكاس أوجه العمل المختلفة على المؤشرات المالية كنتائج نهائية لأداء منظمات الأعمال.²

الفرع الثاني: تعريف الأداء المالي

لكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها، كان لا بد لها من تقييم أداؤها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود الإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلاً والأداء المالي ما هو إلا: " مدى قدرة

¹ - وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص ص:

المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة".¹

ويعرف بأنه "وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات و صافي الثروة".
وعرف الأداء المالي أيضا بأنه: " المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة"²

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك عدة عوامل نصنفها إلى ما يلي:

الفرع الأول: العوامل الداخلية

أولاً: الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها ففيه تتحد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.³

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات تضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.⁴

ثانياً: المناخ التنظيمي

هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، ويجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية وعلى الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة

¹ - كاظم جاسم العيسوي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ص256.

² - بن خروف جليلة، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات" مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص76.

³ - زيدي البشير، "دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، أكتوبر 2011، ص72.

⁴ - محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على أهم شركات المساهمة"، دار حامد للنشر، عمان، الاردن، ص48-49.

الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية ، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة²¹.

ثالثا: التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب والتي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر والتي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب إن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات التي لا بد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية³.

رابعا: الحجم

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم في عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية⁴.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما فقط يمكننا توقع تأثيرها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة⁵.

1

²- زيدي البشير ، مرجع سبق ذكره، ص73.

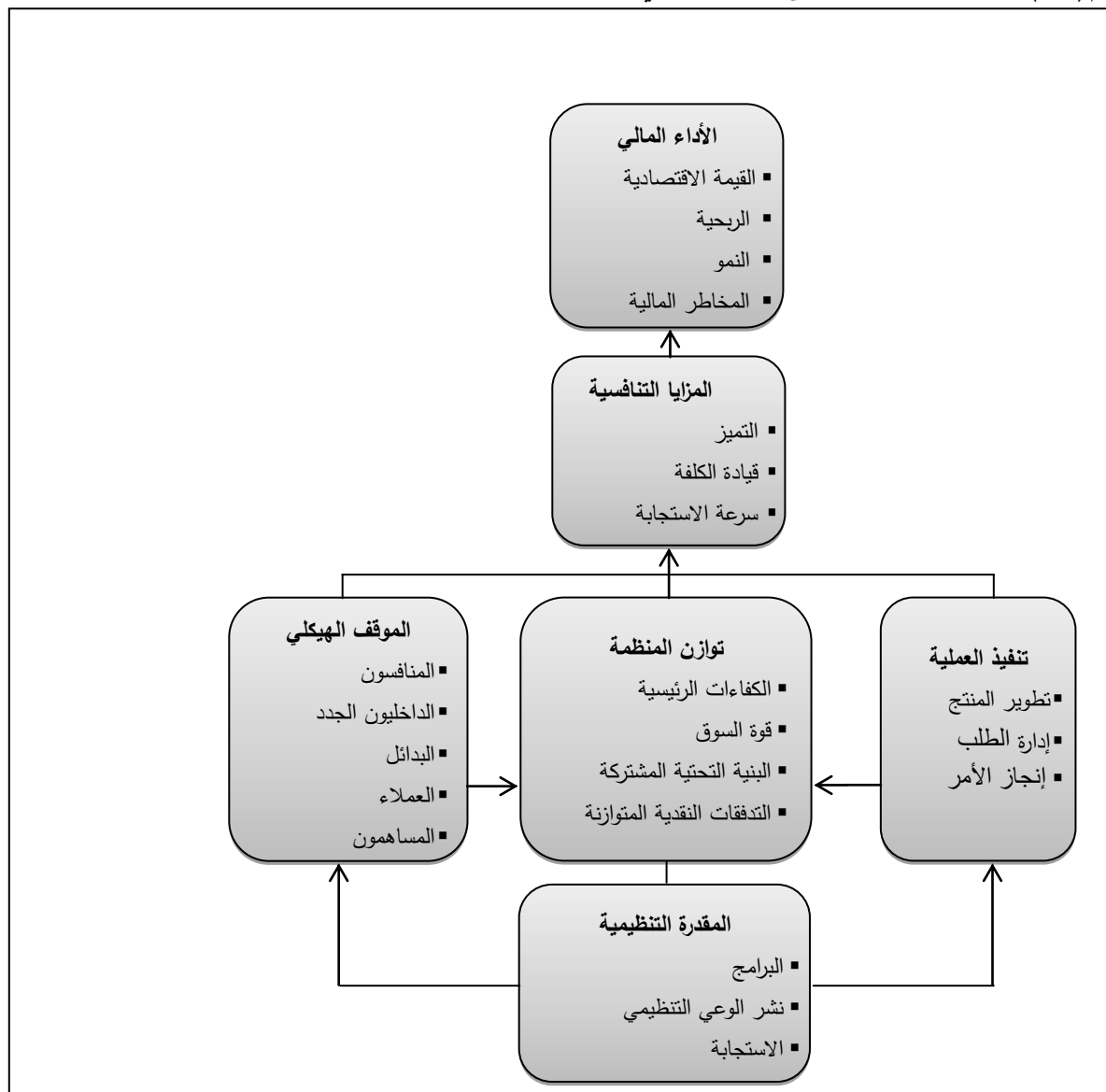
³- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص50.

⁴- المرجع نفسه، ص51.

⁵- بن خروف جليلة، مرجع سبق ذكره، ص78.

والشكل التالي يوضح العوامل التي تؤثر على الأداء المالي:

شكل رقم(01): العوامل المؤثرة على الأداء المالي



المصدر: سُري كريم ريشان الحديثي, دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, كلية الأعمال, الأردن, 2010, ص33.

يتضح من الشكل السابق أن الأداء المالي يتأثر بالميزة التنافسية والتمثلة في قدرتها في التميز في تقديم الخدمات وتقليل التكاليف وسرعة الاستجابة لرغبات وطلبات المستهلكين, ولكي تتحقق الميزة التنافسية لابد من تحقيق توازن المنظمة والتمثل في الكفاءات الرئيسية للمنظمة والتي تحقق التوازن بالإضافة إلى قوة السوق والبنية التحتية والتدفقات النقدية المتوازنة, وحتى يتحقق ذلك لابد من توفير استراتيجيات المقدر

التنظيمية وتنفيذ العمليات والموقف الهيكلي¹.

فالأداء المالي هو تعبير عن أداء المنظمة من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف المالية المتمثلة في تحسين القيمة الاقتصادية والربحية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بالإضافة إلى مواجهة المخاطر المالية، الناتجة من استخدام الديون وأموال الغير في تمويل المؤسسة².

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي أهمية بالغه في إيجاد التغيرات والنقائص المؤسسة والتحقق من بلوغ الأهداف المحددة مسبقاً، لدى نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه والأطراف المستفيدة لتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي لا يختلف عن مفهوم تقييم الأداء عموماً إلا من حيث التركيز على الجوانب المالية للمؤسسة بمعنى أن تقييم الأداء المالي هو قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط من أجل دراسة جوانب القوة والضعف³

وكذلك يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة، محددة مسبقاً، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف معينة محدده مسبقاً لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب مقارنة الأداء المحقق للهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجد الأداء⁴.

كما يعرف على انه " تقديم حكم ذو قيمه حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية وإدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة"⁵

نظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية اتخاذ القرارات، منها فحص المركز المالي والاقتصادي في تاريخ معين⁶

نستنتج مما سبق أن تقييم الأداء المالي هو التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف من خلال مدى جودة الأعداد الصحيحة فيما يخص الانحرافات الناتجة عن عدم التطابق مع النتائج المنتظرة⁷

¹ سري كريم ريشان الحديثي، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، الأردن، 2010، ص: 33 - 34.

² نفس المرجع، ص 34.

³ Simon pariente(2006), Aanalyse financière et évaluation d'entre prisepearsonEducayion , paris , p96.

⁴ - دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة، مجلة الباحث، عدد4، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص42.

⁵ - المرجع نفسه، ص41.

⁶ - توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2003 - 2004، ص3

⁷ - زهرة حسن العامري وآخرون، أهمية النسب في تقييم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد63، العراق، 2007، ص40.

ومن خلال التعارف السابقة يتضح أن تقييم الأداء المالي هو تقديم الحكم على النتيجة المالية المتحصل عليها خلال فترة معينة وهذا باستخدام مقاييس معينة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي أهمية بالغه وأهداف تسعى الوصول الى ولهذا سنه تناول أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: أهمية تقييم الأداء المالي

تتبع أهمية تقييم الأداء المالي في عملية متابعة أعمال المؤسسات وفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب وبذلك يعد تقييم الأداء المالي:

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة لكل أو جانب معين من أداء المؤسسة أو لأدائها وإسهامها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة
- أداة لتدارك التغيرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة المؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون ومشكل العسر المالي وبذلك تنذر إدارتها للعمل على معالجة الخلل

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين بالتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تثير معاييرها المالية عن تقييم النجاح من غيرها.¹
- يساعد في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية.
- فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة.
- يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة² بالإضافة إلى:

- يوفر قياسا لماذا نجاح المؤسسة، فالنجاح مقياس يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار.
 - يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد سليم للحوافز والمكافآت³.
- و منه فان الموضوع الأساسي لهذه العملية هو الحصول على معلومات تستخدم لغرض تحليلها وتفسيرها من أجل وضع القرار.

¹ - ذهبية بن عبد الرحمان، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 106.

² - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 47.

³ - وهيبه رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، أثر إستراتيجية التميز في الأداء المالي لمصارف تجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، الجزء 2، جامعة السودان في العلوم والتكنولوجيا، 2015، ص 112

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

يسمح تقييم الأداء المالي لقياس الفعالية المالية للمؤسسة من جهة كما يسمح بالحكم على الكفاءة في استغلال مواردها المتاحة من جهة ثانية أي تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم فقط يقوم بها المسير داخل المؤسسة أو مكتب الدراسات خاص ولكل طرف أهدافه الخاصة، وعليه يمكن القول أن أهداف تقييم الأداء المالي تتمثل في:

- السيول من خلال قدرتها على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل.
 - كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم.
 - قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة
 - قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل الذاتي لإنجاز بعض المشاريع¹.
- بالإضافة إلى:

- ترشيد الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي تتخذ الإجراءات الصحيحة.
- ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة مواردها، ومدى تحقيق الأهداف المرسومة، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- تأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المؤسسة، وهذا لضمان الربحية والنمو وتقادي الإسراف المالي².

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي

هناك أربعة أطراف تطلب تقييم الأداء المالي وذلك لاستعمال الأغراض مختلفة ولاتخاذ قرارات مختلفة مبنية على تلك المعلومات ومن هذه الأطراف نذكر منها:

الفرع الأول: المستثمرون

يهتم المساهم كثيرا بالعائد على رأس المال المستثمر، القيمة المضافة والمخاطر المتعلقة بالاستثمار في المؤسسة ومن خلال تقييم تلك الجوانب يتخذ قراره بشأن الاحتفاظ عن الأسهم التي يمتلكها.

الفرع الثاني: إدارة المؤسسة

يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نشاط المؤسسة والتوصل إلى نتائج الأعمال وهذا التقييم يتم عرضه على أصحاب حقوق الملكية أو الجمعية العامة بحيث يظهر هذا التقييم مدى كفاءة الإدارة في انجاز وظيفتها.

¹ - زهرة حسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص126.

² - مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، مداخلته بعنوان: دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص1

الفرع الثالث: الموردون

يمنح الموردون أجال لاستيفاء حقوقهم من عملائهم ولكن قبل أن يتم التأكد من استقرار الأوضاع المالية وسلامه المركز المالي عندهم ويتم اتخاذ قرار من عدمه أو التخفيض فيه على ضوء ذلك ويستفيد الموردون من البيانات التي ينشرها العملاء في تحقيق ما إذا كانت الآجال التي يمنحها لعملائه لتلك المنافسون الآخرون.

الفرع الرابع: العملاء

يتطلب العملاء الحصول على أفضل الشروط لأداء التزاماتهم اتجاه الموردين ومن خلال المعلومات التي ينشرها المورد يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الآجال التي يحصل عليها مماثلة أو أفضل من يحصل عليه ويتم ذلك من خلال حساب متوسط أجال الموردين باستخدام القوائم المالية¹.

الفرع الخامس: الهيئات الحكومية

تقوم الهيئات الحكومية ممثلة في إدارة الضرائب والمصالح الأخرى بمراقبة النشاط الاقتصادي وتحصيل الضرائب المفروضة من المؤسسات الاقتصادية لذلك يمكن القول أن اهتمام الهيئات الحكومية بتنظيم الأداء المالي دو دواعي رقابية وضريبة بالإضافة إلى أهداف أخرى مثل مراقبة الأسعار، إحصاء النشاطات... إلخ.

الفرع السادس: جهات أخرى

هناك جهات أخرى مهتمة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة مثل الأفراد والجهات المتعاملة في سوق الأوراق المالية حيث تقوم بدراسة وتحليل التغيرات في الأسعار من أجل متابعة توظيفاتها.

الفرع السابع: الدائنون

الدائن هو الشخص المكتتب في سندات المؤسسة أو المحتمل شراؤها للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض المؤسسة وقد يكون الداكن بنكا أو مؤسسة مالية وتختلف وجهة نظر الدائنين باختلاف مدة القرض².

المبحث الثالث: المؤشرات الكلاسيكية والحديثة لتقييم الأداء المالي:

تعد المؤشرات المالية التقليدية والحديثة من بين الأدوات الضرورية في عملية التقييم، لأنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال وتزداد أهمية هذه المؤشرات إذا ما اشتركت مع الأساليب الإحصائية لتشكل نماذج إحصائية لها القدرة على قياس وتقييم الأداء.

¹ - سميحة سعادة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب

الكبير بورقلة، الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 7-8

² - سميحة سعادة، مرجع سبق ذكره، 7-8.

المطلب الأول: مؤشرات الأداء المالي التقليدية

تعتبر مقاييس الأداء المالي التقليدية أولى المؤشرات التي اعتمد عليها المحللين الماليين في قياس وتقييم الأداء المالي للمشروعات الاقتصادية في بداية القرن الماضي.

الفرع الأول: معدل العائد على الأصول (ROA)

تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، أي ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول غير الجارية والأصول الجارية من نتيجة إجمالية وتحسب بقسمة النتيجة الصافية على مجموع الأصول.

الفرع الثاني: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

تشير هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك المؤسسة وكما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم، وتحسب هذه النسبة بقسمة النتيجة الصافية على حقوق الملكية¹.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة إلى مؤشرات الأداء المالي التقليدية

- تهتم بالماضي دون المستقبل، وتركز على قياس نتائج الأداء في الأجل القصير رغم أن معظم القرارات الإدارية ذات تأثير طويل الأجل، بل أن بعض القرارات لا تأتي إلا بعد مرور مدة قصيرة من وقت اتخاذ القرارات، خاصة قرار الاستثمار وقرارات اقتناء الأصول².
- إن مقاييس الأداء المالية التقليدية تتجاهل القيمة المالية للأصول غير الملموسة للمؤسسة، مثل تكاليف البحث والتطوير والموارد البشرية، هذا بالإضافة إلى أنها لا توفر المعلومات التي تحتاجها الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية، كما تتجاهل أيضا بعض الجوانب الهامة مثل: رضا العملاء، مستوى الجودة، وسلوك المنافسين كفاءة عمليات التشغيل الداخلي³.
- عدم فعاليتها في كشف حالات الفشل المالي والإفلاس التي قد تتعرض لها المؤسسة إضافة إلى عدم قدرتها على مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في تحديد قراراتهم الاستثمارية السليمة وذلك بسبب ارتكاز المقاييس التقليدية للأداء المالي على المعلومات المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق والقيم التاريخية.

¹ - شنين عبد النور، زرقون محمد، دراسة المؤشرات التقليدية والحديثة في تفسير الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة من 2000-2013، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 1/2015، ص 243.

² - خليفة الحاج، "أداة تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالمخاطر باستخدام الأساليب الإحصائية"، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، 2009-2014، مذكرة دكتوراه، السنة الجامعية 2017-2018، ص 58.

³ - عبد العالي بن هاشم أبو خشبة، مدخل مقترح لتقييم الأداء في ظل بيئة التصنيع الحديثة من خلال التكامل بين المقاييس المالية وغير المالية، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، مجلد 5، عدد 2، سبتمبر 2001، ص 117.

- لا تعكس الوضع التنافسي للمؤسسة لأنه في ظل البيئة الساكنة تكون المنافسة ضعيفة، إن لم تكن منعدمة وفي ظل بيئة التصنيع الحديثة فإن المنافسة تشتد وتتسع وتتطوّر من مجرد المحلية إلى العالمية بما يحتم أن تشمل مقاييس الأداء الحديثة على مقاييس جديدة لقياس الموقف التنافسي للمؤسسة¹.

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي الحديثة

الفرع الأول: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة الشكل المطور لمفهوم الربح المتبقي، وفي نظر البعض ما هي، إلا إعادة بعث وإحياء لهذا المفهوم، وعليه فهي لا تحمل أساس جديد على المستوى النظري ويعود الأساس النظري المباشر للقيمة الاقتصادية المضافة لفكرة الربح المتبقي².

كما يمكن بانه: مقياس الانجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث يرتبط تعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب تكلفة رأس المال المملوك والمقترض، كما عرفه باحثون بأنه نوع خاص من حساب الدخل المتبقي ويتمثل الدخل المتبقي قياساً محاسبيه للدخل مطروحة العائد المحاسبي المطلوب لقياس الاستثمار ويساوي الدخل - (معدل العائد × الاستثمار)³.

إضافة إلى أن القيمة الاقتصادية المضافة هي مفهوم قديم يشير إلى الربح الاقتصادي، إلى أن الربح الاقتصادي هو المكاسب الصافية الإجمالية مطروح منها الفائدة على رأس المال المستثمر⁴.

ومن مزايا باستخدامها ما يلي:

- يأخذ هذا المقياس في اعتباره تكلفة رأس المال المملوك والمقترض، أي أنه يتم تخصيص كافة التكاليف التي تحملتها الوحدة من الإيرادات المحققة.

- يؤدي استخدام (EVA) كمؤشر مالي إلى التخلص من التناقضات التي تنشأ بسبب استخدام الوحدة كمؤشرات أداء متعددة مثل ربحية السهم العادي، العائد على الاستثمار والعائد على الملكية⁵.

الفرع الثاني: القيمة السوقية المضافة MVA

تعد القيمة السوقية المضافة MVA المؤشر الثاني إلى جانب القيمة الاقتصادية المضافة الذي تم تسويقه كمؤشر لتقييم الأداء ، وهي القيمة الناشئة عن تجاوز القيمة السوقية لرأس المال عن القيمة الدفترية، وعرفت

¹ - عمر إقبال توفيق، دور بيئة التصنيع الحديثة على تطوير مقاييس الأداء، دراسة تطبيقية في المؤسسات الصناعية التحويلية اليمنية مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية مجلد 5، عدد 60، 2009، 15.

² - خليفة الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ - نور عبد الناصر السبتي ، علاء الدين، مدى ملائمة القيمة الاقتصادية المضافة لقياس نجاح المؤسسات الصناعية المساهمة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 30، عدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2003، ص 337.

⁴ - حسينة صيفي، نوال بن عمارة، قياس الاداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر Acuo خلال الفترة (2008-2013)، مجلة الباحث، عدد 15، 2015، ص 181.

⁵ - هالة عبد الله الخولي، دراسة تحليلية انتقادية لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة كأحد الاتجاهات الحديثة في مجال قياس وتقييم الاداء في منشآت الأعمال، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، الناشر، جهاز الدراسات العليا، والبحوث، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، عدد 56، 2000، ص 139-140.

القيمة المضافة بأنها المقياس التراكمي عوائد رأس المال المساهم به، وهي الأداة الأكثر مصداقية للإشارة على أداء المؤسسة بالنسبة للسوق، كما أنها تستعمل في التخطيط للأداء المستقبلي للمؤسسة، أن ارتفاع MVA يشير إلى توقع إمكانية زيادة القيمة السوقية للمؤسسة، وأن انخفاض MVA دليل على توقع انخفاض قيمتها السوقية وتدني أرباحها، لدى فهي تعكس حسن إدارة المؤسسة لرؤوس أموالها على المدى البعيد فقيمة(MVA) الموجبة تشير إلى زيادة قيمة المؤسسة مما يساهم في تعظيم حقوق حملة الأسهم¹.

¹ - خليفة الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 67.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما سبق من عرض تحليلي لمختلف مؤشرات التقييم الأداء المالي أدوات القياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، توصلنا إلى النتائج الآتي ذكرها:

يعد تقييم الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة عامل مهم يتطلب من أي مؤسسة يعتبر ركيزة أساسية تدل المسيرين وضياح القرار على معرفة الطريق الصحيح من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، ولكن من وجهة نظرنا يلاحظ أن أكبر عائق تواجهه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تقييم الأداء هو الأسلوب المعتمد عليه في ذلك غير ملائم مما تمد مستوى من الأعداء بشكل غير دقيق.

عملية تقييم الأداء المالي خطوة هامة تمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

تقييم الأداء المالي فعلا هو وسيلة تقدم المعلومات اللازمة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وتمكن صاحبة بالتنبؤ لماذا نجاح أو فشل المؤسسة مستقبلا.

يعتمد تحليل مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي على وسائل وأدوات تساعد على فحص الحالة المالية للمؤسسة.

كما توصلنا إلى أن الاعتماد على المقاييس الحديثة والقديمة التي تدخل في قياس الأداء المالية مجتمعه يكون لها القدرة على ضبط مواطن الضغوط وتحسينها ، هذا الآن المقاييس الحديثة جاءت لتغطي القصور المتواجدة في المقاييس التقليدية.

الفصل الثاني:
النماذج الكمية
المستخدمة لتقييم
المخاطر المالية و
التنبؤ بالفشل المالي

تمهيد:

يشير فشل المؤسسة إلى أنها تسيير نحو الطريق المؤدي إلى خروجها من البيئة الاقتصادية والذي يحدث بسبب مجموعة من الأسباب بعضها داخلية والأخرى خارجية تشترك أو تنفرد لتقودها إلى الفشل المالي ومن ثم الإفلاس والتصفية إذ أن فشل المؤسسات لا يحدث بصورة مفاجئة بل هناك سلسلة من المراحل التي تمر بها المؤسسة في الطريق الذي يؤدي إلى الخروج من البيئة الاقتصادية. ولغرض تجنب الوقوع في الفشل المحتمل وإن العديد من المؤشرات والدلالات التي تتمكن المؤسسة من خلال تشخيص نواحي القصور في أدائها ومعالجتها في الوقت المناسب باتجاه الإجراءات التصحيحية اللازمة فضلا على أنها توفر إرشادات تحذيرية إلى أصحاب المصلحة فيها وفي وقت مبكر جدا لتمكينهم من تقليل الخسائر المحتملة لأن التنبؤ المبكر بالفشل يعطي إدارة المؤسسة فرصة قوية وكافية للاستعداد لمواجهة العوامل المسببة للفشل وتخفيض مستويات المخاطرة من خلال تغيير سياسات وتبديل القرارات وإعادة صياغة خطط عمل وغيرها، زيادة على أنه يمكن متخذي القرارات من ترشيد قراراتهم التي يتم إدخالها من قبلهم من عمليات المؤسسة ووضعها المالي وملاحم النمو المستقبلي لها بناء على نتائج التنبؤ وبشكل مناسب وسليم.

المبحث الأول: المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية

لقد أصبح التنبؤ بالمخاطر المالية للمؤسسات من لأهم الموضوعات في علم الإدارة والمحاسبة والمالية إذ بدأ هذا الاهتمام منذ أن وضع (ALTMAN 1968) نموذج الكمي للتنبؤ بمخاطر فشل المؤسسات مروراً بالعديد من الدراسات وحتى وقتنا الحاضر فقد أشار على أن أي قرار مال لا يمكن اتخاذه دون إجراء التنبؤ.

ولذلك هناك العديد من الأسباب النظرية والعلمية التي تدعو إلى دراسة التنبؤ بالمخاطر المالية بشتى أنواعها، ومن هذا المبحث سوف نحاول تسليط الضوء على أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية، والمقاربات النظرية للفشل المالي والمصطلحات المرافقة له.

المطلب الأول: المخاطر وأنواعها

الفرع الأول: تعريف المخاطر

لقد ناقش الاقتصاديون والأخصائيون وأصحاب نظريات القرار ومنظرو التأمين طويلاً مفهوم الخطر وعدم التأكد وحتى وقتنا الحاضر لم يتمكنوا من الاتفاق على تعريف واحد ويمكن حصر أهم المدونات وأقلام المختصين كما يلي:

يعرف الخطر بأنه إمكانية تعرض أموال الملاك لمخاطر الإفلاس أو الضياع نتيجة لزيادة العبء المالي على المؤسسة ولكثرة الجهات التي لها حق الأولوية على حق الملاك كما يمكن تعريفه بأنه الاحتمالية الكمية للخسارة أو تحقيق عائد أقل من المتوقع وبعبارة أخرى أي تهديد في عملية تحقيق أهداف المؤسسة إذ تمثل احتمالية الأثر السلبي لأي ظاهرة أو فعل مستقبلي.¹

وعليه يمكن اعتبار الخطر بأنه احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هو درجة التغير في العائد مقارنة بالعائد المتوقع الحصول عليه نتيجة الابتعاد عن تحقيق قيمة التدفقات وتكون العلاقة بين العائد والمخاطرة علاقة طردية.

كما يعرف بأنه مجموعة من الحوادث تؤدي في حالة وقوعها إلى اضطرابات في تحقيق أهداف المؤسسة وقد تهدد بقائها واستقلاليتها.²

• الخطر هو إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المنتظرة والمرغوبة.³

¹ - عبد الستار حسين يوسف، تقدير المخاطر في ظل تحليل SWOT في المؤسسات الصناعية، دراسة تحليلية المؤتمر العلمي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 16-18 نيسان (أفريل) 2007، ص 02.

² - آلان واريج وأيان جليندون، تعريف سرور علي إبراهيم سرور، إدارة المخاطر الأمور الحرجة للنجاح والبقاء على قيد الحياة في القرن الحادي والعشرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 87.

³ - جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ترجمة محمد توفيق البلقيني وإبراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر، العربية السعودية، 2006، ص 29.

- الخطر هو تهديد باحتمال وقوع ضرر في نشاط معين.¹
- الخطر هو وضعية ما لمجموعة أحداث متزامنة أو متتابعة إمكانية حدوثها غير مؤكدة وحدثها يصيب أهداف المؤسسة.²
- الخطر هو تهديد ناتج عن حدث يمكن أن يؤدي إلى تدهور عنصر من عناصر المؤسسة بحيث يؤثر في قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة خاصة الإستراتيجية منها.³
- يعرف الخطر بعدة أساليب إلى أنها جميعها قد اجتمعت على أن الخطر هو موقف متوقع في سياق العمل أو ميزة المشرع قد يؤدي إلى خسائر مادية أو معنوية إذا ما تفاقمت يمكن أن تنتهي بتوقف المشروع وانهيائه كما تركز في مجملها على مبدأ الاحتمالية بالحدوث التي يكتسبها الغموض ونسبية التحديد بالاعتماد على التخمين والتقدير الكمي.⁴
- وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفرقة بين الخطر وحالة عدم التأكد فالخطر يعني الحالات العشوائية والتي يمكن حصرها بتعداد الحالات الممكنة⁵، أما حالة عدم التأكد فهي حالة ذهنية تتميز بالشك بناءً على انعدام المعرفة بما سيحدث أولاً لحدثين في المستقبل وهو عكس التأكد الذي هو اقتناع أو يقين بشأن موقف معين.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر

- توجد العديد من أصناف المخاطر وكل تصنيف يستند إلى معيار معين من بين المعايير المعتمدة في تحديد الأنواع المختلفة للمخاطر هناك المصدر، حيث تصنف المخاطر إلى:
- أولاً: مخاطر الأعمال:** وهي المخاطر المرتبطة بالصناعة والمجال الأساسي الذي تعمل فيه المؤسسة.⁶

1- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل النشر، الأردن، 2008، ص 15-16.

2- سعيد سليمان، مخاطر الأعمال والرقابة الداخلية على الموقع www.ascasociety.org

3- طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل القضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان أبا بكر أحمد، مراجعة رضا سعد الله، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 32.

4- طارق عبد العالي حمادي، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، مؤسسات، بنوك)، مخاطر الائتمان والاستثمار ومشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 16.

5- عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، مصر، 2008، ص 06.

6- Holliwell, j, risk : enog rope to haug the business in the book mastering, dickson, t,&, bickerstaffe, g,

london financial time 1998.

ثانياً: مخاطر التشغيل: ويقصد بها تذبذب ربح العمليات أو صافي الربح قبل العوائد والضريبة لأساليب تتعلق بطبيعة أو ظروف النشاط الذي تمارسه المؤسسة¹.

كما يقصد بها درجة تذبذب في ربحية المؤسسة التي نعري إلى التغيير في حجم المبيعات لأسباب ترجع إلى ظروف الصناعة التي تنتمي إليها والتي تعري إلى تغيير في تكاليف العمليات لأسباب تتعلق بطبيعة الإنتاج المتبعة².

ثالثاً: مخاطر السوق: هي تلك المخاطر المتعلقة بتعرض المؤسسات لخسائر ناشئة من تقلبات كل من أسعار صرف العملات والفوائد وأسعار الأوراق المالية وأسواق رأس المال المحتفظ بها لأغراض المتاجرة أو البيع³.

ويتم احتساب تكلفة مخاطر السوق وفقاً لتكلفة استبدال التحقق النقدي في حالة إخفاق العميل على الوفاء بالتزاماته⁴.

رابعاً: المخاطر المالية: يعرف قاموس (Gastineau, G, L, & kiritzman, M, P, 1996) إدارة المخاطر المالية «The dictionary of financial risk management» الخطر المالي على أنه الذي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة⁵. «Risk, exposure to or in certain change»

وتعددت تعاريف الخطر المالي باختلاف وجهات نظر الباحثين كما يلي:

يعرف (Petty, J. F. et al, 1982) المخاطر المالية على أنها مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً⁶.

¹ - منير صالح هندي، التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام المصري، اللجنة العلمية (كلية الإدارة والاقتصاد)، جامعة قطر، العدد الثاني، 1991، ص 63.

² - منير إبراهيم هندي جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) مجلد 25، العدد الرابع، 2011، ص 857.

³ - علي شاهين جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية في فلسطين، دراسة تطبيقية مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، مجلد 25، العدد الرابع، ص 857.

⁴ - صادق مدحت، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2011، ص 49.

⁵ - Gastineau, G, L, & kiritzman, M, P, the dictionary of financial risk management, N, Y : frank, j, fabozziassociates, 1996, p, 241-242.

⁶ - PETTY, j, william, keown, arthur, j, scott, jr , martin, john, d, basic, financial management 2nded, n, j, prevtice-hall, 1982, p 306.

كما يرى (williams, smith, young 1995)، إن الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج وأن الخطر مفهوم موضوعي ويمكن قياسه كمياً وأنه يخلق خسائر محتملة حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو خسائر ولا يمكنه التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلاً.¹

يعرف الخطر المالي على أنه الارتفاع في مخاطر الاستغلال بسبب اللجوء إلى الاستدانة أي جلب موارد مالية في شكل ديون من شأنه أن يؤثر سلباً على مردودية المؤسسة.²

جدول رقم (01): أنواع المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة.

الخطوة	المرحلة	المؤشرات والمظاهر
الخطوة 1	الفشل الاقتصادي	• تراجع الإيرادات والأداء • تحقيق خسائر سنوية • تراكم مجمع الخسائر
الخطوة 2	التعثر المالي	• عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو مواعيدها • التأخر وتأجيل الالتزامات قصيرة الأجل
الخطوة 3	الفشل المالي	• عدم تحصيل الديون من الغير • عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل
الخطوة 4	الإفلاس	• الاستمرار في حالة عدم تحصيل الديون على الغير وعدم القدرة على سداد الالتزامات • حقوق الملكية الدفترية سالبة
الخطوة 5	التصفية	• تصفية إجبارية • تصفية اختيارية

المصدر: عامر أحمد علي، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الأنشطة الفندقية، دراسة تطبيقية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2007، ص531.

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجهها المؤسسة

تواجه المؤسسة اليوم بيئة أعمال معقدة المعالم ومضطربة التوجهات وعلى درجة عالية من التركيب، التغير والتعقيد نتيجة للتغيرات والتعديلات في القواعد والسياسات وأساليب العمل إلى جانب العوامل

¹ – williams, c, A, s, mith, m, l, young, p, c, risk, management and insurance, n, y, mcgraw-hall, 1995, p 05.

² – watsham, t, j, future, and options in risk managemet international thomsonbussinesprerr, london, 1998, pp 543-544.

البيئية الأخرى التي يؤدي تجاهلها عادة إلى تقليص فرص نجاح أية منظمة وهذا ما يجعلها في مرمى مخاطر متنوعة تتجاذبها من كل جانب وتجعلها تعمل في ظل ظروف تتميز بعدم التأكد والغموض وكذا التدخل في الأهداف والمصالح بين مختلف الفاعلين في هذه البيئة، الأمر الذي يعرقل عملها واستمراريتها.

الفرع الأول: مخاطر مرتبطة بالبيئة الداخلية

وتتمثل في جملة المخاطر التي تنتج عن المتغيرات والعوامل المرتبطة والمؤثرة تأثيراً مباشراً على المؤسسة وأدائها ونذكر منها:

أولاً: المخاطر التنظيمية أو الإدارية

تعاني المؤسسة من قصور واضح في الخيارات التنظيمية وذلك بسبب سيادة إرادة الإدارة الفردية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقييم العمل في زيادة الإنتاجية وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة وعد اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارات الإدارية للمدير غير المحترف وتدخله في كافة شؤون المؤسسة.

هذا كله من شأنه أن تنجز عليه مخاطر عدة كخطر زوال المؤسسة في المراحل الأولى من حياتها وكذا خطر فقدان الثقة بين أفراد المؤسسة كنتيجة للصراعات والخلافات وغيرها من المخاطر المرتبطة بضعف التسيير والتحكم في العمليات الإدارية¹.

ثانياً: المخاطر المالية

تمثل المخاطر المالية أهم أبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات عموماً وتتمثل في مشكلات الائتمان والتمويل فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل عن تزويد المؤسسات باحتياجاتها المالية سواء لأغراض التكوين الرأس مالي أو التوسع أو لمواجهة نفقات الاستغلال ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات الإقراض بسبب غياب الضمانات المناسبة، الأمر الذي ينعكس عليها بجملة مخاطر كخطر ضعف الهيكل المالي وكذا خطر عدم الوفاء بالالتزامات والحقوق المالية اتجاه الشركاء التجاريين.

وجل الأخطاء التي يمكن أن تتبع من ضعف الائتمان والسيولة داخل المؤسسة هذه الأخطار أصبحت تشكل تهديداً مستمراً لاستمرارية المؤسسة وتطورها والجدير بالذكر هنا أن المؤسسات الصغيرة هي

¹ - مصطفى محمد سند، استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، ملتقى دولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، يومي 24-25 نوفمبر 2008، ص12.

الأكثر عرضة لهذا النوع من الأخطار بسبب محدودية مواردها وعدم قدرتها على توفير الضمانات المناسبة للحصول على احتياجات مالية من القطاع المالي.

ثالثا: مخاطر البيئة الاقتصادية

وتتمثل مخاطرها في جميع المخاطر الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية كمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر القوة الشرائية ومخاطر الائتمان وغيرها والتي من شأنها أن تؤثر على خلق قيم مضافة للمؤسسة خصوصا الصغيرة منها.

رابعا: مخاطر البيئة الاجتماعية

وهي تشمل ارتباط المؤسسة بالمجتمع الذي تتواجد فيه من خلال التوزيع الجغرافي للسكان وكذا التوزيع العمري لهم لكون هؤلاء السكان هم الركيزة الأساسية للنشاط التسويقي للمؤسسة وما يمكن أن ينجر عنه من مخاطر تتمثل في الخسائر التي يمكن أن تتكبدها المؤسسة في حال تغير بعض أو كل معالم المجتمع المستهدف مثل تغير قيمه وعاداته وتوجهاته، الشيء الذي يمكن أن يؤدي إلى زوال المؤسسة بأكملها.

خامسا: مخاطر البيئة التكنولوجية

وتعتبر مخاطرها من أقوى المخاطر التي تواجه المؤسسات نتيجة تأثيرها على أغلب الوظائف في المؤسسة ومن أهم مخاطرها، مخاطر تقادم أساليب الإنتاج والمنتجات وضعف كفاءتها الاقتصادية بالإضافة إلى مخاطر ضعف استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والذي يمكن أن يسبب ضياع وتسرب المعلومات، كل هذه المخاطر المتنوعة والمتشابكة في بعضها البعض تفرض على المؤسسة ضرورة تبني منهجية واضحة في التعامل مع هذه المخاطر.

الفرع الثاني: مخاطر مرتبطة بالبيئة الخارجية الخاصة:

وهو ما يعرف بمخاطر بيئة النشاط وتضخم المخاطر الناتجة عن المتغيرات الأكثر امتلاكا وتفاعل مع المؤسسة وتتمثل فيه:

أولا: مخاطر المستهلكين

نظرا لاعتبار المستهلكين الركيزة الأساسية لنشاط أي مؤسسة ونجاحها فإنهم يعتبرون سلاحا دون حدين وتتمثل مخاطرهم في إمكانية تغير دوافعهم وتفضيلاتهم مما قد يتسبب للمؤسسة في خسائر

ناتجة عن رفضهم منتجاتها وان لم تتناسب مع ميولهم ورغباتهم وهو ما يعرف بمخاطر خسارة العملاء¹.

ثانيا: مخاطر الموردين

يعتبر الموردون الأفراد والمنظمات الذين يقومون بتزويد المؤسسة بالمدخلات الضرورية لدى فإن المخاطر الناجمة عنهم تكمن في إمكانية التبعية الدائمة للمؤسسة لهؤلاء الموردين خصوصا إذا كانت تعتمد على عدد قليل منهم، مما يجعلها ضعيفة في مساومتهم بالتالي فإنهم يشكلون خطرا على هوامش أرباحها بالإضافة إلى مخاطر تتمثل في إمكانية أن يكونوا منافسين لها في المستقبل.

ثالثا: مخاطر الوسطاء

يعتبر الوسطاء همزة وصل بين المؤسسة وعملائها المستهدفين وعليه فإن المخاطر المتعلقة بهم تكون ناتجة عن إمكانية تبعية المؤسسة لهم، إذا ما كانت تعتمد على عدد قليل من الوسطاء مما يجعلها الطرف الأضعف في المساومة وبالتالي يؤثر على هامشها الربحي، كما توجد مخاطر منافسة لها مستقبلا.

رابعا: مخاطر المنافسة

تعتبر المنافسة كلها مخاطر بالنسبة لأي مؤسسة مهما كان حجمها ونوعها حيث تسعى المؤسسات في السوق دائما إلى توسيع حصتها السوقية على حساب باقي المؤسسات من خلال استقطاب عملائها سواء عن طريق التمييز المعنوي القائم على الدعاية والإشهار أو توزيعه أقوى وبطبيعة الحال تختلف القدرة على جلب أكبر المزايا التنافسية من المؤسسة إلى أخرى وهنا دائما نرجع إلى إمكانية المؤسسة ومواردها المالية لأنها وسائل الدعاية والإشهار تعتبر دائما مكلفة وذات تكاليف عالية.

الفرع الثالث: المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية العامة

وتشمل كل المخاطر الناتجة عن كل القوى والعوامل البيئية التي تعمل في جميع المؤسسة التي تؤثر عليها بشكل مباشر وغير مباشر ويمكن توضيح مخاطرها فيما يلي:

¹ - مصطفى محمد سند، استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، ملتقى دولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، يومي 24-25 نوفمبر 2008، ص12.

أولاً: مخاطر البيئة الطبيعية

وتتمثل في جميع الكوارث الطبيعية الممكن أن تؤثر على مصادر أو موارد المؤسسة على أصولها أو على نشاطها بشكل عام كخطر الزلازل والفيضانات والحرائق... الخ

ثانياً: مخاطر البيئة السياسية والتشريعية

وتتمثل هذه المخاطر في الخسائر التي يمكن أن تلحق بالمؤسسة في حال صدور قوانين وتشريعات جديدة تتعكس مع بعض أو كل أهداف المؤسسة سواء على المستوى المحلي أو دورها في إغراق السوق المحلي بالمنتجات العالمية الشيء الذي يؤثر كثيرا على نشاط المؤسسة المحلية.

ثالثاً: المخاطر الإنتاجية

تعاني أغلب المؤسسات الاقتصادية خصوصا الصغيرة والمتوسطة مشكلة عدم توفر المادة الأولية بشكل دائم وكذا عدم ثبات أسعارها وبالتالي عدم قدرة هذه المؤسسات في الحصول على هذه المواد بأقل تكلفة نسبيا، الذي ينتج عنه مخاطر إنتاج منتجات معينة أو ذات تكلفة عالية بالإضافة إلى وجود مخاطر ناتجة عن تقادم معدات وتقنيات الإنتاج الشيء الذي يمكن أن ينجر عليه حوادث وانفجارات وحرائق، بسبب كثرة الأعمال وصعوبة تدبير قطع غيار وعمل الإصلاحات المطلوبة الأمر الذي يكون نتيجته عدم كفاءة العملية الإنتاجية وما يمكن أن ينجر عن ذلك.

رابعاً: المخاطر المتعلقة بالموارد البشرية

تفتقد غالبية المؤسسات إلى الإطارات الفنية لأسباب كثيرة أهمها عدم ملائمة نظم التعليم والتدريس ومتطلبات التنمية بالإضافة إلى عدم القيام بدورات تكوينية وتدريبية لصقل مهارات العمل وتنميتها، وهذا ما يجعل العاملين أقل خبرة وأقل مهارة الأمر الذي يمكن أن ينجر عنه مخاطر ناتجة عن حدوث خسائر مادية فادحة التي تترك ضعف كفاءة العمال كما توجد مخاطر أخرى تتمثل في خروج المهارات والكفاءات البشرية من المؤسسة نحو الخارج أو نحو مؤسسات أكبر توفر لهم مزايا أكثر مما يحول دون قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق أهدافها وهو ما يعرف بالمخاطر الفكرية¹.

¹ - فاتح ماجدي، إدارة المخاطر البيئية التسويقية بالاعتماد على نظم ومعلومات الأعمال، ملتقى حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، الجزائر ، 25-26 نوفمبر 2008، ص11.

المطلب الثالث: أنواع الفشل

الفرع الأول: الفشل المالي

في هذه الحالة لا تستطيع المنشأة تسديد التزاماتها للدائن والوفاء بديونها المستحقة عليها.

الفرع الثاني: الفشل الاقتصادي

يقصد به حالة شركة تعجز فوائدها المستحقة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل وبمعنى آخر أنه يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.¹

في حين عرف (Bes cos 1987) الفشل الاقتصادي بأنه الحالة التي لا تتأقلم فيها المؤسسة مع البيئة الاقتصادية ويعرف كذلك على أنه تلك الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة على تحقيق عائد معقول أو معتدل على استثمارها أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها.²

الفرع الثالث: الفشل القانوني أو الإفلاس

الإفلاس هي تلك الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة على دفع ديونها، ويتم التنازل عن أصولها وتسلمها قضائياً لإدارتها.³

أو هو إجراءات قانونية لتسهيل أو إعادة تنظيم الأعمال وأيضاً النقل لبعض أو كل أصول المؤسسة للدائنين.⁴

ويميز القانونيين بين حالتي الإفلاس والإعسار حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى ولو كانت حقوقه تزيد في مجموع ديونه أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء.⁵

وبناء على هذا فقد تم إعطاء عدة تعارف لهذا الأخير وذلك حسب المعيار المعتمد فيما يلي مختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفلاس والتي قدمها الباحث (Berryman, 1982).

¹ - دعاء محمد زائدة التسهيلات الائتمانية المتغيرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2006، ص47.

² - (KOEING, 1985) propose une definition qui se fonde sur le couple, «rentabilité- liquidité».

³ - SCHALL, lawrence, dandhaley, charles, w, op, cité, p 723.

⁴ - Ross and al, cité, p430.

⁵ - عبيدات والجولاني، أسباب تعطل المشروعات الصناعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، العدد الثالث، المجلد العشرون، 1993، ص104.

أولاً: **الفشل القانوني حسب معيار المردودية (Altman 1971):** حسب هذا المعيار تكون المؤسسة مفلسة إذا لم تحقق باستمرار معدل عائد مناسب لاستثماراتها ويعد هذا التعريف مفيد على مستوى الاقتصاد الجزئي ولكنه لا يعكس حقيقة الإفلاس على مستوى الاقتصاد الكلي ففي الواقع يمكن ملاحظة عدد كبير من المؤسسات يستمر نشاطها بمعدلات عائد أقل من الحد الأدنى المطلوب للمردودية.¹

ثانياً: **الفشل القانوني حسب معيار الملائمة:** حسب معيار الملائمة تعتبر المؤسسة مفلسة إذا توقفت عن النشاط وأشهر إفلاسها قانونياً، تسببت في خسائر للدائنين لها لها، أغلقت عن قصد (بإرادتها) دون الوفاء بكامل التزاماتها كانت تتخبط في إجراءات التنظيم تفاوضت مع دائنيها بشأن السداد.²

ثالثاً: **الفشل القانوني حسب المعيار القانوني (Cahil 1980):** حسب المعيار القانوني المؤسسة المفلسة هي تلك التي اختلفت بعد تصفيتها.³

رابعاً: **القانون حسب الخسائر المتراكمة:**

(ulmer&neilson, 1947) تسجل المؤسسة خسائر متعاقبة تتم تصفيتها لوضع حد لهذه الوضعية.⁴

وينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: طوعي (إيرادي): أي عندما تبدأ المؤسسة المفلسة بتقديم طلب إلى محكمة الإفلاس بإشهار إفلاسها واتخاذ الإجراءات اللازمة واحتمال الإفلاس الطوعي يزيد من ارتفاع مستويات السيولة النقدية وانخفاض الضغط وعقد أي دين مضمون.⁵

أو قيام المؤسسة الدائنة بفتح ملف الإفلاس بنفسها.⁶

وتفتح المؤسسات ملف الحماية من الإفلاس قبل أن يكون حق ملكيتها متناقصاً إلى درجة الصفر.¹

¹ – pour (keasey& mc, guinness, 1990), la retabilité et l'efficience sont des indicateurs les plus déterminants des entreprises industrielles.

² – دادان عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص75.

³ – دادان عبد الوهاب، مرجع سابق، ص75.

⁴ – دادان عبد الوهاب المرجع والصفحة نفسها.

⁵ – Balceen, sofie, manigart, sophie, buyze, hozefien, & goghe, hubert, firm exists after distress differentiating between butruptcy voluntary liquidation and M & A, small business Economics volume 39, issue, 4 november 2012, p949.

⁶ – Lasher, william, R, financial management : A practical approach 6th edition china south-western, 2011, p54.

النوع الثاني: الإفلاس غير الطوعي (لا إرادي)

وهذه الحالة تحدث عندما يضغط الدائنون على المديرين لتقديم طلب إلى المحكمة بالإفلاس أو يقوم الدائنين بفتح الملف وتقديم الطلب إلى المحكمة ضد المؤسسة المفلسة.²

المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي

من ضمن الأحداث الخطيرة التي تمر بها أو تتعرض لها المؤسسة هي حالة الفشل حيث يرى الكتاب في مجال الإدارة المالية أن ما يصيب العديد من المؤسسات الاقتصادية سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو تلك الظواهر وأسباب وعوامل داخلية تؤثرها كضعف إدارة المؤسسة أو عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة، في حين تأخذ العوامل الخارجية أشكال كالظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المؤسسة المتمثلة في بيئة المنافسة وعدم توفر مصادر التمويل اللازمة كما قد تشترك هذه المظاهر أو تنفرد لتقود المؤسسة إلى هذه الحالة التي مآلها الإفلاس ثم إلى التسوية القضائية أو التصفية.

المطلب الأول: تعريف الفشل المالي

الفرع الأول: تعريف الفشل المالي

يعتبر الفشل المالي ظاهرة قد تواجه العديد من المؤسسات الاقتصادية في الدول النامية والمتطورة على حد سواء ويعرف الفشل المالي بأنه توقف أنشطة المؤسسة طوعية بسبب التعثر (تصفية اختيارية).³ أو سبب دعوه قضائية تنتهي لضياع الدائنين (تصفية إجبارية).⁴

كما ينظر إليه البعض على أنه تلك الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة على سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها مثلا عدم دفع الفواتير.⁵

فمن الناحية المالية تعتبر المؤسسة فاشلة أو معسرة إذا واجهت مشاكل في السيولة وإذا كانت كذلك غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها حيث يعتقد (Malicot 1981) أن الفشل المالي عندما تكون عمليات

¹ – Maizallan, M, financial risk management, models history and institution, new gersy, wiley& sous Inc, 2011, p200.

² – lashe, R, william, R, idern.

³ – Argent, jihn prediction corporate failure, jurnal of accounting research, fabruary 1986, p157.

⁴ – عطية محمد مطر وأحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في غدارة الأعمال، المجلد3، العدد الرابع، 2007، ص443.

⁵ –schall, lawrence, dandhaley, charles, w, op, cité, p733.

الاستغلال غير قادرة على مواجهة خصومها المستحقة بواسطة أصولها المتوفرة لديها حيث المردودية غير كافية النشاط الاستغلالي مهدد إذ أنها لم تعد قادرة على مكافئة الأموال الخاصة بمعدلات السوق الحالية ففي ظل هذه الظروف فإنه سيكون من الصعب على المؤسسة الحصول على أسهم جديدة لأنها غير قادرة على مكافئتها وتوجب عليها طلب خط جديد من الائتمان لضمان استمرار نشاطها.

لكن اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية سوف يحملها أعباء مالية إضافية التي تسهم بدورها في تدهور نتائجها المالية وبالمثل فإن المؤسسة ستواجه مشاكل في السيولة في حالة ما إذا كانت إمكانياتها من الاستغلال غير كافية لتغطية جميع نفقاتها ويوجد نوعين من الفشل المالي وهما:

أولاً: الفشل الزاحف: ويرجع لعدة أسباب داخلية وهي عدم كفاءة الإدارة وزيادة الاعتماد على الديون والتوسع غير المدروس في استخدام الموارد.¹

ثانياً: الفشل المفاجئ: ويحدث فجأة نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو القانونية.²

الفرع الثاني: التعثر المالي

التعثر المالي هو حالة عدم التوازن قد تصيب الدولة أو المنظمة أو البنك أو الفرد وترجع هذه الحالة إلى تضافر مجموعة من الأساليب والمتغيرات الداخلية والخارجية وتؤدي إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المطلوبة.³

التعثر المالي حالة سابقة للفشل المالي وقد لا يؤدي إليه بالضرورة وقد هو يعني أحد الحالتين الائتمانية أو كلتاهما نقص أو انعدام معدل العائد على الملكية أو التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.⁴ وظهرت اتجاهات مختلفة لبيان المقصود بالتعثر المالي أهمها:

- ينظر للتعثر على أنه الحال الذي يتأكد فيها وجود احتمال كبير في عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد أقساط الديون وفوائدها.⁵

¹ - مصطفى طويوي مصطفى بالمقدم، سيناريوهات فشل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وآليات علاجها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2014/5، ص 75.

² - البغدادي محمد عبد الحافظ، مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المالية المصرفية ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الإداري الثالث، الجمعية السعودية للإدارة، جامعہ القصيم، 2004، ص ص 06-10.

³ - نظير رياض محمد، الإدارة المالية والعولمة المنصورة، المكتبة العصرية، 2001، ص 495.

⁴ - محمد أحمد بدوي الباز، دور نظم المعلومات المحاسبية في تشخيص وعلاج التعثر للمشروعات، ندوة المشروعات المتعثرة، البنك الأهلي، القاهرة نوفمبر 1989، ص 07.

⁵ - humphrey, christopher, moizer, peter and turly, stuart the audit, expectation, gop in britain :Auempirical investigation, journal governance special issue, 1993, pp 395-411

– أما (Gentry, james, A, newbold, paul, whitford, david, T, 1987) فيعتبرون أن التعثر مرتبط بعدة ظواهر مثل عدم القدرة على سداد الأرباح المستحقة لجملة الأسهم الممتازة أو عدم القدرة على سداد حسابات البنوك.¹

– التعثر في المفهوم الاقتصادي من وجهة نظر (Brumby, hyndman, M, sheph, erd, S,) (1998) يعني عدم كفاية دخل المشروع لتغطية نفقاته أو نقص معدل عائد على الاستثمارات عن تكلفة رأس المال أو عدم قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات على الرغم من زيادة أصوله في مجموعها على التزاماته في مجملها.²

كما يشير الباحث (غريب) إلى أن التعثر المالي يعني عدم التوازن بين المجموعات النوعية لإحدى جوانب القوائم المالية الأساسية وكذلك بين جانبي القائمة الواحدة وأيضاً عدم التوازن بين مجموعات القوائم المالية بعضها البعض.³

الفرع الثالث: تعريف العسر المالي

يعتبر العسر المالي بحالة الارتباك المالي التي تصيب المؤسسة عندما تتعرض لصعوبات مالية تجعلها عاجزة بصفة مؤقتة ودائمة عن الوفاء بما عليها من الالتزامات تجاه الغير في تواريخ استحقاقها، مما سيؤدي بها على المدى القريب إلى فقدان حرية الخيار عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات وكذا استغلال الفرص المتاحة أيضاً فوات فرص الحصول على الخصومات النقدية، أما على المدى البعيد فتؤدي إلى تصفية بعض الاستثمارات والأصول في وقت غير مناسب مما يتسبب في إحداث خسائر كبيرة كالإفلاس وتصفية المؤسسة وما يترتب عليها من خسائر للدائنين والموردين والمستثمرين وبالتالي فالعسر المالي في مجمله يعني عدم قدرة المؤسسة بالسداد والوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.⁴

وينتج العسر المالي عندما تكون قيمة أصول المؤسسة أقل من قيمة ديونها.

¹ –Gentry, james, A, newbold, paul, whitford, david, T, funds flow, components, financial ration and bankruptcy, journal of business Accounting vol, 14 1987 p595.

²– Brumby, jim,hyndman, micha-el, sheph.erd,stuartimproving the governance of new zealands state 2, ownedentreprises, agenda, a journal of policy analysis and reform volum 5 n :02, 1995, pp 165–177/

³– غريب أحمد محمد لطفي، مدخل محاسبي مقترح لقياس التنبؤ بتعثر المؤسسات: دراسة ميدانية في مؤسسات قطاع الأعمال العام بمصر، جامعة الزقازين، مجلة البحوث التجارية، المجلد 23، العدد 1، مصر، 2001، يناير، ص 120.

⁴– سامح طلعت غراب، معايير قياس وعلاج التعثر المالي نشأة المعارف جلال حزي وشركائه، الإسكندرية، مصر 2009، ص 88.

ويمكن تصنيف العسر المالي على أساس الفائض المقدر بين الأصول الجارية والالتزامات الجارية وذلك وفق الحالتين التاليتين.¹

أولاً: العسر المالي الفني: وهو الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على استخدام سياستها العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماتها المستحقة غالباً.²

وتكمن المشكلة في الموقف النقدي للمؤسسة وليس الموقف المالي ولذا يطلق على هذا النوع من العسر عسر التدفقات ويمكن التغلب على حاله العسر الفني بوجود إدارة رشيدة وفعالة تستطيع بوسائلها الوصول إلى معرفة أسبابه ثم علاجه بسرعة حتى لا تتفاقم الأوضاع المالية.

ثانياً: العسر المالي الحقيقي: يحدث هذا النوع من العسر عندما تكون هناك مشاكل حادة في السيولة لا يمكن حلها من دون تحجيم كبير في عمليات هيكل المؤسسة أو الشركة.³

إن العسر المالي الحقيقي أشد خطورة من العسر المالي الفني على المؤسسة ويحدث عندما تكون القيمة السوقية لجميع مجوداتها لا تكفي للوفاء بالتزاماتها المالية ويصبح المركز المالي مثقلاً بالديون ودممها المدنية تصبح بحكم الديون المعدومة ويطالب الدائنون بتصفية المؤسسة من أجل استرداد ما يمكن أن يسترده من حقوقهم.⁴

وفي المقابل قد يكون قدرتها على الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها السائلة ولكنها تعاني من عسر مالي حقيقي حيث أن قيمة أصول المؤسسة عند التصفية لا تكفي لتغطية وصادات التزاماتها اتجاه الدائنين والملاك ومن ثم فإن العسر المالي الحقيقي يمثل أحد المراحل المتقدمة لحالة الخطر المالي من خلال معاناة المؤسسة من حالة العسر المالي الفني بالإضافة إلى إنقاص القيمة السوقية لأصولها عن قيمة خصومها بل هو الدرجة الثانية من درجات العسر المالي وهو الأشد خطورة ومنشأ هذه الأخيرة هو دائني المؤسسة والمطالبين بحقوقهم منها بالدفع والتصفية أو المشاركة في إدارتها وهي أمور خطيرة في حياة المؤسسة.

¹ - محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 53.

² - زهراء صالح الخياط، استخدام نموذج **cherrord** للتنبؤ بفشل المصارف، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة في محافظة نينوى للمدة 2007 - 2009، مجلة تنمية الراقدين، العدد 115، المجلد 36، 2014، ص 13.

³ - فوستر جورج، تحليل القوائم المالية، تعريف خالد أحمد كاحجي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 491.

⁴ - خالد مرعي حسن، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2003، ص 26.

المطلب الثاني: مراحل وأسباب الفشل المالي:

إن فشل المال لا يحدث فجأة أو بصورة غير متوقعة في المؤسسات الاقتصادية بل توجد بعض المؤشرات تنبئ بوجود اختلالات ستؤدي إلى الفشل في حالة عدم اكتشافها ستؤدي إلى الفشل في حالة عدم تدارك الوضع والتخطيط لتجنبها مستقبلا لدى فعل الحكم على فشل المؤسسة يمر بعدة مراحل قبل أن يتم الإعلان عن إفلاسها كما أن الفشل المالي يكون مرافقا لمجموعه من الأسباب الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: مراحل الفشل المالي

أولاً: فترة النشوء: مما لا شك فيه أن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة وبصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتاد للمنشأة وبفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث أن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فعالية.

ثانياً: عجز النقدية

في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة للنقدية وبالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها ولكن تكمن المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية.

بالإضافة إلى أن رأس المال العامل اللازم مجسد في المخزون والمدينون ويجب الإشارة إلى أنه من الممكن أن تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة وأنه ربما تتميز هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو تستمر لعدة شهور ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها الفورية.

ثالثاً: التدهور المالي (الإعسار المالي)

الإعسار المالي يعني الانخفاض في القوة الإرادية للوحدة ويحدث في نقطة ما واحتمال غير قليل أن الوحدة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها وبصفة رئيسية أعباء ديونها وفي هذه الحالة يمكن وصف الشركة بأنها في حالة إعسار مالي تضطر في هذه الحالة إلى بيع سندات عند معدل عائد أعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى منشآت أخرى مماثلة

لهذه الوحدة في نشاطها وفي هذه المرحلة تصبح الشركة معسرة ماليا حيث تكون غير قادرة على الحصول من خلال القنوات المعتادة على التمويل اللازم لمقابلة الالتزامات التي حل ميعاد استحقاقها وعند هذه النقطة قد تلجأ الإدارة إلى أساليب مالية جديدة حيث يكون هناك احتمال قليل لاستمرار الوحدة ونموها وإذا لم تحصل على التمويل اللازم.

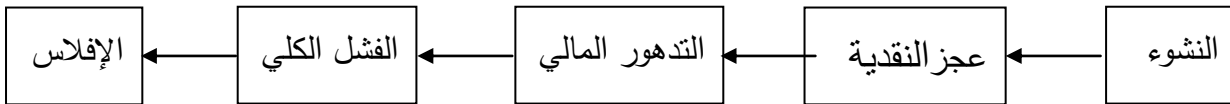
رابعاً: مرحلة الفشل الكمي (الإعسار الكمي)

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة الشركة فلا يمكن للشركة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكمية قيمة أصول الوحدة ويصبح الفشل الكمي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.

خامساً: مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس

تحدث عندما نؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس الشركة أي بمعنى تصفية الشركة وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون الشركة قد وصلت إلى مرحلة الفشل.¹

الشكل رقم (02): مراحل الفشل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الدراسة السابقة.

الفرع الثاني: أسباب الفشل المالي

من خلال مراجعة الدراسات الخاصة بأسباب الفشل المالي يظهر وجود تشابه ملحوظ في تلك الأسباب يعتبر الوضع المالي من العوامل المؤثرة التي تؤدي إلى وصول الشركة أي الفشل المالي ومن ثم الإفلاس وفي التصفية ويتجلى ذلك بضعف الإدارة المالية على التخطيط للمستقبل فمثلا عدم قدرة الشركة على دفع أقساط قروض نتيجة لنقص السيولة بسبب نقص التدفقات المالية الداخلية وكذا عدم التخطيط الجيد وتقدير احتياجات الشركة من الموجودات الثابتة أو الانخراط في الحصول عليها وعدم إجراء التوازن من بين القروض بنوعها الطويلة والقصيرة وخاصة في ما يخص الفوائد مما يخلق حالة

¹ - هلا بسام عبد الله الغسني، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على تطلع مقاولات غزة، مذكرة لاستكمال متطلبات في إدارة الأعمال كلية التجارة الجامعية الإسلامية في غزة، سنة 2004، ص 29.

ارتباك في الهيكل التمويلي للشركة ودخول الشركة في مضاربات وصفقات غير ذات جدوى اقتصادية مدروسة ويمكن تصنيف أسباب الفشل المالي إلى نوعين تتمثل كالآتي:¹

أولاً: الأسباب الداخلية

وتتمثل في جملة الأسباب التالية:

- سوء الإدارة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتبعة.
- عدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بالكامل وضعف إنتاجية العامل بالساعة وإنتاجية الأصول.
- معدلات مرتفعة لدوران العمل مع نسبة عالية لهدر الوقت وضعف المراقبة.
- عدم العمل بنظام الجودة الشاملة إذ يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح وضعف القدرة على التنافس والاستمرار في السوق.
- زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة.
- فقدان سوق رئيسي أو حق امتياز أو ترخيص أو مورد رئيسي.
- مشاكل عملية أو نقص في تجهيزات مهمة.²

ثانياً: الأسباب الخارجية

وتتمثل في جملة مجموعة من الأسباب منها:

- الأسباب الاقتصادية.
- الأسباب السياسية الحكومية.
- الأسباب التكنولوجية.
- الأسباب الاجتماعية.³

¹ - د. رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه، ياسين القطان، استخدام نموذج شيرود للتنبؤ المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، جامعة الموصل العراق، مجلد 5، العدد 10، سنة 2013، ص75.

² - الشبيب، دريد كامل، الإدارة المالية المتقدمة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، سنة 2010، ص75

³ - د. رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه، ياسين القطان، مرجع سابق، ص75.

ويتضح مما سبق عند تقييم قدرة الأنشطة المالية على الاستمرار بتضمين تقرير النشاطات المالية فقرة إضافية على تلك القدرة على الاستمرار في النشاط.¹

لكي تكون بمثابة تحذير وإنذار المبكر عن فشل محتمل وعند إعداد البيانات وفي حال غياب معلومات مغايرة يفترض بأن الشركة مستمرة في عملها في المستقبل المنظور أي لفترة سنة مالية واحدة على الأقل وعليه فإن الموجودات والمطلوبات تسجل على أساس تحقيق الموجودات وتسديد الالتزامات بالسبل الاعتيادية للعمل وإذا لم يكن هناك ما يبرر هذا الافتراض فإن الشركة قد لا تستطيع تحقيق موجوداتها بالمبالغ المسجلة وقد يكون هناك تغيير في مبالغ الالتزامات وتواريخ استحقاقها ونتيجة لذلك فإن مبالغ الموجودات والمطلوبات تحتاج إلى تعديل وهناك دراسات أخرى وضحت وفسرت أسباب الفشل المالي ومنها دراسة **R, hirsch, & other** والتي أشارت أن الفشل يحدث عندما تواجه الأعمال حال من الضعف الاقتصادي وزيادة المنافسة وارتفاع التكاليف ودخول الشركة أسواق جديدة يملك عنها معلومات كافية، أما دراسة **dun and brand** فكانت حول أسباب الوقوع بالفشل المالي مع الأهمية النسبية لكل سبب من الأسباب وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02): أسباب فشل المؤشرات الاقتصادية كما يراها **dun and brand**

أسباب الفشل	الأهمية النسبية
كفاءة الإدارة	93%
الإهمال	2%
التزوير	1.5%
الكوارث الطبيعية	0.9%
أخرى	2.5%

المصدر علي عباس تحديد الأسباب الإدارية والمالية لفشل الشركات جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا الأردن 2010.

وهناك دراسات أخرى ظهرت في بريطانيا ذكرت أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفشل وهي:

- فقدان الشركة لأسواقها الرئيسية.

- ضعف كفاءة نظام المعلومات الإدارية والاحتيايل وعدم تمكين الشركة من الحصول على التمويلات الطويلة الأجل.

¹ -مصطفى فهمي الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، سنة 2008، ص78.

- الحاجة إلى رأس مال نقدي عامل والتوسع في المشاريع.

المطلب الثالث: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

يحقق التنبؤ بالفشل المالي العديد من المزايا الإيجابية في حالة توقعه في الوقت المناسب حيث يمكننا من اتخاذ الإجراءات لمعالجة الفشل في مراحله المبكرة وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية.¹ وتتبع أهمية التنبؤ بالفشل إلى اهتمام العديد من الجهات بها حيث يمثل التنبؤ بالفشل أهمية كبيرة للجهات الآتية:

أولاً: الإدارة: التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب.²

ثانياً: المقترضين: تقييم نجاح الشركات التي يقومون بإقراضها والاطمئنان على سلامة استرداد أموالهم الممنوحة والمتوقع منها.³

ثالثاً: المستثمرون: يهتمون بالتنبؤ بالفشل المالي من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة والمفاضلة بين البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.⁴

رابعاً: المصارف: تهتم بالتنبؤ بالفشل المالي لما يترتب عليه من آثار في كل من قروضها القائمة وقيد الدراسة وأسعارها وشروطها وإمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة.⁵

خامساً: مراجعو الحسابات: يرجع اهتمامهم إلى مسؤوليتهم الكبيرة في مراجعة القوائم المالية لتلك المؤسسات والذي ينعكس في دورهم فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة فرض استثمارية المنشأة المتقدمة في إعداد القوائم المالية.

سادساً: الجهات الحكومية: لتتمكن من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصاً على سلامته.

¹ - وحيد محمود رمو سيف عبد الرزاق، محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل في فشل الشركات المساهمة الصناعية دراسة على عينة من الشركات المتناهية الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأحداث المالية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، 2010، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، ص15.

² - عصام محمد صالح وآخرون، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي دراسة تصنيفية، مجلة كلية الرافدين الجامعية للعلوم، العدد 04، السنة 2000، ص15.

³ - محمد أبو ناصر جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي عمان، دار وائل للنشر، 2008.

⁴ - الشريف الريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، www.reaserccgyate.net، ص07.

⁵ - جورج فوستر، مرجع سابق، ص490-491.

سابعاً: العاملون بالمنشأة: من أجل إشعارهم بالأمن والرضا الوظيفي وتقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد الخدمة التي يمكن للمنشأة أن تقدمها لهم.

ويتضح من ذلك مدى أهمية التنبؤ بالفشل المالي حيث يعد بمثابة الإنذار المبكر عن المشاكل المالية التي تعاني منها المنشأة والتي لا بد من تداركها قبل فوات الأوان وهي تعتبر أداة هامة تساعد متخذي القرارات في قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب وسليم ويخفض درجة عدم التأكد ويعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل ويساعد في تجنب حالات تعثر الشركات ووصولها إلى مرحلة الفشل.¹

المبحث الثالث: مفاهيم حول النماذج الكمية

شهدت النماذج الكمية تطوراً كبيراً منذ ظهورها أثناء الحرب العالمية الثانية إلى غاية يومنا هذا لتمس مستويات مختلفة من الإدارات وهذا راجع إلى الدور الحيوي والفعال في اتخاذ القرارات ومعالجة المشكلات بطرق علمية دقيقة، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية النماذج الكمية من مفهوم وأهمية وخصائص قم التطرق إلى أسباب وفوائد تطبيقها وفي الأخير سنتعرف على الصعوبات التي تعترض تطبيقها.

المطلب الأول: ماهية النماذج الكمية

إن استخدام النماذج الكمية أصبح ضرورة حتمية على جميع المدراء ومتخذي القرار وأهميتها وانعكاسها على المؤسسة والاقتصاد الوطني ككل، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى النماذج الكمية وأهميتها وخصائصها.

الفرع الأول: مفهوم النماذج الكمية

التعريف الأول: النماذج الكمية هي مجموعة الطرق والصيغ والمعاملات والنماذج التي تساعد في حل المشكلات على أساس عقلاني.²

التعريف الثاني: هو عبارة عن استخدام التحليل الكمي لمشكلة معينة لمساعدة الإدارة أو الجهة القائمة على هذه المشكلة باتخاذ القرار المناسب.³

¹ - George T, frei. Dlob.lydial.schleiferesseritials of financial analysis john. Wiley. Son, new jerseyzthed

2003, p92.

² - محمد الفاتح بشير المغربي، الأساليب الكمية في إدارة الأعمال، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط 01، عمان الأردن، 2017، ص 09.

³ - العتوم شفيق، بحوث العمليات، ط 01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 13.

التعريف الثالث: هي عبارة عن تقنيات كمية تعتمد على المنهج العلمي في صنع القرار ومن هذا المنطلق يتم استخدام بيانات سابقة في اتخاذ القرار التي من شأنها أن تثبت أنها الأكثر قيمة في المستقبل، واستخدام البيانات السابقة بطريقة منتظمة وبنائها في نموذج مناسب للاستخدام المستقبلي.¹

الفرع الثاني: خصائص النماذج الكمية

يقوم المنهج الكمي على عدة مقومات وخصائص نذكر منها ما يلي:

- استخدام منهج النظم والذي يوجه التفكير الكلي الشامل في وتحليل آثارها على كل نواحي المؤسسة وليس على الجزء والمنطقة التي وقعت فيها المشكلة فقط ولذلك فإن كل مشكلة يجب أن تفحص وتحلل المدى الذي يعتبر مجديا من الناحية الاقتصادية من وجهه نظر النظام ككل، وليس بصفتها مشكلة خاصة بجزء أو وظيفة واحدة من أجزاء أو وظائف المؤسسة، فمنهج النظام يتطلب أن يحاول متخذ القرار بطريقة واعية فهم العلاقة بين الإدارة الفرعية بالمؤسسة وأثر حل المشكلة على الإدارات الفرعية ورد فعل النظام للتغيرات في مكوناته.

- اعتماد مبدأ فريق العمل ويتكون من فروع المعرفة المختلفة وذلك للوصول إلى الحلول ذات احتمالية نجاح عالية.

- إتباع الأسلوب العلمي في التحليل من حيث الملاحظة وتعريف المشكلة حيث يتعين على فريق النماذج الكمية في تحديد العوامل الرئيسية والملائمة التي تؤثر على المشكلة لا سيما المتغيرات والثوابت والقيود، كما يجب تحديد وتقييم البدائل المختلفة واختيار الحل الأمثل والتأكد من صحته وهذا عن طريق تجربة الحل وإثباته.

- استخدام النماذج.

- الأهداف: تحاول نماذج الكمية إيجاد أفضل بديل للمشكلة قيد الدراسة لهذا من الضروري أن يحدد الباحث مقياس الفعالية ليأخذ بعين الاعتبار الأهداف والتنظيم، هذا القياس يتخذ للمقارنة بين البدائل.

- جهاز الإعلام الآلي: يجب استخدام جهاز إعلام آلي، وهذا يرجع إلى تفقد النماذج الرياضية وحجم البيانات المستخدمة أو المعالجات المطلوب أدائها.²

¹- PNmisha, S, jaisankar : quantitative techniques for management, excel books private limited, univercity of bharathair, new delhi, 2007, p09.

²- صونيا محمد البكري، استخدام الأساليب الكمية في الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص20-21.

الفرع الثالث: أهمية النماذج الكمية

إن الدراسة الحديثة لإدارة الأعمال وأنشطتها المختلفة قد أخذت تتجه نحو تبني الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الملائمة والمستندة على أساس علمي وسليم، بغض النظر على القرارات المستندة فقط على القروض النظرية والتي تكون بعيدة على الواقع الميداني، وتستخدم الأساليب الكمية لمواجهة المشاكل المتعددة التي تواجه تنفيذ الأنشطة الإدارية المختلفة التي تم اعتمادها من قبل المؤسسات.¹

كما برزت أهمية النماذج الكمية واستخدامها في الأساليب الإدارية باعتبارها وسيلة فعالة في المؤسسات وذلك راجع إلى المساهمة في تقريب المشكلة الإدارية إلى الواقع، كما تعتبر الأساليب الكمية علما وفنا في آن واحد، فهي تتعلق بالتخصيص الكفاء للموارد المتاحة وكذلك قابليتها في عكس مفهوم الكفاءة والندرة في نماذج رياضية.²

وعليه نرى أن نماذج الكمية وسيلة علمية ذات أهمية كبرى وفاعلية في حل المشكلات الإدارية في وقت قياسي وبأقل تكلفة وهذا باستخدام أساليب رياضية.

المطلب الثاني: النماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

لقد تم اللجوء إلى استخدام النماذج الكمية كأداة فاعلة لقياس الفشل والتنبؤ به لمعرفة الوضع الحالي للمنشأة والتنبؤ بالمستقبل واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي حدوث الأزمات المالية المستقبلية واتخاذ الحلول الممكنة ويتضمن الفكر المالي مجموعة من النماذج الكمية للتنبؤ بفشل الشركات تعتمد على المؤشرات المالية التي تستخرج بياناتها من قوائم الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية وهناك اتجاهين رئيسيين وهما:

الفرع الأول: الاتجاه الأول

اتجاه قديم في تكوين نماذج التنبؤ بفشل الشركات يعتمد على مؤشر مالي واحد ومن الدراسات التي تميزت بأسلوب المتغير الوحيد هي:

أولاً: نموذج smith- winakor: أفضل مؤشر توصلت إليها هذه الدراسة في التمييز بين الشركات هو: صافي رأس مال العامل/ إجمالي الموجودات.

ثانياً: نموذج pitzpatrik: أفضل مؤشر توصلت إليه هذه الدراسة في التمييز بين الشركات هو:

¹ - وفاء صبحي التيمي، الأساليب الكمية في الإدارة دار تسنيم، الطبعة 1، عمان، 2012، ص20.

² - صالح محرز وطارق راشي، واقع ومعوقات تطبيق الأساليب الكمية في المؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة حالة شركة الإسمنت تبسة، الملتقى الدولي الأول "الطرق والأدوات الكمية المطبقة في التسير"، جامعة مولاي الطاهر سعيدة 20/19 نوفمبر 2013، ص8.

أ- حقوق الملكية/ مجموع الخصوم.

ب- العائد على الحقوق الملكية/ مجموع الأصول.

ثالثاً: - نموذج merwin: أفضل مؤشر توصلت إليه هذه الدراسة في التمييز بين الشركات هو:

أ- نسبة التداول.

ب- صافي رأس مال العامل/ مجموع الأصول.

ج- حقوق الملكية/ مجموع المطلوبات.¹

الفرع الثاني: الاتجاه الثاني

يعتمد في تكوين نماذج التنبؤ بالفشل على مجموعة من المؤشرات المالية من خلال بعض الأساليب الإحصائية الملأمة المتاحة وبين الدراسات التي استخدمت أسلوب المتغيرات المتعددة في معادلة واحدة.

أولاً: نموذج Beaver 1966م: يعد من أقدم النماذج التي استخدمت المؤشرات المالية في بناء النماذج الكمية، حدد هذا النموذج باستخدام مؤشرات مالية مميزة للأداء سميت بالمؤشرات المركبة، وتضمنت مقارنة لمؤشرات المالية المتوسطة لـ 79 منشأة فاشلة ومقابلها 79 منشأة أخرى غير فاشلة في الفترة 1954-1964 اعتمد النموذج على معايير محددة لفشل الشركات هي إفلاس المنشأة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو تخلفها عند دفع أرباح أسهمها الممتازة، وهذه الشركات من نفس القطاع ولها نفس حجم الأصول، استخدمت الدراسة الطرق الإحصائية فوجد أن كلما تم احتساب النسبة من سنة أقرب إلى سنة الفشل كل ما كان التنبؤ أصدق وأكثر دقة وتمثل المؤشرات المالية التي استخدمتها الدراسة في التنبؤ بالفشل المالي:

1- التدفق النقدي/إجمالي الالتزامات.

2- صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الموجودات.

3- المديونية/إجمالي الموجودات.

4- صافي رأسمال العامل/إجمالي الموجودات.

5- التداول،

6- معدل الدوران.

¹ - رياض حميدان شحاتة استخدام النسب المالية والتحليل التمييزي في التنبؤ بتعثّر شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية عمان رسالة ماجستير سنة 2005، ص52

إن عملية اختيار المؤشرات المالية حسب هذا النموذج لم تكن عملية انتقائية، ولكن تم تحديدها بعد دراسة مكثفة حيث تم التمييز بين الشركات الناجحة وبين الشركات الفاشلة ووفقاً لنتائج الدراسة اعتمد النموذج على المؤشرات المالية الخمسة السابقة من بين ثلاثين مؤشر، وأظهرت المؤشرات الخمسة قدرة على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات واعتمدت على الطريقة التقليدية في تحليل المؤشرات والاستعانة بطرق إحصائية بسيطة لتحليل اتجاه متوسطات المؤشرات خلال عدد من السنوات قبل الفشل.¹

1- الانتقادات الموجهة لنموذج Beaver:

- يتمثل تقييم نموذج (Beaver) في أن هناك مجموعة من المحددات يمكن بلورتها في:
 - إن حجم العينة اللازمة لبناء نموذج كبير نسبياً يحتاج إلى وقت وتكلفة وجهد إذ يتطلب 60 مؤسسة على الأقل، نصفها سبق أن تعرض للفشل والنصف الآخر لم يسبق له الفشل.
 - يعد نموذج أحادي الأبعاد إذ يعتمد على نسبة مالية واحدة، وأنه من الصعب أن يقيس نسبة مالية واحدة دون بقية المتغيرات للفشل المالي للمؤسسات.
 - إن التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج (Beaver) يمكن وصفه بأنه ذو طبيعة بعدية أي حدوث تعثر المؤسسة.
 - هناك نسبة مخصصة يتم الاعتماد عليها في بيان درجة ارتباط النسب المالية بالفشل المالي.²
- ثانياً: نموذج Altman 1968: يعتمد هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة يمثل كل منهما مؤشر مالي من المؤشرات المتعارف عليها ومؤشر تابع Z وتتمثل صيغة النموذج الرياضية كالتالي:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

حيث أن:

Z : مؤشر الفشل الذي يتم من خلاله التنبؤ بفشل أو عدم فشل المؤسسة.

X_1 : صافي رأس المال العامل/ مجموع الموجودات وهو مؤشر نشاط.

¹ - جلال عبد الحليم حربي، الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل المالي لشركات التأمين العامة مجلة المحاسبة والتجارة والتأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، العدد 68، سنة 2007، ص 742-743.

² - جلال عبد الحليم، حربي مرجع سبق ذكره، ص 743.

X_2 : رصيد الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات وهو بمؤشر يرتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح.

X_3 : صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الموجودات وهو مؤشر ربحية.

X_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين/ مجموع المطلوبات وهو مؤشر رفع مالي.

X_5 : المبيعات/ مجموع الموجودات وهو مؤشر نشاط.¹

أما المعاملات (0.012، 0.014، 0.033، 0.006، 0.010) تمثل أوزان متغيرات الدالة وتعبّر عن الأهمية النسبية لكل متغير ووفقا لهذا النموذج تصنف الشركات إلى ثلاثة فئات حسب قدرتها الاستمرارية بموجب قيمة Z قدرها 2.99 كآلاتي:

1- إذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي 2.99 فإن الشركة ناجحة وقادرة على الاستمرار.

2- إذا كانت قيمة Z محصورة بين 1,81 و 2,99 يصعب فيها تحديد ما إذا كانت الشركة فاشلة وتحتاج إلى دراسة تفصيلية للتنبؤ بوضع الشركة وذلك بالاعتماد على معايير أخرى.

3- إذا كانت قيمة Z أقل من 1,81 فإن ذلك يعطي مؤشرا بأن الشركة إما احتمالية 90% أنها سوف تصبح مفلسة خلال عام.²

وفي ما يلي استعراض متغيرات النموذج:

X_1 = مؤشر صافي رأس المال العامل/ مجموع الموجودات

صافي رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة يقيس هذا المؤشر حجم الموجودات السائلة الفائضة بعد تغطية خصومها أو التزاماتها قصيرة الأجل، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

يتضح أن هذا المؤشر مفيدا لأغراض الرقابة الداخلية في المنشأة عند الحصول على دين طويل الأجل يتضمن اتفاقية القرض حدا أدنى من صافي رأس المال العامل يتعين أن تحتفظ به المنشأة وهذا الشرط يحمي الدائنون عن طريق التزام المنشأة بالاحتفاظ بسيول جيدة.

X_2 = مؤشر رصيد الأرباح المحتجزة/ إجمالي الموجودات.

¹ - أحمد رجب عبد المالك عبد الرحمن، المدخل التحليل القوائم المالية المنشورة كأداة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات المسجلة في سوق المال المصري دراسة تطبيقية مجلة البحوث التجارية المعاصرة سوهاج كلية التجارة المجلة 26، العدد 2، سنة 2015، ص 66.

² - أحمد رجب عبد المالك عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

يقيس درجة اعتماد المنشأة على تمويل أصولها باستخدام جزء من مواردها الذاتية المتمثل في الأرباح المحتجزة فكل ما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة اعتماد المنشأة على مواردها الذاتية في تمويل ومجوداتها، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فإن ذلك يدل على زيادة اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها من الأصول ويستنتج أن مؤشر الأرباح المحتجزة على مدى عمر المنشأة إلى مجموع أصولها ضروري لقياس احتمال فشل المنشأة وذلك لأن الأرباح المحتجزة تلعب دوراً هاماً في التقليل من الآثار السلبية وبذلك تتجنب المنشأة الفشل والإفلاس.

X_3 = مؤشر صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات.

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة المنشأة في تشغيل أصولها لتحقيق الأرباح فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على كفاءة الإدارة التشغيلية في استغلال الوصول، والعكس في حالة انخفاضها.¹

يتضح أن هذا المؤشر يعكس فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وتقاس بصافي الربح قبل خصم الفوائد والضرائب وليس بعدها، وذلك لأن إجمالي الموجودات تتكون من أموال المساهمين وأموال الدائنين والتسهيلات الممنوحة من قبل الدولة لبقاء واستمرار نشاط المنشأة.

X_4 = مؤشر القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات.

يعبر هذا المؤشر عن المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه أصول المنشأة مقومة بمجموع الديون والقيمة السوقية لأسهمها، فكلما كان اتجاه هذا المؤشر في الارتفاع دل ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي يضعف تعرضها للفشل المالي والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

ويتضح أن هذا المؤشر يقيس مقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع المطلوبات بخدمة الشركة حيث تعد حقوق المساهمين هامش الأمان للدائنين.

X_5 = المبيعات / إجمالي الموجودات.

يطلق عليه أحياناً معدل دوران الأصول، ويقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها من أجل تحقيق الإيرادات، فإذا كان هذا المؤشر مرتفع يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما إذا كان منخفض فيدل على عدم استغلال الأصول الثابتة بكفاءة وينتج عنه احتمال التعرض للفشل المالي.²

¹ - عبد الناصر علك حافظ، أثر التمويل الطويل في صافي الربح، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد السابع، العدد 20، سن 2012، ص 224.

² - زهرة حسن الغامدي، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسبة المالية في تقييم الأداء دراسة ميدانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 63، السنة 2007، ص 120.

ثالثاً: نموذج **Kida 1980**: يعتبر نموذج كيدا الذي ظهر في عام 1980 من النماذج الحديثة المستخدمة في عملية التنبؤ بالفشل المالي وقد بني هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة عن النسب المالية حيث تحدث قيمة المتغير بموجب التابع **Z** بموجب المعادلة التالية:

$$Z=1.042X_1+0.42X_2+0.461X_3+0.463X_4+0.271X_5$$

حيث أن:

X₁: صافي الأرباح قبل الضرائب/ مجموع الأصول.

X₂:مجموع حقوق المساهمين/ مجموع المطلوبات.

X₃: الأصول السائلة/ المطلوبات المتداولة.

X₄:صافي المبيعات /مجموع الأصول.

X₅:أصول نقدية/ مجموع الأصول.

فإذا كانت قيمة **Z** وفق هذا النموذج موجبة يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فإنه يكون مهدداً بالفشل، كما وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحوادث الإفلاس بنسبة وصلت إلى 90 % قبل سنة من وقوعه.

رابعاً:نموذج **G. Springate**: قام الباحث الكندي **gordansprigate** بتطوير نموذج للتنبؤ بمخاطر إفلاس الشركات العاملة في السوق الكندي حيث اتبع نفس الإجراءات التي اعتمدها ألتمان في تقدير نمودجه للمفاضلة ما بين المؤشرات مستخدماً التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات المالية المكونة للنموذج، فقد اعتمد على عينة من الشركات حجمها 40 شركة نصفها مفلسة وأخرى ناجحة، حيث تم تحليل 19 نسبة مالية للتوصل إلى صيغة نموذج يتكون من أربعة نسب مالية فقط يمكن من خلالها التنبؤ بخطر الإفلاس فحصل على النتائج التالية:

$$Z=1.03X_1+3.07X_2+0.66X_3+0.4X_4$$

X₁: رأس المال العامل/ مجموع الأصول.

X₂:الربح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول.

X₃:صافي الربح قبل الضرائب/ الخصوم المتداولة.

X₄:المبيعات/ مجموع الأصول.

فإذا كان تقدير Z في النموذج أكبر من 0,862 فإن الشركة تعاني من مخاطر الإفلاس والعكس إذا خرجت الناتجة عن تلك القيمة.

ولاختيار أفضل أربعة نسب مالية حصلت على نسبة 92.5% لقدرتها على التمييز بين 20 ناجحة و20 شركة أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها.

وكلما ارتفعت قيمة Z فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمنشأة، أما إذا كانت Z أقل من 0.862 فإن الشركة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس ولقد أثبت النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، حيث قام الباحث **Botheras** عام 1979 بتطبيق النموذج على 50 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم متوسط مجموع أصولها 5.2 مليون دولار، وقد وصلت النتيجة إلى 88 % كما قام **Sanals** عام 1980 بفحص عينة مكونة من 24 شركة كبيرة ومتوسطة مجموع أصولها 63.4 مليون دولار، وصلت النتيجة إلى 83.3 %¹.

خامسا: نموذج Argenti 1976: تم صيغة هذا النموذج عام 1976 وهو على خلف النموذج ألتمان فقد ركز على المتغيرات أو العوامل الوصفية أو النوعية دون الكمية وقد سمي هذا النموذج بالنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو ما يعرف باسم (**Ascor**) وفكرة النموذج أنه يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية ونواحي الخوف أو القصور في جوانب التنظيم خصوصا نحو النظامين المالي والإداري، كالنظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبة المستخدمة.

إن أهم ما يركز عليه النموذج ويؤكد عليه هو إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ستهمل النظام المحاسبي ولن تستجيب للتغيير كما أنها سترتكب واحد من الأخطاء التالية:

- التوسع في العمل،

- التورط بمشاريع غير ناجحة.

- التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المفترضة.

وما يهتم به النموذج ويعطيه عناية خاصة وما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية والتي قد تلجأ إليها إدارة المنشآت الفاشلة في سياق سعيها نحو تحسين صورتها سواء من حيث الربحية أو المركز المالي وذلك في إطار متعارف عليه في عالم الأعمال تحت مصطلح **Dressing window**.²

سادسا: نموذج sherrord 1987: يعتمد هذا النموذج على ستة متغيرات مستقلة، يشمل كل منهما مؤشر مالي من المؤشرات المتعارف عليها ومؤشر تابع Z وتتمثل صيغة النموذج الرياضية كالتالي:

¹ - عمر عبد الحميد محمد قائمه التدفقات كاداه في التنبؤ لبنوك التجارية دراسة تطبيقية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية القاهرة رسالة ماجستير سنة 2010، ص10.

² - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوارث للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص305.

$$Z=17X_1+9X_2+3,5X_3+20X_4+1,2X_5+0,1X_6$$

حيث أن:

X_1 : صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول وهو مؤشر السيولة.

X_2 : الأصول السائلة/ إجمالي الأصول وهو مؤشر السيولة.

X_3 : إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول وهو مؤشر رفع.

X_4 : صافي الربح قبل الضريبة/ إجمالي الأصول وهو مؤشر الربحية.

X_5 : إجمالي الأصول/ إجمالي الخصوم مؤشر الرفع.

X_6 : إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول الثابتة وهو مؤشر الرفع.

وهو من النماذج المهمة التي تم بناؤها إذ يؤدي هذا النموذج إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- تقييم مخاطر الائتمان.

- التنبؤ بالفشل المالي.

ويستخدم الهدف الأول من طرف البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع الاقتصادية ويجري تقسيم القروض على خمسة فئات بحسب درجة المخاطرة وهي:

جدول رقم (03): درجة المخاطرة حسب نموذج (SHERRORD)

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض للفشل المالي	قيمة Z الفاصلة
الأولى	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$Z \geq 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$25 \geq Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 \geq Z \geq 5$
الرابعة	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس	$5 \geq Z \geq -5$
الخامسة	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z \leq -5$

المصدر : رافعة إبراهيم الحمداني، العرجي ميادة سالم، الانحدار المالي واستراتيجيات التغيير لمؤسسات الأعمال إدارة التغيير ومجتمع المعرفة، المؤتمر العلمي الثاني، جامعة الزيتونة، الأردن، أفريل، 2002، ص 464.

وبالاحظ على هذا النموذج ما يلي:

- إن مؤشر الجودة (Z) المستخدم في تصنيف المؤسسة طالبة الإقراض يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة، وهو سير منطقي بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على جودة القرض أو على قوة المركز المالي للمؤسسة طالبة الإقراض، ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة وبالعكس فإن انخفاضه يشير على عدم انطباق فرض الاستمرار على المؤسسة طالبة الإقراض ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة فيها وعلى الخصوص مخاطر الفشل والإفلاس.²

الفرع الأول: النماذج العالمية

أولاً: النموذج الكندي 1981

$$Z_c = -1.0626 + 0.234X_1 + 0.531X_2 + 1.002X_3 + 0.972X_4 + 0.612X_5 \quad (12.2)$$

X_1 : CA/ ACTIF

X₂:Dettes/ ACTIF

X₃: Actifs cículant/ Dettes court terme

X₄:Bénéfice net après impôts/ Dettes

X_5 : Taux croissance des capitaux

Taux croissance des actifs

²⁻ الجببيطي قاسم محسن، استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرص الاستثمار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 23، 2011، ص225.

بناءً على القيمة التي تأخذها Z_c يمكن إصدار حكم على وضعية المؤسسة

مؤسسة جيدة $\longleftrightarrow Z_c > 0$

مؤسسة رديئة $\longleftrightarrow Z_c < 0$

مكن النموذج الكندي من تصنيف حوالي 89% من المؤسسات وفقاً لهذه الخوارزمية إلى مؤسسات ذات أداء جيد وآخر سيء قبل سنة من تاريخ الحدث، وأيضاً استطاع هذا النموذج من تصنيف المؤسسات وفقاً للمعايير المشار إليها بنسبة تتراوح بين 50% كحد أدنى و 75% مع الاكتشاف المبكر للوضعية المالية للمؤسسة من سنتان إلى أربع سنوات قبل وقوع الحدث.¹

ثانياً: النموذج الياباني KO 1982:

قام **ko** بدراسة إشكالية تقييم الأداء للمؤسسات اليابانية خلال (20) عام (1960 - 1980)، لـ 82 مؤسسة نصفها إلى حالة إعسار مالي وتوصل إلى النموذج التالي:

$$Z_j = 0.868X_1 + 0.198X_2 - 0.048X_3 + 0.115X_4 + 0.115X_5 \quad (13.2)$$

X_1 : Bénéfice avant intérêts et impôts/CA

X_2 : Botat des stocks é ans avant/rotation des stocks des stocks 3 ans avant

X_3 : Erreur standardiser du bénéfice 14 ans

X_4 : SRN/dettes totales

X_5 : valeur du marché des capitaux/ dettes totales

مؤسسة جيدة $\longleftrightarrow Z_j > 0$

مؤسسة رديئة $\longleftrightarrow Z_j < 0$

مكن هذا النموذج من التمييز بين النوعين من المؤسسات (جيدة) بنسبة قدرها 8.90%، يمتاز هذا النموذج بخاصية تتمثل في إدراج نسبة دوران الأصول والنسبة السوقية للأموال الخاصة مما يفي بإدخال متغيرة اقتصادية إلى جانب المتغيرات المحاسبية والمالية.²

¹ - constantineZOPOUNIDIS, evaluation du risque de défaillance de l'entreprise, méthodes et cas déapplicationeconomica, 1995, p25.

² - constantineZOPOUNIDIS, op, cit, p26.

ثالثا: النموذج الفرنسي Bardos 1989م:

أجريت في فرنسا العديد من الدراسات بخصوص هذا الشأن على يد كل من **Altman** و **Margaine**، **Schlosser**، **Verminmen**، في محاولة لمعرفة سلوك المؤسسات الناشطة في قطاع النسيج، وفي نفس السياق جاء Bardos ليكمل المسير تماشياً مع تداعيات الساحة المعاشية، وقدم نموذجاً لفائدة البنك الفرنسي **Banque de France** بخصوص المؤسسات المتوسطة النشطة في قطاع البناء والهندسة المدنية والقطاع الفلاحي للفترة الممتدة بين 1976 - 1981 واقترح الدالة المميزة بشكل التالي:

$$100B = 7.66x_1 + 12.307x_2 + 6.609 - x_3 - 8.695x_4 - 4.092x_5 - 1.933x_6 + (14.2)215.333$$

x_1 : Frais financiers/ résultat économique brut+ produit+ charges exploitation.

x_2 : RE/ produit HT.

x_3 : FF/endettent moyen.

x_4 : concours bancaires de TR/ produit HT.

x_5 : Provisions du bilan/ ressources propres.

x_6 : Dettes d'exploitation/ produits HT.

واقترح **Bardos** القاعدة التالية لتصنيف المؤسسات

مؤسسة عادية $B > 0.125$

عادية أو في حالة عسر مالي $B < 0.125$

أسفر النموذج عن عملية التصنيف والتمييز بين النوعين من المؤسسات **PME** بنسبة تراوح من 68 إلى 72,6%¹.

رابعا: النموذج اليوناني: 1984 Grammatikes+ grboubos:

نتج النموذج اليوناني من بطارية للنسب المالية تضم 17 نوعاً لعينة تحتوي على 58 مؤسسة نشطة في القطاع الصناعي، نصفها جيدة الوضعية والأخرى رديئة، وبذلك الفترة الممتدة بين سنتي 1977 - 1981 وكانت بالصيغة التالية:

¹ - constantineZOPOUNIDIS, op, cit, p26.

$$Z_g = -0.863 - 2.461X_1 + 5.330X_2 - 0.022X_3 + 3.676X_4 + 3.543X_5 + 4.223X_6 \quad (15.2)$$

x_1 : actif circulât/ Actif total.

x_2 : FRN/ ACTIF.

x_3 : Stocks/RRN.

x_4 : compte a page/actif totales.

x_5 : bénéfice net après impôts/ dettes a court terme.

x_6 : marge brute/ actif total.

$Z_g > 0$ ← مؤسسة جيدة

$Z_g < 0$ ← مؤسسة في وضع سيء

استطاع هذا النموذج أن يصنف المؤسسات بنسب: 91%، 78%، 70% لسنة لسنتان، ثلاث سنوات على التوالي كتنبؤ باكر قبل الحدث.¹

خامسا: النموذج الهولندي Bildorbeek 1977م:

انبثق هذا النموذج من أصل 20 نسب مالية 97 مؤسسة هولندية منها 38 مؤسسة في حالة عسر مالي، وذلك من خلال الفترة 1950 - 1974 ليأخذ في النهاية الشكل التالي:

$$Z = 0.45 - 5.03X_1 - 1.57X_2 - 4.55X_3 + 0.17X_4 + 0.15X_5 \quad (16.2)$$

x_1 : Réserve/ Actif.

x_2 : VA/ ACTIF.

x_3 : couples aproper/CA.

x_4 : CA/actif totales.

x_5 : bénéfice net après impôts/ dettes a court terme.

$Z_{pb} > 0$ ← مؤسسة جيدة

$Z_{pb} < 0$ ← مؤسسة في وضع سيء

¹ - Constantine ZOPOUNIDIS, op, cit, p27.

يصنف النموذج المؤسسات إلى صنفين، جيدة وريئة بنسبة مئوية تتراوح من 70 إلى 80% لمدة تتراوح من سنة إلى خمس سنوات قبل سنة الوقوع.¹

الجدول رقم(04): يبين تقييم خصائص النماذج العالمية

النموذج	الكندي	الياباني	الفرنسي	اليوناني	الهولندي
عدد المتغيرات المالية	5	5	6	6	5
مصادر المعلومات	TCR Bilan	TCR Bilan	TCR	TCR Bilan	TCR Bilan
مؤشرات محاسبية	X	X	X	X	X
مؤشرات اقتصادية	X	X			
المردودية	نسب الدوران نسب المردودية	نسب الدوران	نسب الانشغال	نسب الدوران هامش الأمان	نسب الدوران نسب الاستغلال
فترة الدراسة	10 سنوات	21 سنة	9 سنوات	5 سنوات	25 سنة
عدد المؤسسات المردودية	54 مؤسسة	82 مؤسسة		58 مؤسسة	97 مؤسسة
	مجموع الأصول Actif	دوران المخزون	الإيرادات	مجموع الأصول Actif	مجموع الأصول Actif
صفة معاملات التزجيج	4 موجب 1 سالب	4 موجب 1 سالب	1 موجب 5 سالب	4 موجب 2 سالب	4 موجب 2 سالب
قدرة التصنيف	1 %83 2 %73 3 %53 4 %50	%90.8	%72.6-68	1 %91 2 %78 3 %70	5 %80 سنوات 6 %70 سنوات

¹– Constantine ZOPOUNIDIS,op, cit, p28.

أكثر ترجيحي	معامل	1.002	0.868	12.307	5.330
أقل ترجيحي	معامل	0.234	0.048	0.766	0.022
					5.03
					0.15

الفرع الثاني: الخصائص الإيجابية للنماذج

- سهلة وبسيطة الاستعمال.
- على ضوء التوقعات الباقية تمكن هذه النماذج من معرفة المصير المسبق للمؤسسة فضلا عن الرقابة الذاتية والمتابعة المستمرة من طرف المساهمين والمقرضين.
- مكنت هذه النماذج من تحديد النسب المالية المنتقاة من بين الأخرى على شكل توليفة قادرة على التفسير الجيد لوضع المؤسسة.
- تتطلب هذه النماذج جمع معلومات وبيانات خاصة بمؤسسات ذات أداء جيد وأخرى رديئة الأمر الذي يتطلب تجميع بنك من المعلومات هام، يفيد في متابعة السلوك المالي لهذا النوع من المؤسسات.
- تقليص تكلفة الخدمات.
- تتمتع النماذج بدرجة عالية من المرونة، لارتباطها بمتغيرات مالية مما يزيل العلاقة البيئية بين المؤسسة والبنك خصوصا إذا تعلق الأمر بالإقراض وضماناته.
- بفضل هذه الأساليب يتم تقليص تكلفة الخدمات البنكية بالإضافة إلى التسهيلات الممنوحة.
- تتصف النماذج المدروسة بسرعة التنفيذ مما يساعد على دراسة الجوانب المالية أو المردودية وبالتالي الحصول على تمويلات بنكية في أقصر وقت ممكن.¹

الفرع الثالث: انتقادات النماذج

- إشكالية تجاهل طبيعة المتغيرات (النسب المالية).
- عدم تكافؤ مجموعات النسب المالية من حيث العدد ومن حيث درجة تشتتها فمن النماذج المتخرجة من أصل 50 مؤسسة بـ 30 نسبة مالية وأخرى من 80 مؤسسة بـ 20 نسبة مالية.

¹- دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص78.

- التفسير الأحادي للمتغيرة، علما أن تفسيرها بشكل فردي يختلف عن ما إذا كانت بشكل ملائم في بناء النموذج.
- إشكالية تحديد عدد المجموعات (الأصناف)، (مؤسسة جيدة، رديئة) أو (مؤسسات ممتازة، عادية، دون العادي رديئة).
- إشكالية تحديد القيمة الدنيا لنسبة خطأ التصنيف.
- إشكالية تحسين النموذج مع المعطيات الجديدة ومدى صلاحيته في المستقبل لأن غياب المؤشر الاقتصادي من النماذج من شأنه أن يؤثر على مصداقية النماذج كون أن النسب المالية والظروف الاقتصادية المحققة كالضرائب، سعر الفائدة، معدل التضخم... الخ، وكذلك الأمر بالنسبة للمتغيرات الجزئية كسياسات التمويل في المؤسسة عن طريق بناء الهيكل المالي.
- إشكالية اختيار النسب المالية ففي القطاع الخدمي تكوين نسب دوران المخزون لا معنى لها بالقدر الذي تكتسيه في القطاع التجاري على سبيل المثال.¹

¹ - دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما سبق من خلال عرض لمختلف المفاهيم المرافقة لمصطلح الخطر المالي و أسبابها ومختلف العوامل المؤدية إلى الإخفاق والفشل المالي للمؤسسة ، خلصنا إلى استنباط النتائج الآتي ذكرها : يعد موضوع التنبؤ بالمخاطر واحتمالات فشل المؤسسات من المواضيع المهمة الذي نال اهتمام الباحثين منذ مدة وليس بالقصيرة ، ويمثل الفشل ظاهرة عامة قد تواجه المؤسسات الكبيرة والصغيرة في مختلف اقتصاديات العالم المتطورة والنامية والعديد من الأسباب التي يمكن تبويبها إلى مجموعتين تمثل الأولى أسباب داخلية مباشرة تقع تحت سيطرة إدارة المؤسسة وتعد انعكاس لضعف كفاءتها وأدائها المالي ، في حين تمثل الثانية أسباب خارجية غير مباشرة لا تقع تحت سيطرة الإدارة بل تعد انعكاس للظروف البيئية المحيطة حيث رجحت أغلبية الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الفشل المالي ، أن ما يزيد عن 90 من الوحدات الاقتصادية التي تودع دنيا الأعمال يرجع سببه الأول إلى عدم كفاءة التسيير والأخطاء التي ترتكبها الإدارة في مجال اختيار سياسات المؤسسة والتعامل مع المؤشرات الخارجية المحيطة بالمؤسسة ، لا يعد الفشل ظاهرة متاحة للمؤسسة وأصحاب المصلحة فيها ، وإنما حدث يمر بمراحل متعددة ولكل من هذه المراحل أعراض تؤدي في النهاية إلى الحدث الذي ينهي حياة المؤسسة والذي يبدأ بتدهور الأداء المالي ومن ثم الفشل الاقتصادي الذي يؤدي إلى الإعسار ثم الفشل والإفلاس والتصفية ، وعليه يمكن التنبؤ بفشل المؤسسات باستعمال نماذج معينة تتضمن مجموعة من المؤشرات المالية و غير المالية بغية الوصول إلى نتائج تساعد الإدارة في تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء المالي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

الفصل الثالث:

استخدام النماذج الكمية
العالمية لتقييم الأداء
المالي لمجمع صيدال

تمهيد:

يعتبر المجمع الصناعي صيدال من بين المؤسسات التي ساهمت في التحويلات التي يشهدها المحيط الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي سواء على المستوى المحلي أو الدولي ، فالقطاع الصيدلاني الذي ينشط فيه مجمع صيدال يتطلب مستوى عالي من التقنية كونه من القطاعات ذات الخصوصية ، التي تتميز باعتمادها على وظائف البحث والتطوير بصورة أساسية لضمان تنافسية عالية. وفي ظل كل هذه الظروف استطاع مجمع صيدال الصمود أمام هذه المنافسة وأصبح أحد الأقطاب الصناعية في الجزائر ، بحيث خلال فترة قصيرة استطاع أن يقوم باستثمارات عديدة عن طريق الشركة مكنته من السيطرة على جزء مهم من السوق الدوائية الجزائرية وتحقيق نتائج إيجابية ، وهذا قد شجع العديد من المستثمرين بالاستثمار في أسهم المجمع طمعا في تحقيق عوائد درجة أقل من المخاطر.

ولقد اخترنا مجمع صيدال كعينة من المؤسسات الرائدة في الجزائر لإجراء الدراسة التطبيقية محاولين من خلاله الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات ، ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : عرض عام لمجمع صيدال

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال بواسطة النسب المالية.

المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسة حسب النماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الرابع: تطبيق النماذج الكمية العالمية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: عرض عام لمجمع صيدال

تعتبر الصناعة الدوائية من أهم الصناعات لارتباطها بشكل مباشر بصحة الإنسان، وهي صناعة تتميز بالتغير الدائم والمستمر سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وكغيرها من الدول، فإن الصناعة الدوائية في الجزائر عرفت تطورات سمحت بظهور العديد من المؤسسات الناشطة في هذا المجال من أهمها مجمع صيدال الذي يعتبر رائد الصناعة الدوائية في الجزائر حيث يمثل قطبا صناعيا مهما على مستوى السوق الجزائرية.

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة عامة عن مجمع صيدال الذي اخترناه لإجراء الدراسة التطبيقية بحيث بدأنا بالقطاع الصناعي الذي ينشط فيه المجمع ثم انتقلنا إلى التعريف بالمجمع من حيث نشأته وتطوره ومهامه وأهدافه والفرص والتحديات التي تواجهه وصولا إلى التنظيم العام المتبع في المجمع الذي عرف العديد من التغيرات التي كانت استجابة للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر و تجاوزا أيضا مع التطورات الحاصلة في سوق الأدوية.

المطلب الأول: قطاع الصناعة الدوائية في الجزائر

تعد الصناعة الدوائية من الصناعات الحساسة التي تتطلب حجم هائل من البحث العلمي والتطوير المكثف لأدوية والمنتجات الصيدلانية بما يتلاءم مع متغيرات العصر وطبيعة الأمراض ومختلف الحالات الاستشفائية، وعلى هذا الأساس تسعى المؤسسات العاملة في هذه الصناعة في الجزائر للاستفادة من الخبرات المحلية والأجنبية لمواكبة هذه التطورات من خلال فتح مجال التعاون والحصول على مهارات وأفكار جديدة بالنظر لمحدودية إمكانياتها البحثية، وعلى رأسها مجمع صيدال الذي يعد من أهم المؤسسات الجزائرية الطامحة للتطور في السوق وتحسين مستوى أعمالها وأدائها وطنيا وحتى دوليا .

الفرع الأول: ماهية الصناعة الدوائية في الجزائر

تعتبر الصناعة الدوائية جزء من الصناعة الصيدلانية التي تضم جميع المؤسسات العاملة في مجال إنتاج وتسويق المنتجات الدوائية التي تعتبر من السلع الضرورية المرتبطة بصحة الإنسان والمجتمعات .

أولاً: تعريف الصناعة الدوائية، خصائصها، أهميتها وأنواعها

1- تعريف وخصائص الصناعة الدوائية: يمكن تعريف الصناعة الدوائية بأنها "عبارة عن صناعة العقاقير الطبية والتي تكون في شكل مواد كيميائية أو أعشاب طبية أو نباتات خام، يقوم الصيدلي بتركيبها ويخضعها لسلسلة من البحوث والتحليل والاختبارات حتى يمكن للمستهلك استخدام الدواء في صورته النهائية.¹ ويمكن إيجاز أبرز خواص صناعة الدوائية فيما يلي:

- تعتبر صناعة كثيفة رأس المال وأيضاً كثيفة التكنولوجيا، وعليه فإن الشركات الدوائية العملاقة تحتكر التكنولوجيا (من خلال الابتكارات والاختراعات وحقوق الامتياز) ولديها رأس مال ضخم.

-صناعة تعتمد على التخصص والمهارات الراقية والخبرات المتراكمة، فبعض الشركات الدوائية تتخصص في تصنيع أدوية لا تستطيع شركات أخرى منافستها عليها، بينما توجد شركات تنتج لشريحة معينة من السوق، كما أن هناك شركات لا تصنع إلا الأدوية غالية الثمن مثل أدوية الأمراض المزمنة أو الأدوية المنقذة للحياة.

-صناعة تشدد فيها المنافسة باعتبارها صناعة مريحة تثير رغبة الآخرين بالدخول إلى أسواقها.

-تمتلك الصناعة الدوائية أنظمة توزيع ديناميكية، ويشكل نظام التوزيع جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التسويق الدوائي، كما أن صناعة الدواء تعول كثيراً على العالقات المتنامية بينها وبين شبكة تجار الأدوية، حيث تساهم قنوات التوزيع في إيصال المنتجات إلى المنفع النهائي بفاعلية وكفاءة عالية؛ -تتمتع الصناعة الدوائية بمعدلات إنتاجية عالية، وتتبع استراتيجيات فاعلة لتقليل التكاليف، وتمتلك استراتيجيات تسويقية هجومية.

- وجود عدة قوانين وأنظمة دولية ومحلية تتحكم في كافة مراحل تصنيع الدواء، كما يتوقف مستقبل هذه الصناعة عموماً على الدعم العلمي، بحيث تكون الزيادة في هذه الصناعة كنتيجة للزيادة في مجال العلم والتكنولوجيا.²

2-أهمية الصناعة الدوائية: تعتبر الصناعة الدوائية مهمة بالنسبة للسكان والاقتصاد ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

- أهمية الصناعة الدوائية لصحة السكان: إن الصناعة الدوائية تحتل مكانة مهمة فيما يخص صحة السكان لان استهلاك الأدوية له دور في انخفاض نسبة الوفيات بصفة عامة و وفيات الأطفال بصفة خاصة، وهذا الاستهلاك له دور أيضاً في ارتفاع أمل الحياة عند الوالدة .من خلال تطور واتحاد كل من

¹ - محبوب فاطمة، تأثير التحالفات الإستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية، رسالة دكتوراه ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015 -2016، ص135.

² - بشير العلق، أساسيات التسويق الصيدلاني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص ص16-17.

الطب و المواد الصيدلانية تمكنت الدول المتطورة من القضاء على الأوبئة وضمان الشفاء التام أو الجزئي من الأمراض المعدية والأمراض الناتجة عن الميكروبات والفيروسات، كما تمكنت من تخفيض معانات المرضى المصابين بالأمراض الناتجة عن خلل في الجينات مثل: السرطان، السيدا... الخ، ومن خلال تطور الصناعة الدوائية أصبح للكثير من المصابين بالأمراض المزمنة كالمصابين بداء السكري العيش حياة طبيعية إلى حد ما الأمل في الحياة الأطول و ذلك بسبب الاكتشافات الفعالة مثل الأنسولين.

- أهمية الصناعة الدوائية في الاقتصاد: منذ القرن الثامن عشر تضاعفت مدة الحياة النشيطة و العملية للفرد أكثر من ثالث مرات على ما كانت عليه من قبل، وهذا التحسن الملحوظ بفضل الأدوية، وهذا ما سمح بارتفاع الهائل في جودة العمل، مما أدى إلى نمو وتطور اقتصادي لم يسبق له مثيل.

إن الحالة الصحية للسكان تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي، لان تدهور مستوى الصحة سيؤدي إلى تقليل ساعات العمل وانخفاض المردودية وهذا يؤثر سلبا على نوعية العمل وجودته، وبالتالي سيؤثر على سير الاقتصاد¹.

3- أنواع الصناعة الدوائية: يمكن تقسيم أنواع الصناعات الدوائية كما يلي :

- صناعة المواد الأولية: وهي العنصر الأساسي في عملية الإنتاج النهائي، ولها دور مهم في جودة المنتج النهائي، ويمكن أن تتكون من مواد طبيعية أو غير طبيعية .

- صناعة مواد التعبئة والتغليف والكبسولات الفارغة وغيرها من المواد المتممة لهذه الصناعة: والتي تحافظ على فعالية وجودة الدواء.

- صناعة المنتج النهائي: الذي يوجه للاستهلاك².

ثانيا: تعريف المنتجات الدوائية، خصائصها وأنواعها:

يعتبر الدواء سلعة ضرورية لا تدخل في باب الترف والكماليات لتعلقها بالحياة ، وقد زادت أهمية الدواء خصوصا بعد الإفرازات السلبية الناجمة من حياة المدينة المعاصرة.

1-تعريف المنتجات الدوائية، خصائصها: من ناحية المضمون لا يختلف المنتج الدوائي عن المنتجات الأخرى ، ولكن قد يختلف من ناحية الاستخدام أو الشراء والاستهلاك نتيجة لكون المنتج الدوائي هو منتج علاجي يركز على الحالة المرضية التي يعانيها الفرد، ويمكن تعريف المنتج الصيدلاني كالآتي :

¹ - حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009ص166-167.

² - غضبان ليلي، دور إدارة المعرفة في تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة1، الجزائر، 2018 - 2019ص205.

المنتج الصيدلاني أو الدواء هو "أي مادة من أصل كيميائي أو نباتي أو حيواني تستخدم لعلاج الأمراض أو الوقاية منها أو تشخيصها مهما كانت طريقة تناولها¹ .

يعرف المشرع الجزائري الدواء في المادتين 170 و 171 بأنه "كل مادة أو تركيب مقدم يحتوي على ميزات استشفائية ووقائية للمريض سواء كان إنسانا أو حيوانا² .

وعليه فالمستهلك عند شرائه للمنتج الدوائي فهو يشتري منافع هذا الدواء التي تشبع حاجاته المتمثلة في تخفيف الألم، إزالة حالة مرضية معينة... الخ، وبالتالي فالفرد عند توجهه إلى الطبيب يكون له أمل بأنه سيجد الشفاء من أمراضه من خلال الأدوية العلاجية التي يصفها الطبيب له، ونفس الشيء بالنسبة للصيدلاني فهو لا يبيع مجرد أدوية بل يبيع الأمل والراحة النفسية والشفاء للفرد من جراء ما يصيبه من مرض ما.

تتميز المنتجات الدوائية بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المنتجات الأخرى يمكن إيجازها فيما يلي:

- يعتبر الدواء من السلع الضرورية، ومن أحد الأساسيات في حياة الإنسان.
- يعتبر الدواء من السلع التي لا يستطيع الإنسان التحكم في الطلب عليها، فهي ليست كالسلع التي تباع وتشتري برغبة من المستهلك، ولا توجد مرونة لقوانين العرض والطلب بها.
- التركيبة الكيميائية للدواء تمنحه صفة الخطورة، فقد يكون ساما خاصة في حالة استعماله دون وصفة طبية.
- يتأثر الدواء بالضوء وبدرجة الحرارة والبرودة.
- سعر الدواء ثابت ومحدد من طرف الدولة وغير قابل للمساومة.
- يعتبر الدواء من السلع التي تخضع لقوانين خاصة في المراقبة والجودة.
- يعتمد الدواء على البحث العلمي والتكنولوجيا سواء في المؤسسة البحثية أو داخل المعامل الخاصة بالبحوث والتطوير في مؤسسات الأدوية نفسها³.
- 2-أنواع المنتجات الدوائية: تنقسم الأدوية إلى نوعين هما:
- الأدوية الأصلية: تقوم أساسا على ابتكار الكيماويات الدوائية عن طريق البحوث والدراسات واحتكار حقوق الملكية الفكرية لها، عن طريق تسجيلها كبراءات اختراع، وتصنع هذه المركبات المبتكرة في أشكال

¹ - جلال الدين بانقا أحمد، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على المنتجات الدوائية وطرق تصنيعها وفقا لاتفاقية تريبس والقانون السوداني، 27 و 28 أبريل 2009، القاهرة، مصر، ص4.

² - CNES : Commission population et besoins sociaux, le médicament plate-forme pour un débat social, Projet de rapport, Novembre 2001, P21.

³ - سامية لحلول، التسويق والمزايا التنافسية- دراسة حالة مجمع صايدال لصناعة الدواء في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 1، الجزائر-2007-2008، ص288.

صيدلانية واحتكار توزيعها عالميا بتصريح من المؤسسة المخترعة، وتتفرد بها مؤسسات الدواء العالمية التي تبلغ ميزانيات التطوير بها مليارات الدولارات سنويا.

- **الأدوية الجنسية** : إن الدواء الجنيس له نفس التركيبية النوعية والكمية للدواء المرجعي (الأصلي) ويحقق نفس الوظائف العلاجية أو الوقائية، الفرق بين الاثنين هو أن الدواء الأصلي يستفيد في إنتاجه وتوزيعه بالحماية القانونية التي تترتب من براءة الاختراع، أما الدواء الجنيس فقد سقطت عنه هذه الحماية بسبب سقوط البراءة بعد مدة استغلال الاختراع تزيد عن 20 سنة، يسمح هذا النوع من الأدوية للمنتجين توفير النفقات التي من المفروض أن توجه إلى البحث والتطوير في مجال الأدوية الجديدة، كما يسمح لهم أيضا أن يسوقوا هذه المنتجات بأسعار معقولة في متناول الشرائح الاجتماعية المختلفة¹.

الفرع الثاني : تطور الصناعة الدوائية في الجزائر

تعتبر التجربة الجزائرية في صناعة الأدوية فنية مقارنة بغيرها من الدول، ويعتبر القطاع العام هو المسيطر على هذه الصناعة، إذا ما قورن بالقطاع الخاص الذي لم يدخل هذا المجال إلا مع مطلع التسعينات، حيث صناعة الأدوية في الجزائر لا تغطي نسبة كبيرة من حجم السوق الوطني رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال خاصة القطاع العام، ولقد مرت الصناعة الصيدلانية في الجزائر بأربع مراحل أساسية وهي :

- المرحلة الأولى: ما قبل الاستقلال
- المرحلة الثانية: من سنة 1962 إلى 1972
- المرحلة الثالثة: من سنة 1972 إلى 1978
- المرحلة الرابعة من سنة 1978 إلى اليوم

أولاً: المرحلة الأولى ما قبل الاستقلال : خلال الحقبة الاستعمارية، كانت صناعة الأدوية في الجزائر محصورة على شركة واحدة هي بيوتيك BIOTIC والتي أنشأت سنة 1952 وغداة الاستقلال تم الإعلان عن ميلاد مشروع جديد سنة 1962 وهو مؤسسة فارمال PHARMA.

ثانياً: المرحلة الثانية من سنة 1962 إلى سنة 1982 : خلال هذه المرحلة تم إنشاء الصيدلية المركزية الجزائرية A.C.P سنة 1963 ،وهي مؤسسة عمومية أصبحت تشرف منذ نشأتها على مجمل قطاع توزيع الأدوية وكذا كل من مؤسستي BIOTIC و PHARMAL لصناعة الأدوية منذ سنة 1965، ثم لحقت بهما وحدة الحراش الصناعية منذ سنة 1972، وأصبحت الصيدلية المركزية تحتكر كذلك استيراد الأدوية، وقامت حينئذ مؤسسة A.C.P مجهودات جبارة في سبيل ترقية وتأهيل اليد العاملة وكذا تطوير وتحديث وسائل الإنتاج، وأصبحت تسيطر على قطاع الصناعة الدوائية في الجزائر سواء من ناحية الإنتاج، البيع والتوزيع .

¹ - محبوب فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 139-140.

وخلال هذه المرحلة عكفت الجزائر على تطبيق مخطط جديد يرمي إلى تطوير وتحديث صناعة الأدوية من خلال إيفاد عدد من الصيادلة الصناعيين للتكوين في البلدان الأوروبية، وعملت كذلك على الشروع في انجاز مشاريع صناعية جديدة، حيث أقدمت الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية C.I.N.S على انجاز مركب جديد للمضادات الحيوية بالمدينة، كما تم خلال هذه المرحلة إنشاء مؤسسة سوكونيد SOCOTHYD سنة 1969 كما تم البدء في انجاز مشروع معهد باستور PASTEUR، إلا أن كل من مشروع المضادات الحيوية بالمدينة و الذي كان من المنتظر أن ينطلق مع نهاية السبعينات في الإنتاج لم يتحقق إلا في سنة 1988 ، في حين معهد باستور بقي قيد الانجاز حتى مطلع التسعينات .**ثالثا: المرحلة الثالثة من سنة 1982 إلى سنة 1987 :** هذه المرحلة جاءت مع وضع خاص ميز الاقتصاد الجزائري وهو إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات والتي كانت تهدف إلى :

- فصل وظائف البيع عن الإنتاج .

- إنشاء وحدات جهوية مكلفة بالبيع والتوزيع .

وفي ظل إعادة الهيكلة استحدثت خمس مؤسسات وهي :

-ثلاث مؤسسات جهوية للبيع و التوزيع وهي ENAPHARM بالوسط، ENCOPHARM بالشرق و ENOPHARM بالغرب الجزائري، كما قامت كل من مؤسسة ENAPHARM و ENCOPHARM بانجاز ثلاث وحدات إنتاجية وهي :

وحدة شرشال للإنتاج le concentré d'Hymodialys والتي انطلقت فعليا سنة 1994، وحدة قسنطينة لإنتاج السوائل sirop، وحدة عنابة لإنتاج الأقراص Comprimés .

-مؤسسة إنتاج وتوزيع التجهيزات الطبية ENENEDI .

-مؤسسة لإنتاج الأدوية والمسممة SAIDAL والتي استحوذت على كل من مؤسسات PHARMA, BIOTIC و مركب المضادات الحيوية بالمدينة التابع لمؤسسة SNIC

رابعا: المرحلة الرابعة من سنة 1988 إلى اليوم: وقد شهدت هذه المرحلة تطورات كبيرة خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية و صدور قانون النقد والقرض و صدور قانون جديد لترقية الاستثمار في الجزائر، هذه القوانين كلها تسمح بتدخل القطاع الوطني والأجنبي في الاستيراد ، التوزيع بالجملة وكذا إنتاج الأدوية .

حيث أن قانون النقد والقرض يستعمل مفهوم وكلاء " Concessionnaires " أي متعاملون خواص وبمقابل تراخيص الاستيراد للأدوية يجبرون في ظرف سنتين بإنشاء وحدات إنتاجية محلية، حيث كان أول اعتماد يمنح في هذا المجال سنة 1991 لمؤسسة (A.P.L) أي المخبر الصيدلاني الجزائري وكان آخر حاجز

قانوني يقف في وجه القطاع الخاص في مجال الإنتاج قد أزيل سنة 1992، وتم تعويضه برخصة الاستغلال لمؤسسة إنتاج أو توزيع المنتجات الصيدلانية "بموجب مرسوم وزاري صادر في 6 جويلية 1992، وبموجب هذا المرسوم تم نهائيا رفع الحصار على القطاع الخاص لصناعة الأدوية، وهو ما سمح فيما بعد باقتحام الخواص المحليين أو الأجانب لهذا القطاع، كما أنه خلال هذه المرحلة أصبح القطاع العام يعاني كثيرا بفعل الوضعية الاقتصادية والمالية الصعبة التي يعيشها، حيث أصبحت مؤسسات التوزيع الثلاثة تعاني من منافسة شديدة وصعوبات مالية كبيرة، حيث تم حلها سنة 1997، ونفس الحالة عاشتها مؤسسة ENEMEDI.

كما تميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة جديدة اختفت على إثرها المؤسسات الثلاثة وعوضت بمؤسسات جديدة هي: (SMEDAL) متخصصة في مجال الاستيراد، (DIGROMED) متخصصة في مجال التموين بالجملة ومؤسسة (ENDIMED) للتموين بالتجزئة.

إضافة لذلك نجد مؤسسة (ENIE) لإنتاج الأجهزة الكهربائية وتنتج أيضا التجهيزات الطبية كأجهزة الأشعة ومؤسسة (ENAVA) لإنتاج الزجاج وفرعها NOVER إنتاج كراسي طب الأسنان¹.

الفرع الثالث : السوق الدوائية في الجزائر

يعتبر السوق الدوائي الجزائري ثالث أهم الأسواق في إفريقيا بعد إفريقيا الجنوبية ومصر، وهو في نمو متزايد بسبب زيادة نمو السكان، وارتفاع مستوى الخدمات الصحية، وعدم قدرة مجمع صيدال (القطاع العام) على تغطية كل الخدمات الصحية أدى إلى دخول متعاملين إلى السوق الجزائري وزيادة المنافسة التي زادت من حجم السوق.

أولاً: المتعاملون في سوق الأدوية الجزائرية

نظرا لطبيعة المنتجات الدوائية وعلاقتها بصحة الإنسان، فإن سوق الأدوية يعتبر من أكثر الأسواق تنظيما وتتدخل جهات وإدارات مختلفة، بالإضافة إلى المتعاملين الاقتصاديين من منتجين ومستوردين وموزعين، ومنه فإن هذا السوق تتدخل فيه الأطراف التالية :

1- **الإدارات التنظيمية:** وتتمثل في عدد من الوزارات ذات التأثير المباشر على سوق الأدوية وعلى مستويات عديدة ونجد فيها:

¹ - الصادق بوشناقفة، صناعة الادوية في الجزائر وتحديات تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، حالة مجمع صيدال، مجمع البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، الجزائر، العدد5، جويلية 2011، ص235-236.

- **وزارة الصحة :** التي تعتبر بمثابة العصب الحسي لسوق الأدوية وذلك بتدخلها المباشر لتنظيم وتسيير سوق الأدوية، كالمراقبة التقنية لكل المنتجات الصيدلانية المعدة للاستهلاك في الجزائر وتحديد قائمة الأدوية ذات الاستعمال الإنساني، وتحديد السعر النهائي وهوامش الربح للمنتج الدوائي، ومنح الاعتماد والتراخيص لتصنيع وتسويق الأدوية في الجزائر.

- **وزارة العمل والضمان الاجتماعي:** ويتجلى تدخل هذه الوزارة من خلال وصايتها على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (S.A.N.C) والتي تعتبر المشرف الوحيد على تعويض نفقات الأدوية للمرضى وكذا نفقات العلاج، كما أن هذا الصندوق يعتبر من أهم المشتريين للأدوية في السوق الجزائري، وعليه فهو ذو تأثير هام و واضح في مجال التموين وتوزيع الأدوية بالجزائر .

- **وزارة الصناعة:** وهي الوزارة المكلفة مباشرة بتطوير وتسيير النسيج الصناعي الجزائري ومنها قطاع صناعة الأدوية ، كما نجد أيضا وزارة أخرى تتمثل في وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ،إضافة إلى مجلس مساهمات الدولة والذي يشرف على تسيير المؤسسات العمومية الناشطة في مجال صناعة الأدوية. وتجدر الإشارة بأن هذه الوزارات لا تدخل بطريقة مباشرة في تسيير وتنظيم سوق الأدوية و إنما عملها يكون خصوصا بالتنسيق مع وزارة الصحة والسكان.

ثانيا: المتعاملون في مجال الإنتاج و التوزيع

يمكن حصرهم فيما يلي :

1- **المتعاملون من القطاع العام:** أصبح المتعاملون العموميون مقسمون إلى أربع مستويات هي :

- **مستوى الإنتاج :** وتمثله مؤسسة صيدال التي أنشأت سنة 1982 وهي شركة مساهمة تابعة للدولة متخصصة في إنتاج مختلف المستحضرات الدوائية و المضادات الحيوية.

- **مستوى التوزيع بالجملة:** وتشرف عليهم مؤسسة ديمقروماد مكان المؤسسات العمومية الجهوية الثلاثة منذ سنة 1997 ، كما أنها بدأت في السنوات تدخل في شراكة مع الأجانب بغية إنتاج الأدوية الجنيسة بالموازات مع التوزيع بالجملة .

- **مستوى التوزيع بالتجزئة:** وتشرف عليه مؤسسة أونديماد وهي مؤسسة أوكلت لها مهمة تسيير شبكة الصيدليات العمومية المتواجدة عبر التراب الوطني والتي يزيد عددها عن 1000 صيدلية .

- **الصيدلية المركزية للمستشفيات:** وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري أحدثت من أجل التنسيق وترشيد برامج تموين المستشفيات العمومية بالأدوية، وتقوم هذه المؤسسة إضافة إلى هذا بعمليات استيراد للأدوية لصالح المرافق الصحية العمومية.

وتقدر تغطية هذه المؤسسات لسوق الأدوية من الواردات بنسبة ضعيفة لا تزيد عن 10 % ، هذه المؤسسات العمومية على اختلاف تخصصاتها نجدها تعمل في ظل قواعد السوق والمنافسة، وعليه فهي تواجه ضغوطا

كبيرة خاصة مع دخول المستثمرين الأجانب المتخصصين في مجال صناعة الأدوية، وكذا تحديات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة .

- **المنتجون والمستوردون الخواص :** وفق المرسوم الوزاري رقم 46 المؤرخ في 07 أكتوبر 1998 والمحدد لدفتر الشروط و إجراءات شروط طرح الأدوية المستوردة في السوق الجزائري ، أصبح عدد المستوردين يتناقص بسبب عدم القدرة على الالتزام بنص المرسوم الوزاري السابق، فقد أحصت وزارة الصحة نحو 44 مؤسسة خاصة لإنتاج الأدوية فمنها من دخل حيز التشغيل ومنها من لا يزال قيد الإنجاز، أما فيما يتعلق بالمستوردين الخواص فقد قدر عددهم سنة 2004 بـ 44 متعامل، بينما كان عددهم 62 سنة 2002 و 120 متعامل سنة 2001 ، ويحققون ما نسبته 70% من إجمالي واردات الجزائر من الأدوية .

- **تجار الجملة الخواص:** لقد تم استحداث هذه الوظيفة للخواص للتعامل في مجال تجارة الجملة للأدوية بموجب المرسوم الوزاري رقم 59 المؤرخ في 20 جويلية 1995 والمحدد لشروط القيام بوظيفة التوزيع بالجملة للمنتجات الصيدلانية بالجزائر، ويصل عدد هؤلاء حسب إحصاء لوزارة الصحة بنحو 500 تاجر موزع بالجملة ويقومون بتمويل الصيدليات الخاصة المنتشرة عبر التراب الوطني .

- **الصيدليات الخاصة:** وهي المتواجدة عبر مختلف مناطق الوطن ومكلفة بالبيع بالتجزئة لمختلف المنتجات الدوائية ذات الاستعمال البشري، وهي تعرف انتشارا وازديادا ملحوظا من سنة لأخرى حيث كان عددها سنة 1991 يقدر بـ 1936 صيدلية خاصة ، وبالمقابل كان عدد الصيدليات العمومية يقدر بـ 1018 صيدلية بينما في سنة 2007 وحسب إحصاء لوزارة الصحة أصبح عدد الصيدليات الخاصة 5502 صيدلية والعمومية منها 1084 صيدلية، أما في سنة 2017 وحسب إحصائيات وزارة الصحة أصبح عدد الصيدليات الخاصة 6342 صيدلية ، بينما قدر عدد الصيدليات العمومية بـ 985 صيدلية¹.

المطلب الثاني: تقديم مجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال المختص في صناعة الأدوية من المؤسسات الكبرى في الجزائر، ولقد عرفت هذه المؤسسة العديد من التغييرات الإصلاحات وصولا إلى وضعيتها الحالية، ولقد استطاعت خلال هذه الفترة أن تحقق العديد من الإنجازات التي ساهمت في تعزيز مكانتها في السوق الجزائرية في ظل المنافسة والتهديدات التي توجهها في مجال صناعتها.

الفرع الأول: نشأة وتطور مجمع صيدال

تعود جذور صيدال إلى الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) التي أنشأت سنة 1969 ، والتي أوكل لها مهمة ضمان استيراد، تصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستعمال البشري عبر التراب الوطني،

¹ - UNOP: Rapport sur L'organisation du marché national des médicaments, September, 2005

حيث استطاعت هذه المؤسسة أن تستحوذ على سوق الدواء بالجزائر بشكل تدريجي، ولغرض الاستطلاع على مهمتها الإنتاجية أسست سنة 1971 وحدة الإنتاج بالحرش، ومن خلال الاستفادة من سياسة عمليات التأميم التي شاهدها الجزائر آنذاك، إذ تم تأميم مخبرين فرنسيين لإنتاج الأدوية بالجزائر هما BAZ الذي تأسس سنة 1964 وتم تأميمه سنة 1971 نسبة 51% ليتم تأميمه بشكل كامل سنة 1977 وهو يمثل فرمال حاليا، ومخبر MERELL TROUDE الذي تأسس سنة 1954 تم تأميمه عام 1971 بنسبة 51 % ليتم تأميمه كليا سنة 1977 والذي يمثل بيوتيك حاليا¹.

في سنة 1982 تم تحويل الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) إلى المؤسسة وطنية للإنتاج الصيدلاني (ENPP) التي تتمثل ممتلكاتها في وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة، بالإضافة لمشروع المضادات الحيوية بالمدينة (أنتيبوتيك) الذي كان بحوزة الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية (SNIC)، والذي تم ضمه إليها رسميا 1988.

وفي سنة 1984 تم تغيير تسمية المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية لتصبح تحت مسمى المؤسسة العمومية الاقتصادية صيدال، وطبقا للمرسوم رقم 151/84 تم نقل المؤسسة إلى وصاية وزارة الطاقة والصناعات الكيميائية والبيتروكيميائية.

في سنة 1989 وفي إطار قانون استقلالية المؤسسات، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية ذات استقلالية في التسيير، بحيث أصبحت شركة ذات أسهم برأس مال قدره 80 مليون دينار جزائري، تهدف إلى احتكار إنتاج 2 وتوزيع الأدوية والمنتجات الصيدلانية لتغطية احتياجات السوق الوطنية من الدواء².

وفي 1993 طرأت تحويلات على هياكل المؤسسة وقانونها الأساسي مكنتها من المشاركة في العمليات الصناعية والتجارية من شأنها خدمة الهدف الاجتماعي، سواء بإنشاء شركات جديدة أو فروع تابعة لها، وفي هذا العام تحملت الدولة جميع ديونها وخسائرها في إطار الإصلاح المالي لمؤسسات القطاع العمومي.

وفي بداية سنة 1997 و استنادا لمخطط إعادة الهيكلة الصناعية الذي تم بموجبه تقييم المؤسسة بتشخيصها داخليا وخارجيا، تحولت المؤسسة في 1998/02/02 بموجب عقد رقم 085/97 إلى المجمع الصناعي صيدال³.

وكان الهدف من هذه الهيكلة تمكين المجمع من البحث في مجال الطب البشري والبيطري، بالإضافة إلى لامركزية القرارات، حيث طرأت أولى التحويلات على الصعيد التنظيمي الذي كان مركزيا في السابق وتم

¹ - قلال مريم، كيفية ترويج الادوية في الجزائر، مذكرة ماجستر، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013- 2014، ص114.

² - غضبان ليلي، مرجع سبق ذكره، 2015.

³ - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-

2012، ص130.

إعادة تنظيم المؤسسة وأصبحت تضم ثالث فروع وهي: بيوتيك Biotic، فرما Pharmal، أنتيبوتيكال Antibiotic، وهذا ما يسمى بالتنظيم الأفقي، بينما تم إحداث تنظيم عمودي بالشركة مع الأجانب مثل Pfizer وغيرها من المؤسسات العالمية .

وفي مارس 1999 وبعد أن قرر المجلس الإداري فتح 20% من رأسماله للمساهمين الخواص، دخل مجمع الصناعي صيدال بورصة الجزائر وقدرت قيمة السهم الواحد بـ 800 دج وكان أول تسعيرة لأسهم المجمع، من خلال مسيرته تمكن المجمع من تحقيق نتائج هامة واستمر نشاطه بتطور ملحوظ على المستوى الوطني و المغاربي والحوض الأبيض المتوسط .

وفي سنة 2002 تم افتتاح وحدة باتنة تابعة لفروع Biotic ، متخصصة في تصنيع التحاميل، كما حصلت صيدال في سنة 2003 على شهادة الايزو والتي أكدت مجهودها في تحقيق الجودة الكاملة ودليل ذلك فوزها بالجائزة الأولى للجودة على المستوى الوطني في اليوم الوطني الثاني لتقيس المنظم من طرف وزارة الصناعة.

كما تم في سنة 2005 إنشاء مصنع الأنسولين في قسنطينة تابع لفروع فارما، الذي تم افتتاحه في 16 أبريل 2006 ، كما تم في نفس السنة السابقة وبالضبط في 2006/03/12 اختيار المجمع الصناعي صيدال مع 54 مؤسسة أخرى من بين 145 مؤسسة كبرى من أجل خوصصتها واستكمال فتح رأس مالها والبحث عن شريك إستراتيجي بهدف تحسين قدرتها التنافسية¹ .

وفي سنة 2009 رفع المجمع الصناعي صيدال من حصته في رأسمال شركة صوميدال SOMEDIAL إلى حدود 59%، وفي سنة 2010 قام المجمع بشراء 20% من أسهم شركة إبرال IBERAL وزيادة حصته في رأس مال شركة TAPHCO من 38.75% إلى 44.51%، وخلال سنة 2011 قام المجمع برفع حصته في رأسمال شركة IBERAL لتصل إلى 60%.

في سنة 2014 اعتمد مجمع صيدال تنظيم جديد بحيث شرع في إدماج فروع (Pharmal) Antibiotic عن طريق الامتصاص، وتحويل الوحدات الإنتاجية التي كانت تابعة لهذه الفروع إلى مصانع مستقلة بذاتها ، ولعل هذا التغيير الذي أنتجه مجمع صيدال يوضح سياسته وإستراتيجيته نحو التحسين المستمر و التوجه نحو اللامركزية في التسيير.²

¹ - سليمان عبد الحكيم، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد، شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019-2020، ص246.

² - <http://www.saidalgroupdz/ar/notre-groupe/historique> consulté le 20/05/2021 à 16.30

الفرع الثاني: تعريف ومهام مجمع صيدال وأهدافه:

أولاً: تعريف ومهام مجمع صيدال:

1- تعريف مجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال شركة ذات أسهم يقدر رأسماله بـ 2500 مليون دينار جزائري، 80% منه ملك للدولة و20% المتبقية من رأس المال تم طرحها والتنازل عنها في البورصة للمستثمرين من المؤسسات والأشخاص .

ويتكون مجمع صيدال من عدة مديريات مركزية وثلاث فروع، إضافة إلى مركز البحث والتطوير وثالث وحدات توزيع ومديرية التسويق والإعلام الطبي.

يختص المجمع الصناعي صيدال في ميدان صناعة المواد والمنتجات الصيدلانية، حيث تتمثل مهمته الأساسية في تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستعمال البشري والبيطري، والمشاركة في كل العمليات الصناعية والتجارية التي لها علاقة بنشاطه عن طريق إنشاء فروع جديدة له، إضافة إلى تقديم الخدمات الصيدلانية ودعم القطاع الصحي، وهذا في سبيل ضمان وتحسين موقعه التنافسي في السوق الصيدلانية المحلية والإقليمية والسعي نحو اختراق الأسواق العالمية¹.

2- مهام مجمع صيدال:

ويمكن تقسيم مهام المجمع إلى مهام أساسية وأخرى ثانوية، حيث تتمثل المهام الأساسية في :

- إنتاج مواد مخصصة لصناعة الدواء.
- إنتاج الأساس الفعال للمضادات الحيوية.
- الاهتمام أكثر بالمهام التجارية، التوزيع والتسويق لمنتجات المجمع عبر كامل التراب الوطني لتغطية السوق الوطنية والسعي لاختراق الأسواق العالمية.
- تأمين الجودة ومراقبة تحليل وتركيب الدواء.
- القيام بالبحوث التطبيقية وتطوير الأدوية الجينية
- المراقبة الإستراتيجية لجميع الفروع والتنسيق فيما بينها.
- تسيير المحفظة المالية الخاصة بالمجمع.
- تحديد إستراتيجيات عمليات الإنتاج، تطوير المنتجات الجديدة والاتصال الطبي والتسويق².
- بينما تتمثل مهام المجمع الثانوية في الآتي:
- إنتاج منتجات التعبئة والتغليف.
- عبور ونقل السلع.

¹ - 15.13/05/2021 à 06http:// www.saidalgroupdz/ar/notre-groupe/historique consulté le

² - واعر وسيلة، دور الأنماط القيادية في تنمية الإبداع الإداري ، رسالة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2005-2006، ص 182.

- صيانة ذاتية لتجهيزات الإنتاج والعمل على تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج من أجل ضمان النوعية ورفع الطاقة الإنتاجية.

- تقديم الخدمات التشكيل أو التركيب والتحليل.

ويعتبر مجمع صيدال أن الوفاء والالتزام والدقة والانضباط من قيمه وأساس لنشاطه¹.

ثانيا: أهداف مجمع صيدال

يسعى مجمع صيدال الرائد في إنتاج الأدوية والمنتجات المشابهة في السوق الجزائرية إلى تعزيز وضعيته في السوق المحلي والعمل على ترقيتها على المستوى الدولي، وذلك من خلال السعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز مكانته كرائد في سوق الدواء حتى يصبح مرجعا في محيط تنافسي منفتح على التكنولوجيات الحديثة والابتكارات كما يعمل من أجل الحفاظ على صورته وضمان ديمومته.

- طرح منتجات تتوافق والمتطلبات القانونية لاسيما من حيث السلامة والأمن والفعالية لإرضاء المستهلك.

- تقديم أدوية منافسة من حيث الجودة والسعر.

- العمل على تحقيق الأمن الدوائي.

- العمل على تغطية أكبر نسبة ممكنة من الاحتياجات الوطنية من الأدوية.

- الحد من حجم الواردات في مجال المنتجات الصيدلانية وذلك من خلال توسيع حجم الاستثمارات وترقيتها.

- تنويع قائمة المنتجات، حيث وضعت سياسة بحث وتطوير لمنتجات جديدة عامة وبتكنولوجيا متطورة.

- التركيز على الاستفادة من البحث العلمي بالتعاون مع كليات الصيدلة مراكز البحوث الأجنبية.

- الاعتماد على سياسة الشراكة والتحالف، من خلال إقامة مشاريع مع مخابر ذات سمعة عالمية لنقل التكنولوجيا.

- الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الرفع من المستوى التعليمي والقيام بدورات تكوينية بهدف تطوير الموارد البشرية للمجمع.

¹ - غضبان ليلي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

-ضمان استمرارية المجمع عن طريق المحافظة والرفع من حصته السوقية الوطنية، دخول الأسواق العالمية الأجنبية والبحث المستمر في إمكانية تطوير الأداء الاقتصادي والمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار انشغالات الصحة العمومية للمواطن.

-خلق مناصب عمل من خلال إنشاء فروع استثمارات جديدة.

-ضمان استقلاله المالي والاستدامة في الحفاظ على توازنه المالي وضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته.¹

الفرع الثالث: الفرص والتهديدات التي يواجهها مجمع صيدال

بعد تحرر السوق الوطني للأدوية أصبح مجمع صيدال يواجه فرصا وتهديدات عديدة، مما يستدعي ضرورة اغتنام الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات من خلال تبني إستراتيجية طويلة المدى تأخذها في الحسبان، وعليه يمكن تبيان ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: الفرص

تتمثل الفرص في النقاط التالية :

يمتلك المجمع خبرة في مجال الإنتاج الصيدلاني تفوق الثلاثين سنة مما يستدعي استغلالها وتأمينها من خلال تحسين الإنتاج وتنويعه والتعريف به محليا ودوليا.

-وجود أيدي عاملة مؤهلة سواء في مجال التسيير أو المخابر، يمكن استغلالها استغلالا أمثل.

-دخول المجمع لبورصة الجزائر للقيم المنقولة، وهو ما يسمح له من زيادة مصادر التمويل وبالتالي التوسع في الإنتاج.

-حصول المجمع على شهادات إيزو ISO لمطابقة منتجاته لمواصفات الجودة العالمية.

ثانياً: التهديدات

يمكن تلخيص هذه التهديدات في النقاط التالية :

-وجود منافسة قوية في سوق الأدوية خاصة من طرف المصدرين الأجانب، والمستوردين الخواص، تشكل تهديدا لمكانة مجمع صيدال في السوق خاصة أنها لتسيطر إلا على نسبة 29% من حجمه.

¹ - وثائق داخلية للمجمع، 2021

-وجود بعض العوائق والصعوبات في الحصول على المواد الأولية، خاصة أن أكثر من 80% منها تستورد من الخارج.

-عدم وجود ثقافة استهلاك المنتج المحلي لدى الجزائريين، خاصة وأن المجمع ينتج أدوية جنيصة، الأمر الذي يؤثر سلباً على تسويق منتجاتها ووجود مخزونات معتبرة منها.¹

مما سبق يتضح لنا أن صناعة الأدوية بالجزائر من خلال مجمع صيدال تواجهها جملة من الفرص يستوجب على المجمع استغلالها استغلالاً أمثل من أجل تنمية الإنتاج وتحسينه وتوسيعه حتى يقوى على المنافسة المفروضة عليه، وبالمقابل هناك جملة من التهديدات تستدعي اليقظة والمثابرة وتوظيف كل الطاقات البشرية والمادية، التشريعية والتنظيمية في ظل إستراتيجية وطنية داعمة للصناعة المحلية، حتى تتمكن المؤسسة من مواجهة هذه التحديات والتهديدات وتجاوزها.

الفرع الرابع: التنظيم العام في مجمع صيدال

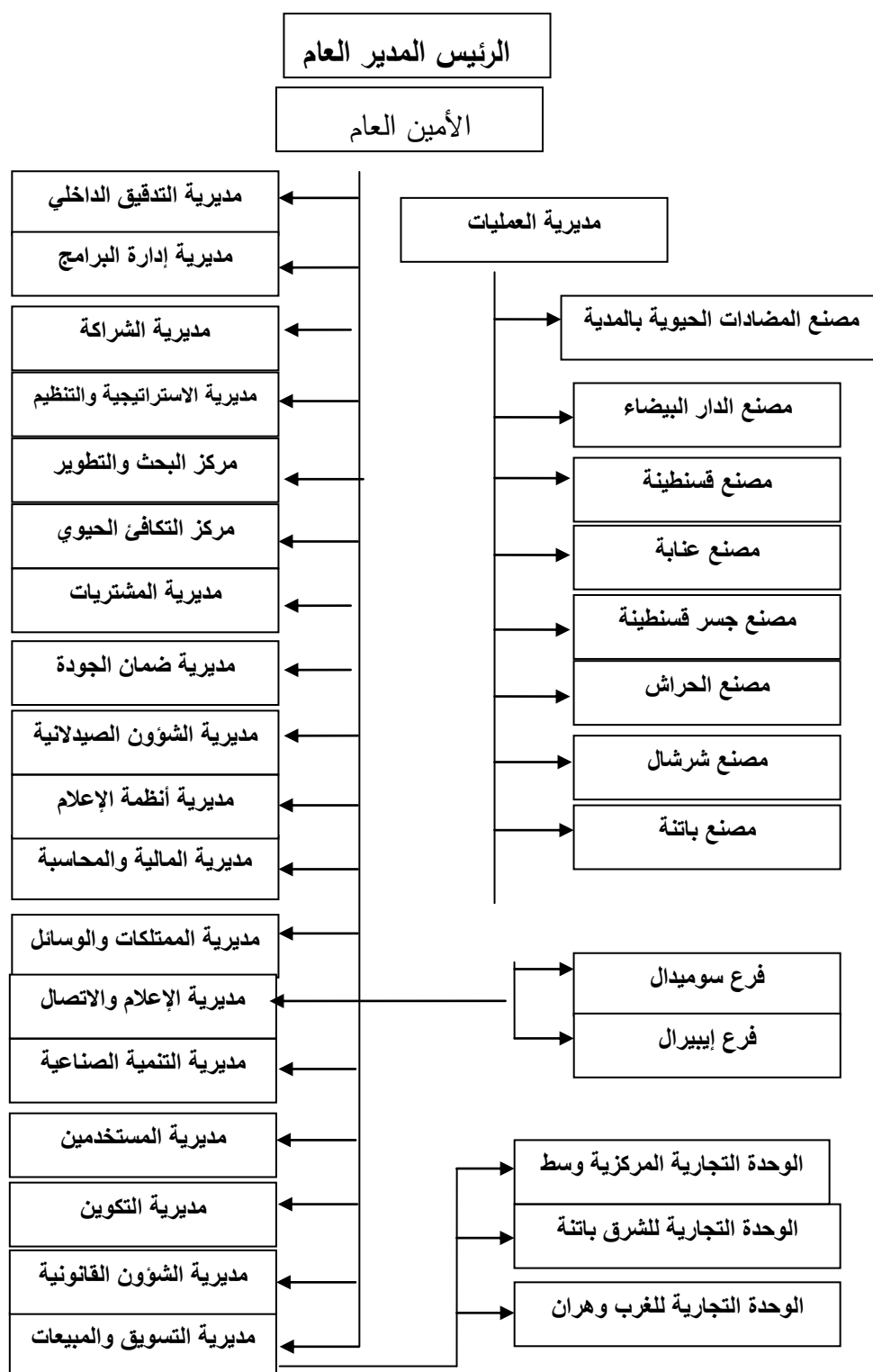
من أجل التكيف مع المحيط التنافسي الذي ينشط فيه مجمع صيدال وتجاوبا مع التطورات الحاصلة في سوق الأدوية، قام المجمع بإعادة هيكلة التنظيم من خلال وضع نظام تنظيمي يتلاءم مع الأهداف الإستراتيجية والمتطلبات الآنية، وقد قام المجمع بعدة تغييرات على هيكله التنظيمي وكان آخرها في جانفي 2014، بحيث شرع في إدماج فروع أنتيبيوتيكال، فارمال وبيوتيك، عن طريق الامتصاص، وأدى هذا القرار الذي تمت الموافقة عليه من قبل هيئاته الإدارية إلى تنظيم جديد والذي سوف نتطرق إليه من خلال العنصرين التاليين:

أولاً: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال من خلال الشكل التالي:

¹ - سليمان عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 249.

الشكل رقم (03): هيكل تنظيمي لمجمع صيدال



المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية لمجمع صيدال - المديرية العامة

ويمكن شرح الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي صيدال كما يلي:

1-الرئيس المدير العام

وهو المسؤول الأول على تسيير المجمع و من مهامه :

-تحديد الإستراتيجية و وضع السياسات التي تتبعها وتوجيه القرارات إلى المديرين المركزيين.

-تمثيل المجمع داخليا و خارجيا.

-الاجتماع بمجلس الإدارة للبحث و التطورات الجارية على مستوى المجمع، هذا المجلس الذي يتكون من تسع أعضاء و من مهامه معالجة الأمور التالية:

* أنشطة المجمع في نهاية السنة.

*مخطط السنة الحالية و القادمة.

*تنظيم المجمع و نشاطات الشراكة.

2-الأمين العام :

وهو المسؤول الثاني على تسيير المجمع بتوليه مهمة التنسيق والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات .

3-المديريات الوظيفية:

تتمثل المديريات الوظيفية في مجمع صيدال فما يلي :

-مديرية التدقيق الداخلي: تقوم بمراقبة التسيير والمراجعة الداخلية لجميع حسابات المجمع و القيام بعملية التحليل المالي، وهي المكلفة بإعداد تقارير التسيير والتقارير المالية الدورية .

-مديرية إدارة البرامج:

تقوم بإعداد دفاتر شروط المشاريع الجديدة بالإضافة إلى وضع الخطط لتأهيل الوحدات الإنتاجية.

-مديرية الشراكة: تعمل على دعم وترقية المنتجات والبحث عن الخبرات من خلال إبرام عقود الشراكة وذلك لتعزيز مكانة صيدال في الأسواق العالمية .

مديرية الإستراتيجية والتنظيم: يتمثل دورها في إعداد الدراسات المرتبطة بتحديد الأهداف الإستراتيجية للمجمع والسهر على تتبعها وتنفيذها، وتأمين دخول المجمع في السوق المحلي والدولي من خلال وضع إستراتيجية تركز أساسا على اتفاقية الشراكة بإحداث وحدات إنتاجية أو بالحصول على رخص الانتاج.

- **مركز البحث والتطوير:** تم إنشاءه في 24 جويلية 1999 ويساعد على ضمان البقاء وديمومة المجمع، وتكمن مهمته الأساسية في تطوير الأدوية الجنسية، كما يعمل على المشاركة في اقتراح قائمة الأدوية الواجب تطويرها بناء على جملة من الدراسات التقنية، وكذلك يساهم في تقديم النوعية العلمية للأدوية المطورة، والمشاركة في دراسات التكافؤ الحيوي، ويهدف مركز البحث والتطوير إلى تحليل وانتهاج الإستراتيجية لربط قنوات الاتصال بين المجمع وعالم الأبحاث في المجال الصيدلاني لضمان تنافسية عالية، بالإضافة على تقديم المساعدة الفنية لمختلف المصانع و المساهمة في تكوين الإطارات الفنية للمجتمع، وتجنيب كل الجهود لتأمين اليقظة التكنولوجية وتطوير الأبحاث في العلوم الصيدلانية المرتبطة بالمهام الإستراتيجية للمجمع، ويضم مركز البحث والتطوير العديد من المختبرات منها: مخبر الجالينوس، مخبر التحاليل الكيميائية، مختبر الأبحاث السمية، مختبر الميكروبيولوجيا، مخبر علم أمراض المناعة .- **مركز التكافؤ الحيوي:** لقد أنشأ قصد إثبات للقيام بتجارب المطابقة وفقا لا على معايير الاحترافية والنزاهة والموضوعية لإثبات أن الدواء الجنيس مطابق للأصل، الأمر الذي جعل منتجات صيدال محط ثقة على المستوى المحلي والدولي .

- **مديرية المشتريات:** تعمل على إدارة عملية الشراء من خلال توفير مستلزمات العمليات الإنتاجية وكذا مختلف احتياجات المؤسسة بالشكل المناسب وفقا للنظام والإجراءات المعتمدة.

- **مديرية ضمان الجودة:** هي مديرية تقنية تقوم بتوجيه مركز البحث والتطوير بخصوص تشكيلة المنتجات المطابقة للأصل، وتعمل على وضع وتنفيذ خطط لتحسين النوعية للوصول إلى جودة المنتجات والنشاطات في صناعة الأدوية، حيث تبنت صيدال نظام الجودة الشاملة مما مكنها من الحصول على شهادات الإيزو .

- **مديرية الشؤون الصيدلانية:** وتعتبر نقطة وصل بين صيدال و وزارة الصحة، تتولى مهمة الإعلام الطبي وهي مكلفة بمراجعة ملفات صنع الدواء، تملك فريق مختص في التسويق الطبي وشبكة من المندوبين الطبيين تغطي معظم التراب الوطني، مع تقديم مختلف دعائم التكوين والمعلومات الطبية، تعمل على التأكد من مدى المطابقة بين ما تم إنجازه وبين ملفات الدواء، كذلك دراسة الملفات التقنية ، ويعتبر إنشاء هذه المديرية كرد فعل للمنافسة التجارية الشديدة التي أبرزت ضرورة الاهتمام بالتسويق الصيدلاني - **مديرية أنظمة الاعلام:** تقوم بإعداد الخطط والسياسات في مجال الإعلام الآلي والقيام بإعداد البرمجيات، كما تسهر على برمجة الوثائق وصيانة الهيكل القاعدي للمعالجة والاتصال وربط مختلف الوحدات التنظيمية بشبكة الاتصال الانترنت، لتسهيل وصول المعلومة والعمل على توحيد البرامج و إعدادها وفقا للهيكل التنظيمي الجديد.

- **مديرية المالية والمحاسبة:** تهتم بوضع الاستراتيجيات المالية ومتابعة العمليات التمويلية التي تنفذها صيدال عداد إضافة إلى تحليل ومراجعة الحسابات والتحليل المالي، كما تساهم في تسيير الموازنة ومتابعة البورصة وإعداد الإستراتيجية المالية وجدول الموازنة التقديرية وجدول النتائج والحسابات .

- **مديرية الممتلكات والوسائل العامة:** تقوم بتسيير الوسائل المالية والمادية تعمل على تطبيق الميزانيات الممنوحة للمصالح الخارجية وضمان متابعتها وتقييمها، وكذلك ضمان تسيير وصيان العتاد والممتلكات - .

مديرية الاعلام والاتصال: وتعمل على تطوير التقنيات الجديدة الاعلام والاتصال ، إعداد مجلة صيدال والنشرة الداخلية التي تهتم بكل نشاطات المجمع.

- **مديرية التنمية الصناعية:** تهتم بجميع الأنشطة المرتبطة بالتطوير الصناعي والسهر على تطوير أساليب الإنتاج باعتماد التكنولوجيا الحديثة.

- **مديرية المستخدمين:** تقوم بإعداد وتنفيذ سياسة صيدال فيما يخص إدارة شؤون الموظفين بهدف تزويد صيدال بأفراد ذوي كفاءات عالية، من خلال القيام بعمليات التوظيف، وتحليل وتصميم الوظائف وتقييم مدى فعاليتها، إعداد برامج التكوين وتقييمها، متابعة المسار الوظيفي للعمال.

- **مديرية التكوين:** تسهر على تحديد وتنفيذ برامج التكوين المخصصة لمستخدمي المجمع لتكوينهم وتحسين مستواهم.

- **مديرية الشؤون القانونية:** تقوم بكل دراسة قانونية تهم المجمع وتضمن المساعدة القانونية لهياكلها، إضافة على إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية التي تدخل في إطار تنفيذ برامج العمل، ودراسة ومتابعة النزاعات التي يكون المجمع طرفا فيها، إضافة إلى دراسة عقود الشراكة.

- **مديرية التسويق والمبيعات:** تعمل على دراسة السوق قصد تقديم تحسينات على منتجات المجمع و إعداد مخطط تسويقي يهدف إلى التعريف بمنتجات المجمع وتطوير صورتها وحصلتها في السوق، وكذا إعلام الصيادلة والأطباء بمنتجات المجمع والترويج لها، كما تتكفل بتوزيع الأدوية والمواد الصيدلانية المنتجة من طرف المجمع أو شركائه عبر كامل التراب الوطني، وتتكون من ثلاثة وحدات تجارية هم كالأتي:

* **الوحدة التجارية المركزية:** وهي أول وحدة بيع، أنشئت في سنة 1993 بالحرش في الجزائر العاصمة، وهي تهدف إلى تسويق وتوزيع كل منتجات مجمع صيدال، وشجعت النتائج الجيدة التي حققتها هذه الوحدة المجمع على فتح نقاط بيع أخرى وهي الوحدة التجارية بالشرق وأخرى في الغرب.

* **الوحدة التجارية بالشرق:** الموجودة بولاية باتنة، والتي أنشئت سنة 1999 وهي متخصصة في توزيع الأدوية في شرق البلاد.

*الوحدة التجارية بالغرب: الموجودة بولاية وهران، والتي أنشئت سنة 2000 وهي متخصصة في توزيع الأدوية في غرب البلاد.

-مديرية العمليات: تسهر على التنسيق بين مختلف المصانع الإنتاجية للمجمع، لها علاقة مع مديرية المشتريات ومديرية التسويق والمبيعات، على اعتبار أنها تتكفل بكل السلسلة اللوجيستية من استقبال المواد الأولية، الانتاج وكذا التوزيع بالنسبة لكل المصانع الإنتاجية للمجمع.

ثانيا: فروع ومصانع مجمع صيدال ومساهماته

يتكون مجمع صيدال على 07مصانع إنتاجية إضافة إلى مصنع باتنة المتوقف على العمل، مملوكة بنسبة 100% من طرف المجمع، ومصنعان فرعيان عن طريق الشراكة وهما صوميدال و ايبيرال، بقدرة إنتاجية إجمالية تصل إلى 200 مليون وحدة بيع، وسنقوم الآن بالتطرق لمختلف هذه المصانع والفروع كما يلي:

1-مصانع الإنتاج: ويضم المصانع التالية :

-مصنع المضادات الحيوية :المتواجد بولاية المدية على بعد 80 كلم جنوب العاصمة، ويقدر رأسماله ب 950 مليون دينار جزائري، ويتربع على مساحة 25 هكتار من بينها 19 هكتار مبنية، ولقد بدأ المصنع العمل منذ أفريل 1988 ويختص في إنتاج المضادات الحيوية من نوع البنيسيلينية Penicilliniqurs وغيرها، بالإضافة منتجات تامة الصنع ومواد أولية، كما تم تجهيزه بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الأدوية ابتداء من الحيازة على المواد الأولية الفعالة إلى غاية تشكيل النوع الصيدلاني للمنتج، ويتميز المصنع بطاقة إنتاجية معتبرة في إنتاج المواد الأولية، ومهارة عالية في التركيبات الحيوية، وخبرة معتبرة في إنتاج المضادات الحيوية، ومخابر للتحليل تسمح بالرقابة الكاملة للجودة، ويضم المصنع الوحدات التالية.

*وحدة إنتاج المادة الفعالة البنيسيلينية وغير البنيسيلينية: ويتم فيها الإنتاج بواسطة عمليتي التخمر ونصف التحليل، حيث تصل سعة التخمر 1200 م بطاقة إنتاج تبلغ 750 طن من المواد الأولية.

*وحدة إنتاج مواد التخصصات الصيدلانية: وتحتوي على بنائتين منفصلتين، الأولى لإنتاج الأدوية البنيسيلينية الأخرى خاصة بإنتاج الأدوية غير البنيسيلينية، تبلغ طاقة إنتاج هذه الوحدة 60 مليون وحدة بيع في السنة موزعة على مختلف الأشكال الصيدلانية كما يلي: 50% من الحقن، 30% من الشكل الجاف (أقراص، كبسولات، مسحوق للشرب)، 5% من الاشربة، 15% من المراهم، كما للوحدة أربع ورشات معقمة من صنف 100 ومختزن حسب الشروط النظامية لتخزين المواد الأولية ولوازم التغليف والمنتج النهائي .

-مطبعة: تتميز هذه المطبعة بقدرة إنتاج تفوق 80 مليون علبة و 140 مليون وصفة سنويا، حيث تغطي بذلك المطبعة 100% من احتياجاتها و 30% من احتياجات فروع المجمع .

-**مصنع الدار البيضاء:** ويعبر هذا المصنع الكائن مقره بالمنطقة الصناعية بالعاصمة منذ 1958 من أقدم المصانع، وله دور رئيسي في تنفيذ العديد من عقود الشراكة الموقعة بين المجمع والأطراف الأجنبية لإنتاج الأدوية بصيغة "عقود التصنيع" Façonnage de Accords Les وينتج هذا المصنع أصنافا صيدلانية متنوعة (أقراص، أشربة، كبسولات، مراهم، أملاح، محاليل للشرب وغيرها)، وتفق قدرته الإنتاجية 40 مليون وحدة بيع لكل الأشكال، وهذا المصنع مزود بمخبر لمراقبة الجودة، مكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية.

- **مصنع جسر قسنطينة:** يقع بالجزائر العاصمة بدأ نشاطه في سنة 1984، يتألف من قسمين مختلفين الأولى لتصنيع أشكال الدواء (التحامل الكبسولات والأقراص)، والثاني ذو تكنولوجيا عالية وجد حديثة في إنتاج الأكياس والزجاجات، يحتوي المصنع على مخبر لمراقبة الجودة، تفوق طاقة إنتاج هذا المصنع 20 مليون وحدة بيع وهو الوحيد على المستوى الوطني المختص في إنتاج المحاليل المكثفة بتكنولوجيا حديثة جدا، ويتوفر المصنع على خمسة ورشات إنتاج مختصة في صناعة الأنواع الجالونسية، وهي ورشة التحميلات وورشة الأقراص، ورشة المحاليل المكثفة على شكل أكياس، ورشة المحاليل المكثفة على شكل قارورات.

-**مصنع الحراش:** يتوفر هذا الصنع الذي أفتتح في مارس 1971 على أربعة ورشات وهي: ورشة الاشربة، ورشة المحاليل، ورشة الأقراص والملبسات، ورشة المراهم، حيث تبلغ طاقة إنتاج هذه الورشات 20 مليون وحدة بيع، كما يتوفر أيضا على مخبر لمراقبة الجودة ومكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والتسيير التقني والوثائق ..

-**مصنع شرشال:** يقع مصنع شرشال بالمنطقة الصناعية واد بلاح بشرشال، يتربع على مساحة 3120 م² يتكون المصنع من ثلاثة ورشات إنتاج وهي: ورشة الاشربة، ورشة الأقراص والكبسولات والأكياس، ورشة المحاليل المكثفة، يحتوي المصنع على مخبر لمراقبة الجودة ومكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية وخصائص السموم.

-**مصنع قسنطينة:** أنضم إلي صيدال سنة 1998 ويتخصص في إنتاج الأشكال السائلة من الأشربة و المحاليل بقدرة إنتاجية تصل إلى 05 مليون وحدة بيع، إضافة إلى ذلك فهو ينتج حاليا الأنسولين للاستعمال البشري، وهو مجهز بعتاد صناعي متطور يشغله عدد من العمال المؤهلين، وينتج هذا المصنع ثلاثة أصناف من الأنسولين ويغطي الاحتياج الوطني بإنتاجية 5.3 مليون وحدة في السنة . -**مصنع عنابة:** أنضم إلى صيدال سنة 1998 ويتخصص في إنتاج الأشكال الجافة من أقراص وكبسولات بقدرة إنتاجية تتجاوز 07 مليون وحدة بيع .

-مصنع باتنة: يتكون من ورشة مختصة في إنتاج التحاميل تم إنشائها سنة 2003¹.

2-فروع مجمع صيدال

تتمثل فروع مجمع صيدال فيما يلي :

-**فرع صوميدال : SOMEDIAL** يقع في المنطقة الصناعية واد السمار، صوميدال هو نتاج شراكة بين مجمع صيدال (59%) والمجمع الصيدلاني الأوروبي (36.45%) وفيناليب (4.55%) يتضمن مصنع صوميدال ثلاثة أقسام وهي :

- قسم مخصص لانتاج المنتجات الهرمونية .

-قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم).

-قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).

-**فرع إيبيرال IBERAL** : هي شركة ذات أسهم نابعة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص بين مجمع صيدال (40%)، جلفار من الامارات العربية المتحدة (40%) وفلاش الجزائر المتخصصة في المواد الغذائية (20%)، يهدف المشروع الصناعي إيبيرال إلى تحقيق ما يلي :

-صناعة الأدوية الجنيصة (حقن وأشكال جافة).

-تغليف الأدوية (الأشكال الصلبة).

-توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناء على طلب المنتجين المحليين².

3-مساهمات مجمع صيدال

بالإضافة إلى المصانع والفروع السابقة التي يملكها المجمع هناك مساهمات أخرى له يمكن التطرق إليها باختصار كما يلي :

- شركات صيدلانية حيز النشاط

*وينثروب فارما صيدال (WPS) :تأسست عام 1999 بين مجموعة صيدال (30 %) وشركة سانو في (70%) من أجل تصنيع وتجهيز وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام البشري في الجزائر

¹ -http// www.saidal group dz/ar/notre- groupe/historique consulté le 09/05/2021 à 13.15

² -http// www.saidal group dz/ar/notre- groupe/historique consulté le 25/05/2021 à 15.05

انطلقت وحدة الإنتاج WPS، الكائن مقرها بالمنطقة الصناعية واد السمار في إنتاج في ديسمبر 2000 وتتشغل حاليا 103 عامل حيث حققت عام 2012 إنتاج 24.6 مليون وحدة لتبلغ قيمة مبيعاتها مليار 1.80 دينار جزائري .

*فايزر صيدال مانوفكتورينغ (PSM) شركة مشتركة، تأسست في عام 1998 بين مجمع صيدال وشركة فايزر فارم الجزائر من أجل تصنيع وتوزيع المنتجات الصيدلانية والكيميائية، تتواجد وحدة PSM في المنطقة الصناعية لواد السمار، انطلقت في الإنتاج في فيفري 2003 و توظف حاليا 63 عامل وقد حققت في عام 2012 إنتاجا قيمته 10 ملايين وحدة ليبلغ رقم مبيعاتها 7.3 مليار دينار جزائري .

- المشاريع الصيدلانية قيد الانجاز

*صيدال، نورث افريكا هولدينغ مانوفكتورينغ (FMI-SNM) : مشروع قيد الانجاز وهو نتاج لشراكة أبرمت في سبتمبر 2012 بين مجمع صيدال (49 %) والشركة الكويتية نورث افريكا هولدينغ مانوفكتورينغ (49%) (والصندوق الوطني لاستثمار (02%) من أجل إنشاء مركز متخصص في تنمية وتصنيع وتسويق الأدوية المضادة للسرطان .

*تافكو (شركة تاسيلي للأدوية): هي ثمرة شراكة أبرمت عام 1999 بين مجمع صيدال (44.55%) أكديما، سبيماكو و جي بي أم من أجل تصنيع وتسويق واستيراد المنتجات الصيدلانية (الحقن والسوائل والقطرات)، تقع وحدة الإنتاج تافكو في المنطقة الصناعية بالروبية.

-مساهمات أخرى: يحوز مجمع صيدال أيضا على مساهمات في شركات أخرى :

*الجيري كليرينغ (شركة مالي) % 6.67.

*نوفر (مؤسسة إنتاج الزجاج) 4.46 %.

*أكديما (الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبي) 0.38%¹.

المطلب الثالث: أهداف الشراكة في مجمع صيدال

طبقا لبرنامج التطوير الصناعي الذي سطره المجمع ومن أجل رفع رصيده خبرته وتنمية إنتاجه، قام مجمع صيدال من توقيع العديد من عقود الشراكة مع أكبر المخابر والمؤسسات العالمية بغرض تحقيق الأهداف التالية:

-توسيع مجال النشاط و رفع الحصة السوقية.

¹ - <http://www.saidalgroupdz/ar/notre-groupe/historique> consulté le 27/05/2021 à 16.30

- مواكبة وسائل إنتاج المجمع للتكنولوجيا الحديثة.
- المساهمة الفعالة في رفع إمكانيات الإنتاج المحلي عن طريق الاستثمار بالشراكة.
- ضمان مرد ودية الاستثمارات باختيار أفضل وأنسب الشركاء.
- تطوير المعرفة العلمية بالفروع الإنتاجية لمجمع صيدال وتوسيع قائمة المنتجات.
- إدماج المجمع تدريجيا في الأسواق الإقليمية والعالمية.
- الحصول على مصادر التمويل.
- تدعيم سمعة مجمع صيدال في السوق باقتران اسمه مع أسماء أكبر المخابر والمؤسسات الدوائية.
- تنمية قدرات ومهارات عماله.

كما يسعى المجمع من خلال الاستثمار بالشراكة إلى إنتاج منتجات ذات جودة عالية ومطابقة للمعايير والمواصفات الدولية وبتكلفة أقل، تغطية احتياجات المواطنين من المنتجات الصيدلانية الأساسية وتوسيع الشبكة الإنتاجية، إضافة إلى توسيع مصادر التمويل و تخفيض واردات الدواء.¹

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال بواسطة النسب المالية

- انطلاقا من التقارير السنوية لمجمع صيدال سوف نقوم بتقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية، لفترة ثلاث سنوات بهدف تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال، وسوف يكون هذا التحليل عن طريق حساب نسب الربحية ونسب السيولة ونسبة التمويل للفترة 2017-2019.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية

تتمثل نسب الربحية في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار و نسبة هامش الربح الصافي، والجدول التالي يبين نتائج نسب الربحية.

¹ - غضبان ليلي، مرجع سبق ذكره، ص219.

الجدول رقم (05):نسب الربحية للفترة 2017-2019

النسبة	العلاقة	2017	2018	2019
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي حقوق الملكية	0.049	0.059	0.039
معدل العائد على الأصول	الربح قبل الضريبة الفوائد/ إجمالي الأصول	0.03	0.032	0.024
نسبة هامش الربح الصافي	صافي الربح بعد الضرائب / صافي المبيعات	0.13	0.11	0.08

المصدر: من إعدادا لطلابيتين بناء على تقارير المالية للمجمع للسنوات من 2017 إلى 2019.

تشير بيانات الجدول إلى أن نسب الربحية قد حققت تراجعاً مستمراً بسبب انخفاض مستوى الأرباح وصافي المبيعات، بالإضافة إلى انخفاض حقوق الملكية. والراجع أساساً إلى الانخفاض الكبير سنة 2019 في مستوى الأرباح.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة

تتمثل نسب السيولة في نسبة السيولة العامة ونسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة الجاهزة، والجدول التالي يبين نتائج نسب السيولة.

الجدول رقم (06):نسب السيولة للفترة 2017-2019

النسبة	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة	2.03	2.16	2.20
نسبة السيولة السريعة	الأصول المحققة / ديون قصيرة	1.34	1.24	1.09
نسبة السيولة الفورية	الأصول الجاهزة / ديون قصيرة	0.67	0.46	0.31

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تقارير المالية للمجمع للسنوات من 2017 إلى 2019.

من الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) أكبر من الواحد في جميع السنوات، الأمر الذي يعني قدرة المجمع على مواجهة التزاماته القصيرة الأجل ويبقى لديه هامش أمان مقبول من السيولة، وبالتالي فاحتمال مواجهته لخطر العسر المالي الحقيقي وعدم قدرته على تلبية متطلبات التشغيل في المدى القصير غير وارد. والملاحظ أن المجمع حقق نسب سيولة .

- نسبة السيولة المختصرة والتي تعتبر أكثر دلالة من النسبة السابقة الأمر الذي يعني قدرة المجمع على تسديد ديونه ، مختصرة مرتفعة جاوزت الواحد خلال كل سنوات فترة الدراسة القصيرة الأجل، رغم التناقص المستمر لهذه النسبة من سنة لأخرى.

تقدر نسبة السيولة الفورية لمجمع صيدال كمتوسط والشئ الذي يمكن ملاحظته هو أن خط هذه النسبة يتجه نحو النقصان، وبالتالي يجب هنا أخذ الحيطة والحذر الذي يستوجب على المجمع الإبقاء على السيولة الكافية واللازمة لمواجهة التزاماته الآتية، وهنا من الضرورة إعادة النظر في مواعيد التسديد الممنوحة للزبائن والقيام بتخفيضها حتى لا يواجه المجمع صعوبات في الوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين على المدى القصير. نلاحظ أن نسب السيولة لمجمع صيدال في تناقص بنسب متفاوتة، ولكن على العموم تشير نتائج هذه نسب إلى قدرة مجمع صيدال على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وبالتالي فهو على الأقل خلال فترة الدراسة بعيد عن منطقة مخاطر عدم التسديد.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب التمويل

تتمثل نسب التمويل في الجدول الموالي لفترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (07):نسب التمويل للفترة 2017-2019

النسبة	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1.21	1.31	1.278
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	0.82	0.797	0.81
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.42	0.5	0.46
نسبة الرفع المالي	مجموع الديون / الأموال الخاصة	0.73	0.99	0.85

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تقارير المالية للمجمع للسنوات من 2017 إلى 2019.

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في جميع السنوات وهذا يعني أن الأموال الدائمة مولت الأصول الثابتة وحقت فائض يعتبر هامش أمان وجه لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

- نسب الاستقلالية المالية أكبر من 0.5 خلال جميع السنوات كما هو مبين أعلاه، مما يعني قدرة المجمع على تمويل أصوله عن طريق أمواله الخاصة، وهذا ما يعكس استقلاليه المجمع ماليا.
- نسبة قابلية السداد أو ما يعرف بنسبة المديونية أقل من 0.5 وهي نسبة حسنة ومقبولة تزيد من ثقة الدائنين في المجمع، رغم تسجيلها لزيادة سنة 2018 نتيجة زيادة اعتماد المجمع على مصادر التمويل الخارجية. يمكن القول أن مجمع صيدال يتمتع بتحرر مالي وقدرة على الوفاء بالتزاماته، تمكنه من زيادة فرص الحصول على قروض إضافية وبأقل التكاليف .
- يقدر متوسط نسبة الرفع المالي لمجمع صيدال نتيجة زيادة اعتماد المجمع على الديون، وتعتبر هذه النسبة مهمة بالنسبة للمساهمين لأن زيادة نسبة القروض في الهيكل المالي (زيادة نسبة الرفع المالي) تؤدي إلى زيادة العائد على الأموال الخاصة إذا تم استغلالها بطريقة جيدة.
- حسب ما تم تناوله في هذا المبحث فإن الوضعية المالية لمجمع صيدال تبدو جيدة وهو قادر على الوفاء بالتزاماته وله استقلالية مالية معتبرة رغم التناقص في الأرباح، مما يجعله في أريحية ويبعده عن خطر الفشل المالي.

المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسة حسب النماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

نظرا لنجاعة النماذج الكمية في التنبؤ بالأداء المالي وبفشل المؤسسات في العديد من الشركات في العالم، نحاول من خلال هذا المبحث تطبيق مجموعة من النماذج الكمية الإحصائية العالمية الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي على مجمع صيدال للصناعة الصيدلانية بالجزائر وحاولنا تقييم الأداء المالي للمجمع من جهة ومن جهة أخرى اختبار مدى فعالية هذه النماذج في تحديد نجاح أو فشل مجمع صيدال للفتترات المقبلة.

المطلب الأول : تقييم أداء المؤسسة حسب نموذج Altman

يعد نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي ثاني ابرز النماذج العالمية الكمية والإحصائية لتحديد الحالة المالية للمؤسسات الصناعية والإنتاجية، حيث توصل الباحث ألتمان إلى صياغة نموذج رياضي مبني على خمس مؤشرات مالية مستقلة مصاغة على شكل معادلة على النحو التالي:

$$Z=0,012X_1+0,014X_2+0,033X_3+0,006X_4+0,010X_5$$

يدل هذا النموذج على ما يلي:

- $Z \geq 2,99$ أن المؤسسة في حالة مالية جيدة.

- $1,88 < Z < 2,99$ من الصعب تحديد الحالة المالية للمؤسسة.

- $Z < 1,8$ أن المؤسسة في حالة عسر مالي.

إن تقسيم الأداء المالي لمؤسسة صيدال وفق نموذج **Altman** بناء على القوائم المالية 2019-2017 سمح لنا بالحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم (01):

الجدول رقم(08): تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال وفق نموذج ألتمان 2019-2017

البيان	العلاقة	الصيغة	2017	2018	2019
X_1	صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول	$1,2X_1$	0,181	0,241	0,222
X_2	الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول	$1,4X_2$	0,377	0,476	0,486
X_3	الأرباح قبل الضرائب/ مجموع الأصول	$3,3X_3$	0,792	0,924	0,561
X_4	القيمة السوقية/ مجموع الخصوم	$0,6X_4$	0,082	0,096	0,086
X_5	صافي المبيعات/ مجموع الأصول	$1X_5$	0,21	0,26	0,23
		$Z=1,2X_1+1,4X_2+3,3X_3+0,6X_4+1X_5$	1,64	2	1,59

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال من 2017 إلى غاية 2019.

تبين نتائج الجدول المبين أعلاه، أن نموذج ألتمان استطاع أن يحدد بأن مجمع صيدال في حالة عسر مالي، في سنة 2017 و 2019 كون أن قيم مؤشرات هذا النموذج لهاتين السنتين تقل عن $Z < 1,8$ ، أما في سنة 2018 فلم يتمكن النموذج من تحديد وضعيتها المالية بدقة، كون مؤشرات النموذج لهذه السنة تتراوح بين $1,8 < Z < 2,99$.

المطلب الثاني : تقييم أداء المؤسسة حسب نموذج Kida

يعتمد نموذج كيدا على خمس مؤشرات مالية مستقلة للتنبؤ بالفشل المالي وتتمثل أبرز هذه المؤشرات في الربح الصافي، الأموال الخاصة، النقديات، رقم الأعمال مع العلم أن هذه المؤشرات تمت بناء على أساليب رياضية إحصائية ويعبر عن الصيغة الرياضية لهذا النموذج وفق المعادلة التالية:

$$Z=1,042X_1+0,42X_2+0,461X_3+0,463X_4+0,272X_5$$

يدل هذا النموذج على ما يلي:

- $Z \geq 0,38$ يدل على أن المؤسسة في حالة مالية جيدة فإنها ليست معرضة لخطر الإفلاس المالي.

- $0,38 \leq Z$ يعني أن المؤسسة في وضعية مالية سيئة وأنها معرضة لخطر الإفلاس المالي.
- إن تقييم الأداء المالي لمؤسسة صيدال وفق نموذج كيدا بناء على القوائم المالية من 2017-2019 سمح لنا بالحصول على النتائج المبينة في الجدول (رقم 2).

الجدول رقم (09): تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال وفق نموذج كيدا من السنة 2017-2019

البيان	العلاقة	الصيغة	2017	2018	2019
X_1	صافي الربح قبل الضرائب/ مجموع الأصول	$1,042X_1$	0,250	0,292	0,177
X_2	الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم	$0,42X_2$	0,243	0,21	0,226
X_3	الأصول النقدية/ مجموع الخصوم المتبادلة	$0,461X_3$	0,309	0,213	0,143
X_4	المبيعات/ مجموع الأصول	$0,463X_4$	0,097	0,120	0,106
X_5	النقديات/ مجموع الخصوم	$0,271X_5$	0,182	0,125	0,084
		$Z=1,04X_1+0,42X_2+0,461X_3+0,463X_4+0,271X_5$	1,08	0,96	0,734

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال من 2017 إلى غاية 2019.

وفقا لنموذج كيدا، فإن النتائج المتحصل عليها لمجمع صيدال للصناعة الصيدلانية تفوق قيمة المؤشر $Z \geq 0,38$ وهذا ما تظهره النتائج الواردة في الجدول رقم 02 للسنوات الثلاثة محل الدراسة 2017، 2018، 2019 على النحو التالي: $Z_{2017} = 1,08$ $Z_{2018} = 0,96$ $Z_{2019} = 0,734$ ، هذا يعني أن المجمع حسب مؤشرات هذا النموذج يتمتع بحالة مالية جيدة تمكنه من الاستمرار مستقبلا، وتفسر هذه النتائج الإيجابية حسب نموذج كيدا إلى كل من الربح الصافي، الأموال الخاصة، النقديات، المبيعات، الخصوم المتداولة إن نتائج الصيغ الرياضية المتحصل عليها وفقا لنموذج **Kida** لمجمع صيدال تفسر كما يلي:

تسجيل ربح صافي مقارنة بحجم الاستثمارات الكلية للمؤسسة سواء المقتناة أو المباعية في السنوات محل الدراسة إذ نلاحظ أنها بدأت في التراجع في السنتين الأخيرتين، لكن عموما يمكن القول بأن المجمع استطاع أن يحقق نتيجة موجبة.

وحسب مؤشرات نموذج **Kida** نستنتج أن المجمع في حالة مالية جيدة أن تفوق قيمة المؤشر Z أي ($Z \geq 0,38$)، أي أن المؤسسة ليست مهددة بخطر الإفلاس.

المطلب الثالث: تقييم أداء المؤسسة حسب نموذج Springate

يعد نموذج **Springate** من النماذج المالية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي ويتكون هذا النموذج من 04 نسب مالية مستقلة وهي رأس المال العام، الأرباح قبل الضرائب والفوائد، الخصوم المتداولة والمبيعات، حيث صاغها الباحث وفقاً للمعادلة الرياضية التالية:

$$Z=1,03X_1+ 3,07X_2+0,66X_3+0,4X_4$$

وبدل هذا النموذج على:

- $Z > 0,862$ المؤسسة بعيدة عن الفشل المالي وفي حالة مالية جيدة.

- $Z < 0,862$ المؤسسة معرضة للفشل المالي.

إن تقييم الأداء لمؤسسة صيدال وفق نموذج **pringate** بناءً على القوائم المالية 2017-2019 سمح لنا بالحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم (03).

الجدول رقم(10): تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال وفق نموذج Springate من السنة 2017-2019.

البيان	العلاقة	الصيغة	2017	2018	2019
X_1	رأس المال العامل/ مجموع الأصول	$1,03 X_1$	0,156	0,207	0,191
X_2	الأرباح قبل الضرائب / مجموع الأصول	$3,07X_2$	0,778	0,860	0,522
X_3	الأرباح قبل الضرائب/ الخصوم المتداولة	$0,66X_3$	0,112	0,112	0,079
X_4	المبيعات/ مجموع الأصول	$0,4X_4$	0,084	0,104	0,092
		$Z=1,03X_1+3,07X_2+0,66X_3+0,4X_4$	1,13	1,28	0,88

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال من 2017 إلى غاية 2019.

إن الصيغ الرياضية المتحصل عليها من نموذج Springate والمطبق على مجمع صيدال للصناعة الصيدلانية للسنوات الثلاثة محل الدراسة 2017-2018-2019 كانت كما يلي:

$Z_{2019} = 0,88$ $Z_{2018} = 1,28$ $Z_{2017} = 1,13$ وعليه نستنتج أن نموذج Springate استطاع أن يتنبأ بأن مؤسسة صيدال في حالة مالية جيدة وأنها ليست معرضة لخطر الإفلاس، كون نتائج النموذج كانت أكثر من $Z \geq 0,862$

المطلب الرابع: تقييم أداء المؤسسة حسب نموذج Sherrord

يعتمد نموذج Sherrord على 6 مؤشرات مالية مستقلة للتنبؤ بالفشل المالي وتتمثل أبرز هذه المؤشرات في صافي رأس المال، النقديات، إجمالي حقوق المساهمين وصافي الربح قبل الضريبة ومجموع الأصول وإجمالي حقوق الملكية.

$$Z=17X_1+9X_2+3,5X_3+20X_4+1,2X_5+0,1X_6$$

يدل هذا النموذج على ما يلي:

- $Z \geq 25$ أن المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس.

- $20 \leq Z \leq 25$ احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس.

- $05 \leq Z \leq 20$ يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس.

- $05 \leq Z \leq 05$ المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس.

- $Z \leq 5$ المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس

إن تقييم الأداء المالي لمؤسسة صيدال وفق نموذج sherrord بناء على القوائم المالية 2017-2019 سمح لنا بالحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم 04

الجدول رقم (11): تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال وفق نموذج sherrord من سنة 2017-2019.

البيان	العلاقة	الصيغة	2017	2018	2019
X_1	صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول	$17X_1$	2,567	3.900	3.145
X_2	الأصول السائلة / إجمالي الأصول	$9X_2$	0,882	7,11	0,423
X_3	إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول	$3,5X_3$	2,828	2,478	1,662
X_4	صافي الربح قبل الضريبة/ إجمالي الخصوم	$20X_4$	4,8	5,6	3,4
X_5	إجمالي الأصول/ إجمالي الخصوم	$1,2X_5$	1,2	1,2	1,2
X_6	إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول الثابتة	$0,1X_6$	0,082	0,08	0,081
$Z=17X_1+9X_2+3,5X_3+20X_4+1,2X_5+0,1X_6$					
			12,36	20,40	10,11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال من 2017 إلى غاية 2019.

وفقا لنموذج **Sherrord** فإن النتائج المتحصل عليها لمجمع صيدال للسنوات الثلاثة محل الدراسة 2017-2019 كانت على الشكل التالي:

$Z_{2017} = 12,36$ $Z_{2018} = 20,40$ $Z_{2019} = 10,11$ وعليه نستنتج أن نموذج **Sherrord** في سنتي 2017 و 2019 لم يتمكن من تحديد وضعيتهما بدقة أي يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس كون هذه المؤشرات لسنتين تتراوح $20 \geq Z \geq 5$

أما في سنة 2018 نستنتج احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس من خلال أن مؤشر سنة 2018 هو $20,40$ أي يتراوح $25 \geq Z \geq 20$

الجدول رقم (12): الفرق بين النماذج المدروسة والمطبقة على مجمع صيدال 2017-2019

التعليق	2019	2018	2017	
1,88 < Z < 2,99 عدم استطاعة نموذج ألتمان التنبؤ المالي لمجمع صيدال	1,59	2	1,64	نموذج Altman
>Z 0,38 تشير قيم نموذج كيدا أن مجمع صيدال في حالة مالية جيدة	0,73	0,96	1,08	نموذج Kida
Z ≥ 0,862 تشير قيم نموذج Springate أن المؤسسة بعيدة عن الفشل المالي وفي حالة مالية جيدة	0,88	1,28	1,13	نموذج Springate
20 ≥ Z ≥ 5 ، 25 ≥ Z ≥ 20 حسب نموذج Sherrord - احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس - يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	10,11	20,40	12,36	نموذج Sherrord

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال من 2017 إلى غاية 2019.

من خلال الجدول الرابع نلاحظ أن نموذج **Altman** لم يستطيع التنبؤ بالحالة المالية لمجمع صيدال ذلك أن قيم مؤشرات المطبقة على المؤسسة محل الدراسة أظهرت النتائج تتراوح بين $1,8 < Z < 2,99$ وهي حالة يصعب بالتنبؤ المالي لها، أظهرت حالة عسر مالي $Z < 1,8$ فعلى الرغم من قدرته على التنبؤ بفشل المؤسسات الصناعية إلا أنه في هذه الحالة لم يستطيع تحديد فشل أم نجاح المجمع وذلك بصعوبة تقييم الأموال الخاصة بالمجمع، لذلك كان من الضروري دراسة نماذج أخرى لتحديد وضعيتها المالية.

فاستخدمنا نموذج **Kida** نظرا لقدرته العالية للتنبؤ بالفشل المالي والمقدرة ب 90% حيث أظهرت النتائج أن مجمع صيدال في وضعية مالية مريحة تمكنه من الاستمرار مسبقا، لكن لغرض تأكيد النتائج المتوصل إليها طبقنا نموذجان آخران وهما **SpringGate** و **Sherrord** أين أظهر أن المجمع لا يعاني من خطر الإفلاس وأنه في وضعية جيدة حيث انه أكد النتائج المتوصل إليها نموذج **Kida**.

ويرجع نجاح مجمع صيدال بسبب تحقيقه لنتيجة صافية جيدة، جراء زيادة مبيعاته في الأسواق المحلية وحتى الخارجية (تصدير بعض الأدوية إلى إفريقيا والدول العربية) الأمر الذي انعكس إيجابا على زيادة أرباحه وتحسن النتيجة الصافية للمجمع، وعلى العموم فإن المجمع ناجحا ماليا، وأنه ليس معرضا للفشل المالي، لكن هذا لا ينفي وجود بعض الاختلالات في السياسات المالية (كارتفاع الديون القصيرة الأجل للمجمع) والسياسات التشغيلية (كارتفاع تكاليف تخزين الأدوية) وغيرها من المشاكل.

المبحث الرابع: استخدام النماذج الكمية العالمية لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال

في حقيقة الأمر يعود حجر الأساس في تصميم هذه النماذج العالمية إلى العديد من الباحثين بفضل تقنية تحليل المعطيات وقد نشر العديد من المختصين أبحاثا علمية في هذا السياق وقد عالجت عملية التقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسات من خلال بعض النماذج العالمية التي عملت على تحليل للوضعية المالية للمؤسسة بالتعليق عليها وعن وضعيتها المالية إن كانت في حالة عسر أو في حالة جيدة.

المطلب الأول: النموذج الكندي

أجرى الباحثان **LAVALLEE، ALTMAN** دراسة على عينة مكونة من 54 مؤسسة مدرجة في البورصة (27 مؤسسة معسرة و 27 أخرى في صحة مالية جيدة) خلال الفترة 1970-1979 وذلك باقتناء 11 نسبة مالية لمتغيرة مستقلة وخلصوا إلى استنباط الدالة التمييزية التالية.

لدينا العلاقة التالية:

$$Z_{CANADIAN} = -1,626 + 0,234X_1 - 0,531X_2 + 1,002X_3 + 0,972X_4 + 0,612X_5$$

حيث أن:

X₁: رقم الأعمال/مجموع الأصول.

X₂: مجموع الديون/إجمالي الأصول.

X_3 : الأصول الجارية/ الخصوم الجارية.

X_4 : النتيجة الصافية/ ع مجموع الديون.

X_5 : معدل نمو الأعمال الخاصة - معدل نمو الأصول.

ويتم الحكم على وضعية المؤسسة وفقا للقيمة التي تأخذها Z

$Ze > 0 \implies$ Entreprise saine

$Ze < 0 \implies$ Entreprise en difficulté

إن تقييم الأداء المالي لمؤسسة صيدال وفق النموذج الكندي بناءا على القوائم المالية من 2017 إلى غاية 2019 تسمح لنا بالحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13): تقييم الأداء المالي لمؤسسة صيدال وفق النموذج الكندي 2017 - 2019

البيان	العلاقة	الصيغة	2017	2018	2019
X_1	رقم الأعمال الأصول	$0,234X_1$	0,212	0,261	0,232
X_2	مجموع الديون إجمالي الأصول	$0,531X_2$	0,42	0,50	0,46
X_3	الأصول الجارية الخصوم الجارية	$1,002X_3$	1	1	1
X_4	الأصول الصافية مجموع الديون	$0,972X_4$	0,049	0,059	0,036
X_5	معدل نمو الأموال الخاصة - معدل نمو الأصول	$0,612X_5$	-0,025	0,472	0,078
$Z = -1,626 + 0,234X_1 - 0,531X_2 + 1,002X_3 + 0,972X_4 + 0,612X_5$					
			-0,809	-0,534	-0,764

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال من 2017 إلى 2019.

من خلال نتائج الجدول المبين أعلاه تبين أن النموذج الكندي استطاع بأن يحدد أن مجمع صيدال في حالة عسر مالي في كل من سنة 2017 و 2018 و 2019 كون قيم Z في كل السنوات أقل من الصفر $Z < 0$.

المطلب الثاني: النموذج الهولندي

أجرى **BILDERBEEK** دراسة عينة متكونة من مؤسسة فاشلة خلال الفترة الممتدة من 1950 إلى 1974 و 59 مؤسسة في صحة مالية جيدة لاحظ أن 85 مؤسسة من هذه العينة تملك بيانات مالية كافية للتحليل حيث قام باقتناء 20 نسبة مالية من هذه البيانات وطبق أسلوب التحليل التمييزي خطوة بخطوة إلى وضع النموذج الرياضي التالي:

لدينا العلاقة التالية:

$$Z=0,54-5,03X_1-1,57X_2+4,55X_3+0.17X_4+0,15X_5$$

حيث أن:

X_1 : الأرباح الغير موزعة/مجموع الأصول.

X_2 :مجموع الديون/مجموع الأصول.

X_3 :حساب الدائنين/ المبيعات.

X_4 :المبيعات/ الأصول.

X_5 :الأرباح الصافية/ الأموال الخاصة.

ويتم التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات التي هي في وضعية حرجة وفق لـ:

$Z_{nb} > 0 \implies$ Enterprise saine

$Z_{nb} < 0 \implies$ Enterprise situation critique

الجدول رقم (14): تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال حسب النموذج الهولندي 2017-2019

البيان	العلاقة	الصيغة	2017	2018	2019
X_1	الأرباح غ الموزعة مجموع الأصول	$5,03 X_1$	0	0	0
X_2	القيمة المضافة مجموع الأصول	$1,57X_2$	0,102	0,123	0,118
X_3	حساب الدائنين المبيعات	$4,55X_3$	3,939	3,957	5,144
X_4	المبيعات/ الأصول	$0,17X_4$	0,212	0,261	0,232
X_5	الأرباح الصافية الخاصة بالأموال	$0,15X_5$	0,036	0,059	0,036
		$Z=0,54-5,03X_1-1,57X_2+4,55X_3+0,17X_4+0,15X_5$	18.34	18.206	23.79

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال من 2017 إلى 2019.

من خلال النموذج الهولندي المبين أعلاه تبين أن النموذج الهولندي استطاع بأن يحدد أن مجمع صيدال في حالة جيدة في كل من سنة 2017 و 2018 و 2019 لكون قيم Z موجبة وأكبر من الصفر $Z > 0$.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما سبق من عرض لمختلف النماذج الكمية لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة خلصنا إلى النتائج التالية:

يعد تقييم الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة عمل مهم يتطلب من أي مؤسسة القيام به لكونه ركيزة أساسية تدل المسيرين وصناع القرار على معرفة الطريق الصحيح والتطلع على الوضع المستقبلي من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف ولكن من وجهة نظرنا نلاحظ أن أكبر عائق يواجه المؤسسات الاقتصادية عند تقييم الأداء هو الأسلوب المعتمد عليه في ذلك غير مجدي أو غير ملائم مما تمد مستوى من الأداء بشكل غير دقيق.

تقييم الأداء المالي هو وسيلة تقدم المعلومات اللازمة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ويمكن صاحبه من التنبؤ بمدى نجاح أو فشل المؤسسة مستقبلا.

يعتمد تحليل مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي على وسائل وأدوات تساعد على فحص الحالة المالية للمؤسسة وهي تساهم بدرجة كبيرة جدا في الحكم على نوعية وجودة أدائها المالي ومن خلال تناولنا للجزء التطبيقي للدراسة على ضوء القوائم المالية لمجمع صيدال قد تم استخراج وتصنيف المتغيرات المستقلة المناسبة لتطبيق نماذج التنبؤ تم التوصل إلى قيم تشير أن المؤسسة لم تستطع التنبؤ بوضعية المؤسسة أما النماذج الأخرى والنسب المالية توصلت إلى أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من خلال القوائم المالية أمر بالغ الأهمية وضروري لأنه يساهم في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الحالية والمستقبلية التي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المؤسسة و تقديم إنذار مبكر للوضع المالي لمجمع صيدال لاتخاذ التدابير لتجنب الوقوع في الفشل لضمان البقاء والاستمرارية وذلك بالاعتماد على بعض النسب المالية التقليدية وبعض النماذج الكمية العالمية، حيث استخدمنا هذه النماذج لاختبار قدرتها على التنبؤ بفشل أو نجاح قبل واقعة التصفية بسنوات انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة ومعرفة نقاط القوة والضعف.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تقييم الأداء المالي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسة الاقتصادية في الوقت الراهن.

-التقييم المستمر للأداء المالي يعكس نتائج أكثر صحة ودقة ويكشف مواطن الضعف و مواطن القوة.

- يعتبر مجمع صيدال من المؤسسات الوطنية التي تطمح لإيجاد الظروف المناسبة والملائمة للاستمرار و البقاء وتوسيع نشاطها و تحقيق أهدافها الاقتصادية بالدرجة الأولى.

-المؤسسة في وضعية مالية جيدة وهذا من خلال القوائم المالية الخاصة بها التي تظهر نتائج مالية خلال السنوات (2017-2018-2019).

- حسب النسب السيولة المحسوبة لفترة الدراسة، يتبين أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما يمنحها ثقة دائنيها.

- من خلال نسب التمويل تتمتع مؤسسة صيدال باستقلالية مالية جيدة، مما يدل على قدرة التمويل الذاتي لديها وقدرتها على سداد ديونها طويلة الأجل.

-أسهمت نتائج التنبؤ بإعطاء صورة غير واضحة للوضع المالي لمجمع صيدال .

-لا يمكننا الاعتماد على المعلومات المحاسبية (الميزانية، جدول حسابات النتائج) في التنبؤ بالفشل المالي من خلال استخدام النماذج الكمية العالمية

-إن النماذج المستخدمة لم تساعد في الحكم على الوضع المالي للمجمع.

- يعتبر مجمع صيدال الرائد على مستوى السوق الجزائرية من خلال النتائج المحققة والسمعة الجيدة على الصعيدين المحلي والدولي.

اختبار الفرضيات

بالاعتماد على النتائج السابقة يمكن اختبار فرضيات الدراسة كمايلي :

- تم إثبات صحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن النماذج الأكثر استخداما من قبل الباحثين في التنبؤ بالفشل المالي هي: **Altman, kida, springGate, shorrord**. وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في الموضوع.

- تم نفي الفرضية الثانية القائلة بأن: للنماذج العالمية قدرة عالية في التنبؤ بالوضع المالي لمجمع صيدال طول فترة الدراسة، وذلك من خلال تطبيق بعض النماذج على مجمع صيدال بالاعتماد على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية، فقد ثبت تناقض في نتائج جميع النماذج تقريبا ماعدا نموذج كيدا.

- تم نفي الفرضية الأخيرة والتي مفادها: تتطابق النتائج المتحصل عليها عند تقييم الأداء المالي للمجمع بالنسب التقليدية مع نتائج النماذج الكمية العالمية، فمن خلال الدراسة التطبيقية تبين أن النسب المالية في وضعية مالية جيدة لمجمع صيدال، في حين توافقها بعض النماذج مثل نموذج kida et springgate بالإضافة إلى النموذج الهولندي، في حين تبين بعض النماذج مثل نموذج Altman، cherrord والنموذج الكندي أن المجمع لم يتمكن من تحديد الوضعية المالية بدقة .

التوصيات و الاقتراحات:

من النتائج السابقة يتم التوصل لوضع التوصيات الاقتراحات التالية:

- ضرورة الاستخدام المنتظم والمستمر لعملية تقييم الأداء المالي لمعرفة حالة المؤسسة.
- ضرورة اختبار نماذج تنبؤ مناسبة لحجم ونشاط المؤسسة الاقتصادية محل التشخيص.
- ضرورة الاهتمام بدقة البيانات المالية للمجمع، وأن يعمل المجمع على توسيع نطاق الإفصاح عند إصدار القوائم المالية ، خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية.

- أفاق الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على مجمع صيدال لذلك يمكن توسيع الدراسة لتشمل عدة مؤسسات وطنية واقتصادية أخرى أو قطاعات كاملة.

المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً: الكتب

1. إبراهيم المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
2. ألان واريج وأيان جليندون، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، إدارة المخاطر الأمور الحرجة للنجاح والبقاء على قيد الحياة في القرن الحادي والعشرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008.
3. بشير العلق، أساسيات التسويق الصيدلاني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
4. توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2003-2004.
5. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، الأردن، 2010.
6. جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ترجمة محمد توفيق البلقيني وإبراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر، العربية السعودية، 2006.
7. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل النشر، الأردن، 2008.
8. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوارث للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
9. سامح طلعت غراب، معايير قياس وعلاج التعثر المالي نشأة المعارف جلال حزي وشركائه، الإسكندرية، مصر، 2009.
10. السعيد عبد الرزاق بن حسين، "اقتصاد وتسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
11. الشبيب، دريد كامل، الإدارة المالية المتقدمة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، سنة 2010.
12. الصادق بوشناق، صناعة الأدوية في الجزائر وتحديات تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، حالة مجمع صيدال، مجمع البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 5، جويلية 2011 .
13. صادق مدحت، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2011.
14. صونيا محمد البكري، استخدام الأساليب الكمية في الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
15. طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل القضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان أبا بكر أحمد، مراجعة رضا سعد الله، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.
16. طارق عبد العالي حمادي، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، مؤسسات، بنوك)، مخاطر الائتمان والاستثمار ومشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، مصر، 2003.

17. عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، مصر، 2008.
18. العتوم شفيق، بحوث العمليات، ط 01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
19. فوستر جورج، تحليل القوائم المالية، تعريف خالد أحمد كاحيجي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر والرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.
20. كاظم جاسم العيساوي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.
21. محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
22. محمد أبو ناصر جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي عمان، دار وائل للنشر، 2008.
23. محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر، الطبعة الأولى، 2006.
24. محمد الفاتح بشير المغربي، الأساليب الكمية في إدارة الأعمال، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط 01، عمان الأردن، 2017.
25. محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على أهم شركات المساهمة"، دار حامد للنشر، عمان، الأردن.
26. مصطفى فهمي الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، سنة 2008.
27. نظير رياض محمد، الإدارة المالية والعولمة المنصورة، المكتبة العصرية، 2001.
28. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
29. وفاء صبحي التميمي، الأساليب الكمية في الإدارة دار تسنيم، الطبعة 1، عمان، 2012.

ثانيا: المجالات

1. أحمد رجب عبد المالك عبد الرحمن، المدخل التحليل القوائم المالية المنشورة كأداة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات المسجلة في سوق المال المصري دراسة تطبيقية مجلة البحوث التجارية المعاصرة سوهاج كلية التجارة المجلة 26، العدد 2، سنة 2015.
2. جلال عبد الحليم حربي، الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل المالي لشركات التأمين العامة مجلة المحاسبة والتجارة والتأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، العدد 68، سنة 2007.
3. الجببيطي قاسم محسن، استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرص الاستثمار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 23، 2011.

4. حسينة صيفي، نوال بن عمارة، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر **Acuo** خلال الفترة (2008-2013)، مجلة الباحث، عدد 15، 2015.
5. د. رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه، ياسين القطان، استخدام نموذج شيرود للتنبؤ المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، جامعة الموصل العراق، مجلد 5، العدد 10، سنة 2013.
6. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة، مجلة الباحث، عدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.
7. زهراء صالح الخياط، استخدام نموذج **cherrord** للتنبؤ بفشل المصارف، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة في محافظة نينوى للمدة 2007-2009، مجلة تنمية الرافدين، العدد 115، المجلد 36، 2014.
8. زهراء صالح الخياط، استخدام نموذج **sherrord** للتنبؤ بالفشل للمصارف، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة نينوى للمدة (2007-2009)، مجلة تنمية الرافدين، العدد 115، المجلد 36، 2014.
9. شنين عبد النور، زرقون محمد، دراسة المؤشرات التقليدية والحديثة في تفسير الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة من 2000-2013، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 1/ 2015.
10. عبد العالي بن هاشم أبو خشبة، مدخل مقترح لتقييم الأداء في ظل بيئة التصنيع الحديثة من خلال التكامل بين المقاييس المالية وغير المالية، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، مجلد 5، عدد 2، سبتمبر 2001.
11. عبد المالك مزهود: "الأداء بين الكفاءة والفعالية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001.
12. عبد الناصر علك حافظ، أثر التمويل الطويل في صافي الربح، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد السابع، العدد 20، سن 2012.
13. عبيدات والجولاني، أسباب تعطل المشروعات الصناعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، العدد الثالث، المجلد العشرون، 1993.
14. عصام محمد صالح وآخرون، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي دراسة تصنيفية، مجلة كلية الرافدين الجامعية للعلوم، العدد 04، السنة 2000.
15. عطية محمد مطر وأحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في غدارة الأعمال، المجلد 3، العدد الرابع، 2007.

16. علي شاهين جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية في فلسطين، دراسة تطبيقية مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، مجلد 25، العدد الرابع.
17. عمر إقبال توفيق، دور بيئة التصنيع الحديثة على تطوير مقاييس الأداء، دراسة تطبيقية في المؤسسات الصناعية التحويلية اليمنية مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية مجلد 5، عدد 60، 2009.
18. غريب أحمد محمد لطفي، مدخل محاسبي مقترح لقياس التنبؤ بتعثر المؤسسات: دراسة ميدانية في مؤسسات قطاع الأعمال العام بمصر، جامعة الزقازين، مجلة البحوث التجارية، المجلد 23، العدد 1، مصر، 2001 يناير.
19. مصطفى طويوي مصطفى بالمقدم، سيناريوهات فشل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وآليات علاجها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5/2014.
20. منير إبراهيم هندي جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) مجلد 25، العدد الرابع، 2011.
21. منير صالح هندي، التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام المصري، اللجنة العلمية (كلية الإدارة والاقتصاد)، جامعة قطر، العدد الثاني، 1991.
22. نور عبد الناصر السبتي، علاء الدين، مدى ملائمة القيمة الاقتصادية المضافة لقياس نجاح المؤسسات الصناعية المساهمة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 30، عدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2003.
23. هالة عبد الله الخولي، دراسة تحليلية انتقادية لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة كأحد الاتجاهات الحديثة في مجال قياس وتقييم الاداء في منشآت الأعمال، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، الناشر، جهاز الدراسات العليا، والبحوث، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، عدد 56، 2000.
24. وحيد محمود رمو سيف عبد الرزاق، محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل في فشل الشركات المساهمة الصناعية دراسة على عينات من الشركات المتناهية الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأحداث المالية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، 2010، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.
25. وهيبه رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي لمصارف تجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، الجزء 2، جامعة السودان في العلوم والتكنولوجيا، 2015.

ثالثا: الملتقيات و المؤتمرات

1. البغدادي محمد عبد الحافظ، مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المالية المصرفية ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الإداري الثالث، الجمعية السعودية للإدارة، جامعه القصيم، 2004.

1. بن خروف جلييلة، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات" مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009.
- ثالثا: المذكرات
2. جلال الدين بانقا أحمد، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على المنتجات الدوائية وطرق تصنيعها وفقا لاتفاقية تريبس والقانون السوداني، 27 و 28 أبريل 2009، القاهرة، مصر.
2. حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
3. خالد مرعي حسن، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2003.
4. خليفة الحاج، "أداة تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالمخاطر باستخدام الأساليب الإحصائية"، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، 2009-2014، مذكرة دكتوراه، السنة الجامعية 2017-2018.
5. دادان عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطلق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعه الجزائر، 2008.
6. دعاء محمد زائدة التسهيلات الائتمانية المتغيرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2006.
7. ذهبية بن عبد الرحمان، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
8. رياض حميدان شحاتة استخدام النسب المالية والتحليل التمييزي في التنبؤ بتعثر شركات التأمين المساهمة العامة الأردن عمان رسالة ماجستير سنة 2005.
9. زبيدي البشير، "دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، أكتوبر 2011.
3. زهرة حسن العامري وآخرون، أهمية النسب في تقييم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 63، العراق، 2007.
4. زهرة حسن الغامدي، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسبة المالية في تقويم الأداء دراسة ميدانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 63، السنة 2007.

10. سامية لحلول، التسويق والمزايا التنافسية- دراسة حالة مجمع صايدال لصناعة الدواء في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة1، الجزائر-2007-2008.
11. سُري كريم ريشان الحديثي، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير.
12. سليمان عبد الحكيم، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد، شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019-2020.
13. سميحة سعادة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير بورقلة، الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، الجزائر.
5. صالح محرز وطارق راشي، واقع ومعوقات تطبيق الأساليب الكمية في المؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة حالة شركة الإسمنت تبسة، الملتقى الدولي الأول "الطرق والأدوات الكمية المطبقة في التسيير"، جامعة مولاي الطاهر سعيدة 20/19 نوفمبر 3013.
6. عبد الستار حسين يوسف، تقدير المخاطر في ظل تحليل SWOT في المؤسسات الصناعية، دراسة تحليلية المؤتمر العلمي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 16-18 نيسان (أفريل) 2007.
14. عمر عبد الحميد محمد قائمه التدفقات كاداه في التنبؤ لبنوك التجارية دراسة تطبيقية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية القاهرة، مصر، رسالة ماجستير سنة 2010.
15. غضبان ليلي، دور إدارة المعرفة في تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة1، الجزائر، 2018-2019.
7. فاتح ماجدي، إدارة المخاطر البيئية التسويقية بالاعتماد على نظم ومعلومات الأعمال، ملتقى حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2008.
16. قلال مريم، كيفية ترويج الادوية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013-2014.
17. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.
18. محبوب فاطمة، تأثير التحالفات الإستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
8. محمد أحمد بدوي الباز، دور نظم المعلومات المحاسبية في تشخيص وعلاج التعثر للمشروعات، ندوة المشروعات المتعثرة، البنك الأهلي، القاهرة نوفمبر 1989.

19. مزغيش عبد الحليم: تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، 2012.
9. مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، مداخلة بعنوان: دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 22-23 نوفمبر 2011
10. مصطفى محمد سند، استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، ملتقى دولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، يومي 24-25 نوفمبر 2008.
11. مصطفى محمد سند، استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، ملتقى دولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، يومي 24-25 نوفمبر 2008.
20. هلا بسام عبد الله الغسني، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على تطلع مقالات غزة، مذكرة لاستكمال متطلبات في إدارة الأعمال كلية التجارة الجامعية الإسلامية في غزة، سنة 2004.
21. واعر وسيلة، دور الأنماط القيادية في تنمية الإبداع الإداري ، رسالة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2005-2006.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. [http:// www.saidal group dz/ar/notre- groupe/historique](http://www.saidalgroupdz.com/ar/notre-groupe/historique) consulté le 20/05/2021 à 16.30
2. [http:// www.saidal group dz/ar/notre- groupe/historique](http://www.saidalgroupdz.com/ar/notre-groupe/historique) consulté le 06/05/2021 à 13.15
3. [http:// www.saidal group dz/ar/notre- groupe/historique](http://www.saidalgroupdz.com/ar/notre-groupe/historique) consulté le 25/05/2021 à 15.05
4. سعيد سليمان، مخاطر الأعمال والرقابة الداخلية على الموقع [www. Ascasociety.org](http://www.ascasociety.org)
5. الشريف الريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، [www.reaserccgyate, net.](http://www.reaserccgyate.net)

مراجع باللغة الأجنبية:

1. (KOEING, 1985) propose une definition qui se fonde sur le couple, «rentabilité– liquidité».
2. Abdellatif khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, dunod ,2ed, paris, 1976, p320
3. Argent, jihn prediction corporate failure, jurnal of accounting research, february 1986, p157.
4. Balceen, sofie, manigart, sophie, buyze, hozefien, &, goghe, hubert, firn existe after distress differnrtiating betwin butrupctcy volumtary liquidation and M &, A small business Ecouovieis volume 39, issue, ‘ november 2012, p949.
5. ¹–bornard martory , contrôle de gestion social, libraaire vuibert, paris, 1999, p236
6. Brumby, jim, hyndman, micha–el, sheph.erd, stuart improving the governance of new zealands state 2, owned enterprises, agenda, a journal of policy analysis and reform volum 5 n :02, 1995, pp 165–177/
7. CNES : Commission population et besoins sociaux, le médicament plate– forme pour un débat social, Projet de rapport, Novembre 2001, P21.
8. constantine ZOPOUNIDIS, evaluation du risque de défaillance de l’entreprise, méthodes et cas d’application economica, 1995, p25.
9. Gastineau, G, L, &, kiritzman, M, P, the dictionary of financial risk management, N, Y : frank, j, fabozzi associates, 1996, p, p, 241–242.
10. Gentry, james, A, newbold, paul, whitford, david, T, funds flow, components, financial ration and bankruptcy, journal of business Accounting vol, 14 1987 p595.
11. George T, frei. Dlob.lydial.schleifer esseritials of financial analysis john. Wiley. Son, new jersey zthed 2003, p92.
12. Holliwell, j, risk : enog rope to haug the business in the book mastering, dickson, t, &, bickerstaffe, g, london financial time 1998.

13. humphrey, christopher, moizer, peter and turly, stuart the audit, expectation, gop in britain : Auempirical investigation, journal governance special issue, 1993, pp 395–411
14. lashe, R, william, R, idern.
15. Lasher, william, R, financial management : Apractical approach 6th edition china south–western, 2011, p54.
16. Maizallan, M, financial risk management, models history and institution, new gersy, wiley& sous Inc, 2011, p200.
17. PETTY, j, william, keown, arthur, j, scott, jr , martin, john, d, basic, financial management 2nded, n, j, prevtice–hall, 1982, p 306.
18. PNmisha, S, jaisankar : quantitative techniques for management, excel books private limited, univercity of bharathair, new delhi, 2007, p09.
19. pour (keasey& mc, guinness, 1990), la retabilité et l’effcience sout des indicateur les plus determinants des enterprises industrielle.
20. Ross and al, cité, p430.
21. SCHALL, lawrence, dandhaley, charles, w, op, cité, p 723.
22. schall, lawrence, dandhaley, charles, w, op, cité, p733.
- 23.¹ Simon pariente(2006), Aanlyse financière et évaluition d’entre prisepearsonEducayion , paris , p96.
24. UNOP: Rapport sur L’organisation du marché national des médicaments, September, 2005
25. watsham, t, j, future, and options in risk managemet international thomsonbussinessprerr, london, 1998, pp 543–544.
26. williams, c, A, s, mith, m, l, young, p, c, risk, management and insurance, n, y, mcgraw–hall, 1995, p 05.

الملاحق

الملحق رقم 03

مي ا زنية مجمع صيدال لسنة 2017

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

SMA - GA

ACTIF	31/12/2017			31/12/2016
	MONTANTS NETS	AMORTIS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	211 701 238,47	198 057 547,47	13 643 691,00	16 873 628,76
Immobilisations corporelles				
Terrain	10 383 308 837,77	0,00	10 383 308 837,77	10 383 308 837,77
Bâiments	7 525 649 404,61	5 759 342 500,47	1 766 306 904,14	1 692 900 275,48
Autres immobilisations corporelles	15 441 341 393,87	14 089 777 883,58	1 351 564 512,29	1 299 353 290,88
Immobilisations en construction	280 023 710,00	3 661 722,62	276 361 987,38	277 770 251,06
Immobilisations en cours	13 501 532 857,53	0,00	13 501 532 857,53	11 189 299 777,05
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 466 608 492,32	0,00	1 466 608 492,32	1 388 910 621,59
Autres participations et créances rattachées	691 518 175,00	60 980 880,06	630 537 294,94	632 578 120,01
Autres titres immobilisés	4 000 000 000,00	0,00	4 000 000 000,00	3 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	157 814 646,73	0,00	157 814 646,73	154 332 649,23
Impôts différés actif	296 251 743,36	0,00	296 251 743,36	291 018 838,11
TOTAL ACTIF NON COURANT	54 871 124 912,96	20 111 820 432,15	33 939 356 485,81	30 441 796 482,33
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	5 512 385 257,34	629 240 246,56	4 883 145 010,78	5 729 341 770,32
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 077 251 577,03	1 085 169 800,46	3 992 081 776,57	3 640 948 971,45
Autres débiteurs	1 357 995 886,76	377 578,41	1 357 618 308,35	1 255 089 406,58
Impôts	181 280 731,38	11 938 467,60	169 342 263,78	173 789 702,60
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 569 889,19	0,00	18 569 889,19	18 569 889,19
Trésorerie	4 825 205 630,07	86 312 842,07	4 738 892 788,00	5 177 000 388,34
TOTAL ACTIF COURANT	16 972 689 889,52	2 613 088 534,10	14 359 530 124,42	15 948 748 174,88
TOTAL GENERAL ACTIF	71 843 813 802,48	22 724 908 966,25	48 298 886 610,23	46 390 536 657,21

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

PASSIF	31/12/2017	31/12/2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Autres fonds propres	8 721 856 492,20	8 721 856 492,20
Primes et réserves (réserves consolidées)	12 881 813 164,36	12 881 813 164,36
Ecarts de réévaluation	1 585 712 860,28	1 585 712 860,28
Ecarts d'équivalence	195 222 524,41	1 027 081 287,61
Résultat Net	1 316 295 647,88	1 509 161 605,06
Autres capitaux propres – report à nouveau	-1 088 714 611,43	-1 266 296 831,10
Intérêts minoritaires	881 619 980,04	1 015 179 929,35
TOTAL I	27 811 531 057,96	27 464 009 197,27
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 894 562 628,08	8 973 229 626,56
Impôts (différés et provisions)	1 7 509 995,00	1 7 509 995,00
Autres dettes non courantes	1 019 192 788,80	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 346 632 170,47	1 345 087 321,66
TOTAL PASSIF NON COURANT II	13 318 887 612,35	11 317 228 495,69
PASSIF COURANT		
Trésoreries et comptes rattachés	1 416 731 281,94	2 430 054 019,00
Impôts	726 097 526,43	776 153 641,37
Autres dettes	4 107 529 876,69	3 512 927 858,77
Immersion pond	797 707 247,08	870 763 444,41
TOTAL PASSIF COURANT III	7 048 065 932,14	7 529 298 964,55
TOTAL GENERAL PASSIF	48 318 944 582,45	46 310 536 657,51

الملحق رقم 04

مي ا زنية مجمع صيدال لسنة 2018

es immobilisations corporelles	18 277 440 502,85	14 501
obilisations en concession	0,00	
obilisations en cours	10 759 890 495,72	
obilisations financières		
s mis en équivalences - epriees associées	1 433 217 458,23	
es participations et créances chées	685 893 175,00	462
es titres immobilisés	3 000 000 000,00	
et autres actifs financiers non ants	152 869 240,73	
ots différés actif	324 860 044,51	
AL ACTIF NON COURANT	45 104 428 321,40	20 273
IF COURANT		
ks et encours	6 956 065 304,74	667
ances et emplois assimilés		
its	5 578 018 586,28	1 897
es débiteurs	1 391 498 314,49	
ots	240 704 481,51	11
es actif courant	0,00	
onibilités et assimilés		

ion de l'état	
s fonds propres	
s et réserves -(réserves consolidées)	13
de réévaluation	1
d'équivalence	1
at Net	1
s capitaux propres -report à nouveau	-
ts minoritaires	
L CAPITAUX PROPRES I	19
PASSIF NON COURANT	
unts et dettes financières	10
s (différés et provisionnés)	
s dettes non courantes	
ions et produits comptabilisés d'avance	1
L PASSIF NON COURANT II	12

الملحق رقم 05

مي ا زنية مجمع صيدال لسنة 2019

isations en concession	0,00	
isations en cours	3 580 260 802,98	
isations financières		
s en équivalences - entreprises	2 960 993 718,84	
articipations et créances	102 167 575,00	53 40
tres immobilisés	2 500 000 000,00	
autres actifs financiers non	107 512 187,56	
différés actif	329 960 563,53	
ACTIF NON COURANT	47 814 418 783,66	21 041 211
COURANT		
t encours	7 449 789 735,69	562 25
s et emplois assimilés		
	5 073 699 027,73	1 896 16
ébiteurs	1 436 866 591,79	
	222 336 344,63	
ctifs courants	0,00	
hilités et assimilés		

es fonds propres	
es et réserves -(réserves consolidées)	14
ts de réévaluation	2
t d'équivalence	1
ultat Net	
es capitaux propres -report à nouveau	- 1
êts minoritaires	
TOTAL I	21
SIF NON COURANT	
prunts et dettes financières	10
ôts (différés et provisionnés)	
es dettes non courantes	
isions et produits comptabilisés d'avance	1
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12
SIF COURANT	

الملحق رقم 08

حساب النتائج لمجمع صيدال لسنة 2017

2.3. Compte de Résultats (Consolidé Groupe)

LMA : DA

COMPTÉ DE RÉSULTATS	31/12/2017	31/12/2016	R/O	Evolution 2017/2016
Chiffre d'affaires	10 265 897 771,36	10 223 411 484,28	89,71%	0,42%
Variations stocks produits finis et en cours	-558 329 961,16	265 863 623,51	2190,52%	-370,16%
Productions immobilisées	0,00	0,00	/	/
Subventions d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 707 567 809,30	10 489 275 107,79	85,05%	-7,65%
Actes commerciaux	-3 755 793 345,71	-3 663 777 476,24	95,19%	2,51%
Services extérieurs et autres commercialisés	-1 002 621 754,22	-938 780 089,72	104,13%	7,95%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 758 415 800,45	-4 582 557 563,96	96,94%	3,81%
II - VARIATION DÉTERMINATION (I-II)	4 949 152 008,85	5 886 517 543,83	76,00%	-16,07%
Charges de personnel	-2 066 108 087,05	-2 023 474 168,62	83,33%	-5,20%
Impôts, taxes et versements assimilés	-167 524 872,86	-173 817 524,53	92,79%	-3,62%
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 915 519 849,74	2 089 225 850,68	88,39%	-23,03%
Autres produits opérationnels	120 876 666,91	72 651 701,08	127,60%	66,38%
Autres charges opérationnelles	-58 405 988,66	-99 258 043,60	167,02%	-41,16%
Dépenses aux amortissements provisions et pertes de valeur	-868 249 632,56	-1 209 302 638,36	77,59%	-33,17%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	370 500 844,60	719 627 105,07	275,07%	-48,51%
V - RÉSULTAT OPÉRATIONNEL	1 489 241 689,05	2 083 343 975,07	77,80%	-29,28%
Produits financiers	163 571 871,87	181 271 195,24	224,10%	-10,75%
Charges financières	-164 840 374,12	-177 710 456,40	115,36%	-7,24%
VI - RÉSULTAT FINANCIER	-1 268 262,25	5 589 736,84	1,75%	-122,82%
VI - RÉSULTAT FINANCIER AJUSTÉ (V+VI)	1 476 972 917,80	2 088 934 711,91	80,80%	-29,53%
Impôts imputés sur résultats ordinaires	-277 583 218,00	-628 653 272,00	81,01%	-55,84%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	/ 037 819,01	-96 986 328,41	68,73%	-107,25%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	10 862 516 933,30	11 464 625 109,18	88,88%	-9,51%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	-9 168 360 142,51	-9 897 587 318,86	90,06%	-7,57%
VII - RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	1 194 256 790,79	1 567 037 770,32	80,84%	-23,70%
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	1 194 256 790,79	1 567 037 770,32	80,84%	-23,70%
Résultats minoritaires	85 187 898,58	4 426 500,76	-342,79%	1824,54%
Part dans le résultat des Sociétés mises en équivalence	186 748 968,57	-67 302 666,02	/	-255,39%
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	1 376 295 647,95	1 509 161 605,06	94,75%	-8,80%

الملحق رقم 09

حساب النتائج لمجمع صيدال لسنة 2018

atations aux amortissements provisions et pertes valeur	-1 454 79
prises sur pertes de valeurs et provisions	380 03
- RESULTAT OPERATIONNEL	1 293 87
roduits financiers	200 01
arges financières	-254 95
- RESULTAT FINANCIER	-54 93
I - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IPOT (V + VI)	1 238 93
pôts exigibles sur résultats ordinaires	-127 20
pôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-21 23
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	12 328 92
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 195 95
II - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 132 96
éments extraordinaires (produits) (à préciser)	
éments extraordinaires (charges) (à préciser)	
- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	
- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 132 96
ultats minoritaires	44 77
rt dans le Résultat des Sociétés mises en quivalence	-3 52

الملحق رقم 10

حساب النتائج لمجمع صيدال لسنة 2019

es produits opérationnels	687 941 3
es charges opérationnelles	-75 628 7
ations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 399 508 8
prises sur pertes de valeurs et provisions	664 533 4
RESULTAT OPERATIONNEL	995 109 0
uits financiers	152 968 3
rges financières	-343 123 0
RESULTAT FINANCIER	-190 154 7
- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	80 4 954 2
ôts exigibles sur résultats ordinaires	-77 823 5
ôts différés (variation) sur résultat ordinaires	5 579 9
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 984 129 0
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 262 578 2
- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	721 550 8
nents extraordinaires (produits) (à préciser)	
nents extraordinaires (charges) (à préciser)	
RESULTAT EXTRAORDINAIRE	
RESULTAT NET DEL'EXERCICE	721 550 8
ultats minoritaires	19 736 4